دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثامن (8) – أفريل 2011

القائد والمرؤوس في معادلة تحقيق الانتماء التنظيمي

فريال بحباح

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل قيم العمل

بولقواس زرفة

الشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي وصراع القيم

علي بلعيدي

الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية

ساحي فوزية

الشباب والصحة الإنجابية في الدول العربية

سي الطيب فاطمة الزهراء

عدم التيقن الطبي من منظور فلسفة الطب

عبد الحليم بوهلال

واقع البحث النفسي والتربوي في الجزائر

محسن عبد النور

التربية البدنية والرياضية ما بين الدافعية والمعوقات في الطور الثانوي

بوعجناق كمال والعربي محمد

الجنوسة الجريمة

سعداوي زهرة

الرقم الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

# دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

# مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد الثامن -
(08)

رئيس التحرير:

العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
هاـ: 0021321289778
فاـ: 0021321283648

البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الالكتروني:
www.baseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

ردمد: 2170-0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
هاـ/فاـ : 021.68.86.48
هاـ : 021.68.86.49

# قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**" بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word "الخط باللغة العربية" Arabic Transparent" حجم الخط 14.

5- أن يكون البحث مرفقا بمراجع مدونة في نهاية البحث.

6- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

*azdlamria@gmail.com*
*albaseerarevue@gmail.com*

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

## هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين — جامعة الجزائر
أ.جابي عبد الناصر — جامعة الجزائر
أ.زيبري حسين — جامعة الجلفة
آيت مولود ناصر — مركز البحث

## الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي.....جامعة الجزائر
أ. بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر
أ. جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر
أ. بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة
أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة
أ. بوشرف كمال.....جامعة الجزائر
أ. بوعجناق كمال.....المركز الجامعي خميس مليانة
أ. الزهرة شريف.....جامعة الجزائر
أ. عبورة محمد.....جامعة الجزائر
يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة
بوقرة كمال .....جامعة باتنة



**عنوان المراسلات :**
**رقم 46 تعاونية الرشد**
**القبة القديمة - الجزائر**

**هاتف: 021.28.97.78**
**فاكس: 021.28.36.48**
**النقال: 0550.54.83.05**

**الموقع الإلكتروني:**
http/www. baseeracenter.com

**البريد الإلكتروني :**
**markazbassira@yahoo.fr**

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 08 –أفريل 2011

# محتويات


| | | |
|---|---|---|
| الافتتاحية. | الهيئة العلمية | 7 |
| القائد والمرؤوس في معادلة تحقيق الانتماء التنظيمي<br>تحليل نظري ودراسة ميدانية | أ/فريال بحباح<br>جامعة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، بوزريعة | 9 |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل قيم العمل<br>دراسة ميدانية بمؤسسة صناعية خاصة | أ/بولقواس زرفة<br>علم الاجتماع جامعة بسكرة | 31 |
| الشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي وصراع القيم:<br>رهان لمشروع مؤسسة جزائرية | أ/علي بلعيدي<br>كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية<br>معهد علم الاجتماع | 51 |
| الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية | أ/ ساحي فوزية<br>جامعة سعد دحلب – البليدة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا | 71 |
| الشباب والصحة الإنجابية في الدول العربية | أ/سي الطيب فا. الزهراء<br>قسم علم الاجتماع<br>جامعة الجزائر 2 | 99 |

| | | |
|---|---|---|
| عدم التيقن الطبي من منظور فلسفة الطب | د/ عبدالحليم بوهلال<br>جامعة زيان عاشور الجلفة | 109 |
| واقع البحث النفسي والتربوي في الجزائر<br>دراسة سوسيو – نفسية بمستشفى مصطفى باشا الجامعي | أ/ محسن عبد النور<br>جامعة بجاية<br>قسم علم الاجتماع | 119 |
| التربية البدنية والرياضية ما بين الدافعية والمعوقات في الطور الثانوي (15 – 18 سنة) دراسة ميدانية لثانويات ولاية البليدة. | د/ بوعجناق كمال،<br>أ/ العربي محمد<br>المركز الجامعي خميس مليانة | 131 |
| الجنوسة والجريمة (المرأة ونوعية الجرائم المرتكبة في المجتمع) | أ/ سعداوي زهرة<br>قسم علم الاجتماع<br>جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- | 149 |

# افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم. أما بعد،

يسر أسرة مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية أن تضع بين أيديكم عددها الثامن من دورية دراسات اجتماعية التي تقترح كعادتها جملة من المواضيع ودراسات اجتماعية متنوعة من تأليف أساتذة وباحثين من مختلف جامعات هذا الوطن.

تحتل الدراسات في علم الاجتماع "التنظيم" الحيز الأكبر من هذا العدد حيث اتخذت من المؤسسة الاقتصادية المحور الأساسي للنقاش والتحليل من جوانب مختلفة ولكن أيضا متكاملة، وفي الجزء الثاني من هذا العدد سنعرج على القراءات السوسيولوجية والفلسفية لمفهوم الصحة وهي بدورها مواضيع متباينة ولكن أيضا متكاملة .

فالمقال الأول هو دراسة رائدة من حيث الموضوع المتناول وهو الانتماء التنظيمي داخل المؤسسة وما تلعبه معادلة العلاقة بين القائد والمرؤوس من دور أساسي في تحقيق الانتماء التنظيمي الذي أصبح شرطا ضروريا من شروط نجاح أي مؤسسة اقتصادية .

وغير بعيد عن هذا الموضوع، نجد في الدراسة الثانية المقترحة مقاربة لتحليل قيم العمل في المؤسسات الجزائرية من خلال قيم الانضباط، المسؤولية، الوعي المهني وغيرها التي غابت عن مؤسساتنا وإبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ذلك. طالما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت خيارا اقتصاديا لتجاوز سلبيات النظام الاقتصادي السابق.

دائما في سياق الدراسات حول قيم العمل نجد كذلك أن الموضوع الثالث يناقش إشكالية صراع القيم في علاقته بالشراكة الأجنبية بكل ما صاحبها من صراعات ونفور مع تأكيد الباحث على مدى أهمية البعد الثقافي القيمي في ديمومة الاستثمارات الأجنبية وإنجاح الشراكة ومن ثم استغلالها لتعزيز وبناء مؤسسة جزائرية بمعالم دولية.

هذا الرهان، يظهر كذلك من خلال الدراسة الرابعة التي تهتم بإبراز دور الشراكة الأجنبية في تفعيل عجلة الاقتصاد الوطني من خلال ترسيخ قواعد تنظيمية سليمة تسمح باستغلال أمثل للموارد المتاحة، بشرية كانت أو مادية في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني.

بعيدا عن المؤسسات الاقتصادية وتنظيماتها، يعرج بنا الموضوع الخامس على موضوع الصحة الإنجابية في الوطن العربي باعتباره أحد مشكلات الصحة والسكان التي صاحبت التغيرات والتطورات التي عرفتها المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة، حيث تظهر هذه الدراسة مدى حاجة الشباب العربي للتوعية والتثقيف الصحي لتفادي الوقوع في مخاطر الصحة الإنجابية.

يبقينا الموضوع السادس في مجال الصحة والطب ولكن بتناول فلسفي لموضوع اليقين الطبي، حيث بالرغم من التطورات التي عرفها الطب في مجالات التشخيص والعلاج إلا أن جوانب كثيرة منه لا تزال محل نقاش، ليس فقط من قبل الفلاسفة والمفكرين وإنما من قبل الأطباء أنفسهم، خاصة العلاقة بين الطب والأخلاق.

ومن باب العلاقة بين الطب والأخلاق في شقه النفسي والتربوي تندرج الدراسة السابعة التي تخص الأطفال المصابين بالسرطان وتفاعلهم مع الوسط الأسري ومع النظام الطبي الخاص بالمستشفى الذي سمحت نتائجه بالكشف عن خصوصيات الحياة النفسية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال داخل المستشفى.

الموضوع الثامن وما قبل الأخير يهتم بالتربية البدنية والرياضية باعتبارها مادة أكاديمية لها دورها الفعال في تكوين وبلورة شخصية التلميذ من كل النواحي، اهتمام الباحثين في هذه الدراسة موجه نحو دراسة المعوقات المختلفة التي تؤثر على دافعية التلاميذ لممارستها في المدارس والمؤسسات التربوية.

الدراسة الأخيرة في هذا العدد، تتناول موضوع الجريمة التي استفحلت وتشعبت في المجتمع الجزائري. وتركز الباحثة هنا على الجرائم التي ترتكبها المرأة بالتركيز على مجموع الخصائص النسائية التي تعتبرها محصلة للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة مما يؤثر في خصائص وأنواع هذه الجرائم، وما يميزها عن تلك التي يرتكبها الرجال.

**هيئة التحرير**

# القائد والمرؤوس
# في معادلة تحقيق الانتماء التنظيمي
## تحليل نظري ودراسة ميدانية

أ/فريال بحباح
جامعة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
بوزريعة.

**ملخص:**

تلعب القيادة دورا رئيسا في تنمية الانتماء التنظيمي للمرؤوسين، وذلك من خلال الطريقة التي يتبعها القادة في العمل من جهة، وأسلوبهم في التعامل مع مرؤوسيهم من جهة أخرى، وبالموازاة فإن دور المرؤوسين لا يقل أهمية عن ذلك، فهم أيضا يساهمون في تنمية انتمائهم لمؤسستهم عن طريق كسبهم لحب ودعم وثقة قادتهم بهم. والمقال التالي يعالج هذه العلاقة التبادلية بتحليل أهم وأبرز العناصر المكونة لها.

**مقدمة:**

في السنوات الأخيرة من هذا القرن وبعد أن كانت تسود المنظمات مظاهر الصراع والإحباط والاغتراب، وكان التسيير مرتكزا على العوامل المادية والتكنولوجية وعلى الجوانب التقنية، أدركت المؤسسات أخيرا أن أساس النجاح ليس هو امتلاك الطاقات الإبداعية والكفاءات العالية، وإنما هو في تنمية استعداد تلك الطاقات البشرية للعمل بكل إخلاص وإتقان ودفع العاملين لتسخير كفاءاتهم فيما يخدم مصالح التنظيم الذي يعملون به وهنا ظهرت أهمية الانتماء التنظيمي كعامل رئيس بل كمفتاح لنجاح كل المنظمات.

**أولا: مفهوم الانتماء التنظيمي:**

يعد الانتماء التنظيمي أحد أهم الأهداف الإنسانية التي تسعى جميع المنظمات لبلوغه، لما له من أثر فعال في تحفيز الأفراد العاملين للنهوض بهذه التنظيمات والدفاع عن مصالحها، فيعتبرون أن مصيرهم هو مصيرها ونجاحهم مرتبط بنجاحها. وقد جاءت عدة تعاريف حول هذا المفهوم، نذكر أهمها: يعرف بوشانان Buchanan الانتماء على أنه: "ارتباط فعال بين الأفراد

وتنظيم بعينه، ويقوم هذا الارتباط على ولاء الأفراد للتنظيم وتطابق أهدافهم مع أهدافه"[1]. وله ثلاثة عناصر هي: التوحد، الاندماجية في العمل والولاء للتنظيم.

وبالنسبة لمودواي، الانتماء هو: "قدرة الفرد على التوحد والاندماجية مع التنظيم الرسمي الذي يعمل بداخله"[2].

أما بورتر وسميث فيعتبران أن الانتماء التنظيمي هو "مدى قوة الشخصية وقدرتها على الاندماجية في العمل داخل تنظيم بعينه"[3].

نلاحظ أن هذه التعاريف تتفق على أن الانتماء التنظيمي هو الارتباط القوي بين الفرد والتنظيم الذي يعمل بداخله. وبصفة عامة فإن الانتماء التنظيمي هو ذلك الشعور القوي الذي ينمي رغبة الفرد في البقاء والاستمرار بالمؤسسة، متقبلا لأهدافها وقيمها ومستعدا لتقديم أقصى طاقاته في سبيل نجاحها.

**ثانيا: نظريات الانتماء التنظيمي:**

توجد العديد من الدراسات التي حاولت بحث ظاهرة الانتماء التنظيمي، لكن لا توجد نظرية واحدة يمكن القول إنها قد أحاطت كلية بهذه الظاهرة، ومن هنا تأتي أهمية عرض النظريات المختلفة على النحو التالي:

1- **نظرية إيتزيوني** (1961):

تعتبر كتابات إيتزيوني من الكتابات الرائدة حول موضوع الانتماء التنظيمي، حيث يرى أن السلطة التي تملكها المنظمة على حساب الفرد هي نابعة من طبيعة انتماء الفرد إلى المنظمة، وهذا الانتماء حسب إيتزيوني يمكن أن يتخذ أشكالا ثلاثة، تقابلها ثلاث أنواع من السلطة وثلاثة أنماط من التنظيمات وهي[4]:

**أ- الانتماء الأخلاقي (المعنوي):** وهو يمثل الانتماء الحقيقي الذي يشعر به الفرد نحو منظمته، والنابع من قناعة الفرد بأهداف وقيم ومعايير المنظمة التي يعمل بها مما يجعله يمتثل ويلتزم بهذه الأهداف والمعايير. ويقابل هذا النوع من الانتماء السلطة الأخلاقية القائمة على

---

[1] اعتماد محمد علام: **دراسات في علم الإجتماع التنظيمي**، مكتبة الأنجلومصرية، ص270.

[2] نفس المرجع: ص 270.

[3] نفس المرجع، ص 270

[4] السيد الحسيني: **النظرية الإجتماعية ودراسة التنظيم**، دار قطر بن الفجاءة، قطر، ص 233.

الإقناع والمكافآت الرمزية ونجدها في التنظيمات الاختيارية، حيث يلتحق بها الأفراد بإرادتهم كالنوادي ودور العبادة.

**ب- الانتماء الآلي:** وهو الانتماء الذي يقوم على حساب المزايا المتبادلة وهو يتحدد بمدى تلبية المنظمة لحاجيات الفرد حتى يحقق إخلاصه لها وتفانيه من أجل تجسيد أهدافها. فالعلاقة هنا هي علاقة منفعة متبادلة بين الفرد والتنظيم، نجدها في التنظيمات النفعية التي تكون فيها السلطة قائمة على تقديم المكافآت مقابل الانتماء.

**ج- الانتماء الاغترابي:** وهو يعكس ارتباطا سلبيا بين المنظمة والفرد، كون هذا الأخير يخضع لسلطة قهرية تفرض عليه العضوية بالقوة في هذا النوع من التنظيمات التي يتعرض بداخلها للتهديد والعقاب الفيزيقي، كما هو الحال في السجون ومستشفيات المجانين.

ويرى إيتزيوني أن "الالتقاء بين أنماط الانتماء وأشكال القوة (السلطة) هو الذي يحدد في النهاية فعالية التنظيم وكفاءته"[1] وأن هذه الأنواع منفصلة عن بعضها البعض وتطبق في تنظيمات مختلفة.

**2- نظرية ستيرز:**

يرى ستيرز أن الخصائص الشخصية وخصائص العمل وخبراته تتفاعل معا كمدخلات، لتكون لدى الفرد ميلا للاندماج بمنظمته ومشاركته لها واعتقاده القوي بأهدافها وقيمها وقبول هذه القيم والأهداف، كما يرغب في بذل جهد أكبر لصالحها، فتنشأ عن ذلك رغبة قوية لدى الفرد في عدم ترك التنظيم الذي يعمل به وتنخفض نسبة تغيبه عن العمل ويزيد اهتمامه به، وهكذا يتحقق الانتماء لديه. وقد بين ستيرز في نظريته العوامل المؤثرة في تكوين الانتماء التنظيمي والسلوكات الناتجة عنها وهي كالتالي[2]:

- الخصائص الشخصية.
- الحاجة للإنجاز، المستوى التعليمي، العمر.
- تحديد الدور.
- خصائص العمل.
- الرضا عن العمل.

---

[1] نفس المرجع، ص233.

[2] http: //mnzoor.blogspot.com/2007/05/blog-post.html.

- التحدي في العمل.
- فرصة للتفاعلات الاجتماعية.
- التغذية الاسترجاعية.
- خبرات العمل.
- طبيعة نوعية خبرات العمل.
- اتجاهات العاملين نحو التنظيم.
- أهمية الشخص بالنسبة للتنظيم.
- الولاء التنظيمي: أي الرغبة والميل للبقاء في التنظيم، انخفاض نسبة دوران العمل، الميل للتبرع طواعية لتحقيق أهداف التنظيم، الميل لبذل الجهد لتحقيق إنجاز أكبر.

**3- ستيفنز وزملاؤه:**

وقد قسموا الانتماء التنظيمي إلى اتجاهين نظريين أساسيين:

**أ- الاتجاه التبادلي:** يعتبر هذا المدخل أن الانتماء التنظيمي يعكس ارتباط الفرد بالمنظمة وعدم رغبته في تركها نتيجة لوجود منافع أو فوائد سيفقدها إذا ترك المنظمة، ولا تقتصر هذه المنافع والفوائد على الناحية المادية فقط بل تمتد لتشمل الناحية المعنوية أيضا مثل مركز الشخص في المنظمة أو الصداقات التي يكونها. وبموجب ذلك فإن انتماء الفرد للمنظمة يزداد بزيادة ما يحصل عليه من حوافز وعطايا وينسجم هذا الاتجاه مع نظرية التوازن التنظيمي لهربرت سايمون التي تقوم على افتراض أن إسهامات الفرد في نشاطات المنظمة تكون بقدر توقعاته للعوائد المترتبة له ودرجة إشباعها لحاجاته ودوافعه، فدوافع العاملين للانضمام للمنظمة وقبولهم للسلطة فيها وانتمائهم لها ناجمة عن اقتناع الفرد بأن هذا الانضمام والمساهمة في إنجاز أهدافها سيسهم في تحقيق أهدافه الشخصية.

كما يسمي علماء الاجتماع – ريتشارد هال، دوبن، كيدرون ولاولر- هذا النوع من الانتماء بالانتماء المحسوب[1]، باعتبار أن بقاء الفرد بالتنظيم قائم على أن هذا الأخير يوفر له مكاسب لا توفرها له تنظيمات أخرى.

[1] اعتماد محمد علام: مرجع سابق، ص264.

وما يؤخذ على هذا الاتجاه هو أنه يقيس درجة انتماء الفرد ويرجع سبب بقائه بالمنظمة إلى ما توفره له هذه الأخيرة من مزايا، فإذا وجد مزايا أفضل منها في منظمة أخرى فإنه يميل إلى ترك المنظمة التي يعمل للالتحاق بالأخرى، وبالتالي فإن هذا الاتجاه لا يغطي كل الجوانب المؤثرة على الانتماء التنظيمي.

**ب- الاتجاه النفسي:** ويعتمد هذه الاتجاه على المفهوم الذي قدمه بورتر وسميث حيث إن الانتماء بالنسبة لهما يمكن وصفه من خلال ثلاثة عناصر وهي: قبول الفرد لقيم وأهداف التنظيم والاعتقاد بها، بذل أقصى جهد لمصلحة التنظيم، والرغبة القوية في استمرار عضويته داخل التنظيم[1]، ويعتبر هذا الاتجاه أن الانتماء التنظيمي هو التوافق بين أهداف الفرد وأهداف المنظمة، وعليه فإن العاملين الذين يؤمنون بتلك القيم والأهداف يظهرون نشاطا زائدا وتوجها إيجابيا وجهدا متميزا يبذله كل واحد منهم لمساعدة المنظمة في تحقيق أهدافها ويشعر بانتماء قوي لها، وهذا الاتجاه النفسي هو أشمل من الاتجاه التبادلي إذ أنه يغطي أبعادا أكثر شمولية.

4- **نظرية إلين وماير أو المدخل المشترك**[2]:

ويجمع هذا المدخل بين الاتجاه التبادلي والاتجاه النفسي، حيث يميز بين ثلاثة عناصر للانتماء على النحو التالي:

**أ- الانتماء الاستمراري:** ويعكس ميل الأفراد للاستمرار في العمل بالمنظمة بسبب الخسائر التي سيتحملها إذا تركها، فهذا النوع من الانتماء يعبر عن تراكمات المصالح المشتركة بين الفرد والمنظمة أكثر كونه عملية عاطفية أو التزاما أخلاقيا. ويكون تقييم الفرد لبقائه في التنظيم قائما على أساس الخبرة الوظيفية والتقدم في السن، فيتفق هذا التعرف مع الاتجاه التبادلي.

**ب- الانتماء العاطفي:** ويعبر عن الارتباط الوجداني للفرد وتوافقه واحتوائه مع المنظمة التي يعمل بها. ويتأثر الانتماء العاطفي بمدى إدراك الفرد للخصائص المتميزة لعمله من استقلالية وتنوع للمهارات وأيضا بدرجة إحساس الموظف بأن التنظيم الذي يعمل به يسمح له بالمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، كما أن الجو السائد بالمنظمة من تعاون وتضامن واحترام له تأثير كبير في تقوية الانتماء التنظيمي.

---

[1] نفس المرجع، ص 271

[2] http: //mnzoor.blogspot.com/2007/05/blog-post.html

**ج- الانتماء المعياري:** والذي يعكس إحساس الفرد بالالتزام الأدبي بالبقاء في المنظمة بسبب القيم التي يعتنقها، وتتبع هذه القيم من مصدرين هما:

**المصدر الأول:** القيم التي اكتسبها قبل التحاقه بالمنظمة من الأسرة والثقافة الاجتماعية.

**المصدر الثاني:** القيم التي يكتسبها الفرد بعد التحاقه بالتنظيم.

ويتفق هذان النوعان الأخيران مع الاتجاه النفسي في تناوله لموضوع الانتماء التنظيمي.

**5- المداخل البنائية المحدثة:**

وأهم روادها: كانتر (1977)، مورقان (1983) وفردينانز (1985)[1]. لقد انطلق علماء البنائية المحدثة في دراستهم لموضوع الانتماء التنظيمي من خلال وضع فرضيتين أساسيتين، اعتبروا من خلالهما أن الانتماء التنظيمي هو الميكانزم الأساسي للتحكم في السلوك التنظيمي. أما الفرضية الأولى فتشير إلى وجود علاقة قوية بين الانتماء التنظيمي وبناءات الفرصة وأن هذه الأخيرة لها دور حيوي في تحديد السلوك التنظيمي للأفراد. كيف ذلك؟

إن الأفراد داخل التنظيم لهم أسلوبهم في كسب الخبرة، وهو يعتمد على: فترة ممارستهم العمل، المكاسب التي تحصلوا عليها بفضل عملهم في التنظيم، المتغيرات الديمغرافية كالسن والنوع، مستوى المهارات المكتسبة وطموحات الفرد. فعندما تتفاعل هذه المتغيرات مع متغيرات بناءات الفرصة والتي تتمثل في فرص الترفيع الوظيفي، الوضع في الهيراركية التنظيمية، فرص الاختيار المتاحة أمام الفرد، الاستقلالية في العمل، السلطة المخولة للفرد من قبل التنظيم، المكاسب التي يحققها التنظيم لأفراده، الهيبة، القوة والامتيازات، يكون لهذا التفاعل أثر كبير على سلوكات الأفراد داخل التنظيم؛ فتوفير فرصة للترقية أمام عامل يكتسب مهارات عالية وله طموح كبير قي الانتقال إلى منصب أعلى، يجعل سلوكه متجها لخدمة مصالح التنظيم، كما أن تقديم الاحترام للأكبر سنا- كما يسود في التنظيمات اليابانية- يجعل الفرد يقدر ذاته ويشعر بالأمن والاطمئنان، وكل هذه العوامل تقوي من انتماء الفرد للتنظيم. وبالتالي فإن الانتماء له ارتباط قوي ببناءات الفرصة.

وأما الفرضية الثانية فترى إمكانية فهم سلوك الأفراد داخل التنظيم من خلال عمليات التكيف، حيث إنه كلما كان الفرد أكثر تكيفا في التنظيم كلما ازدادت فرصه في

[1] اعتماد محمد علام: مرجع سابق، ص 265.

الترفيع الوظيفي؛ وفي نفس الوقت كلما أتاحت له بناءات الفرصة حراكا وظيفيا رأسيا فإن ذلك يؤدي إلى تكيفه أكثر، فتتحقق لديه بذلك درجة عالية من الانتماء.

**ثالثا: القيادة والانتماء:**

1- **مفهوم القيادة:**

القيادة هي علاقة اجتماعية تنشأ من روابط وعلاقات متداخلة بين الأفراد، مهمتها توجيه سلوك الجماعة والتأثير عليهم ومراقبة أفعالهم بغرض تحقيق أهداف محددة. كما أنها "عملية التأثير في الآخرين بهدف أداء عمل مشترك وتتطلب هذه العملية، أن يقوم شخص ما بتوجيه أعضاء الجماعة على إنجاز عمل معين "[1]. هذا الشخص يسمى القائد وهو شخص مقبول بالدرجة الأولى، تختاره الجماعة وتقبله لتميزه ببعض السمات والقدرات التي لا توجد عند الآخرين، وهو قادر على تحقيق مطالبها كما يساهم في تقدمها وتحقيق أهدافها.

و بصفة عامة القيادة هي عملية اجتماعية ينفذها شخص مميز بقدراته وسماته التي لا يملكها الآخرون، والقادر على التأثير على أعضاء الجماعة من خلال توجيه تصرفاتهم نحو ما يخدم أهدافهم وأهداف المؤسسة في نفس الوقت من خلال تعاونه معهم. كما أن من واجب القائد العمل على تنمية روح الإخلاص والفخر والانتماء للجماعة لدى أعضائها وتحقيق رضاهم، فيعملون جميعا وكأنهم فريق واحد بغرض تحقيق أهداف محددة.

2- **أنماط القيادة:**

يمكن تصنيف أنواع القيادة إلى ثلاثة أنماط هي:

**أ-القيادة الديمقراطية (الإقناعية):** وفي هذا النوع من القيادة يتتبع القائد دائما أسلوب المشاركة أي أنه يسمح لمرؤوسيه بل يحثهم على المشاركة الجماعية والدائمة في عملية اتخاذ القرارات، معتمدا في ذلك على أسلوب المناقشة والإقناع. ويتم كل ذلك في جو أسري تسوده الموضوعية والعدل، التماسك والثقة المتبادلة بين الجميع. نتيجة ذلك أن يصبح المرؤوسون في ظل القيادة الديمقراطية يقومون بأعمالهم بحماس صادر من داخل نفوسهم ويصبح كل فرد داخل الجماعة موجها من ذاته[2].

---

(1) F.E.Fiedler : **A theory of leadership effectiveness**

نقلا عن : طلعت إبراهيم لطفي: **علم الإجتماع التنظيم**، دار غريب، القاهرة، 1993، ص60.

(2) سيد صبحي: **تصرفات سلوكية**، ط 2، مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة المنورة، 1988، ص 118.

**ب- القيادة الأوتوقراطية (الاستبدادية):** في ظل هذه القيادة تتركز السلطة في يد القائد وحده، فهو الذي يتخذ القرارات دون إشراك مرؤوسيه وهو الذي يصدر الأوامر التي يجب عليهم طاعتها دون نقاش، وهو بعيد عن الجماعة في معظم الأوقات، الأمر الذي يخفض من معنويات أفرادها ويشعرهم بالإحباط والقهر، فتنعدم الثقة بينهم ويتحول سلوكهم إلى سلوك عدواني نتيجته الحتمية حدوث الصراع وتمزق الجماعة ويصبح الهدف الوحيد من وراء القيام بالعمل هو اتقاء شر القائد المستبد.

**ج- القيادة الفوضوية**[1]: و هنا يتيح القائد الحرية الكاملة لأعضاء الجماعة في اتخاذ القرارات، فالقائد لا يقود وإنما يترك الجماعة لنفسها كلية، ولا يشترك مع أعضائها في اتخاذ القرارات.

**3- تصورات القيادة التنظيمية:**

هناك أربعة تصورات عن القيادة وهي:

أ- **تصور الإدارة العلمية:** والذي يعتبر الإنسان كائنا اقتصاديا لا يهمه إلا الحصول على راتب مرضي، فيقود هذا التصور إلى قيادة متسلطة قائمة على الجزاء والعقاب وهي تعتبر الآن نظرة خاطئة للقيادة .

**ب- تصور العلاقات الإنسانية:** ويرى أن البشر ليسوا معدات ولا يحفزون ماديا فقط، بل لهم كيان وأحاسيس ويحتاجون إلى قيادة تتميز باللين والعطف وتحسن معاملتهم. ولكن هذا الاعتبار له رد فعل في نظام القيادة، حيث إن الإفراط في اللين والمعاملة الجيدة للعمال يجعلهم يتمردون على قائدهم، وهذا لا يخدم صالح التنظيم.

**ج- تصور المورد البشري:** وهو ينظر للإنسان ليس كمعدات أو كمشاعر وإنما ينظر من جانب العقل إذ أن له كيانا ذا تفكير وإبداع وهو يتمتع بالمواهب وسرعة البديهة كما يتمتع بالخيال. وعلى هذا فإن حسن استغلال العمال لا يكون إلا في ظل قيادة تعاملهم ككنوز ينبغي المحافظة عليها. وهي قيادة تشجع المشاركة وتعمل على تفجير الطاقات الكامنة والخيال الإبداعي عند هؤلاء العمال.

**د- تصور القيادة المرتكزة على المبادئ:** ينظر هذا التصور للإنسان ككل متكامل فهو كائن اقتصادي ذو مشاعر وعقل وذو روح أيضا، ويقوم هذا التصور على مجموعة من المبادئ

[1] أ. براون: **علم النفس الإجتماعي في الصناعة**، نقلا عن: طلعت إبراهيم لطفي: مرجع سابق، ص 61.

والقيم الاجتماعية التي تظهر في صورة القيم والأعراف والتعاليم التي تسمو بالفرد وترقى به وتحقق له ذاته وتلهم روحه؛ فيحث بالتالي هذا التصور على قيادة قائمة على الأخلاق العالية والمثل السامية، وتنظر إلى العمال نظرة ثقة بشكل يشجعهم على مناقشة الأفكار والمهام والأدوار والأهداف مما يدفعهم إلى الإسهام بشكل فعال ويقوي ارتباطهم بمنظمتهم.

من خلال ما جاء في أنماط القيادة والتصورات التي جاءت حولها، يتضح لنا جليا أن للقيادة تأثيرا كبيرا جدا ورئيسا على معنويات العمال ورضاهم وعلى دفعهم وتحفيزهم للقيام بأعمالهم وخاصة على مدى شعورهم بالمسؤولية ومدى ارتباطهم بمؤسستهم؛ بصفة عامة للقيادة تأثير قوي على مدى شعور العمال بالانتماء لمؤسستهم فكيف ذلك؟

**4- تأثير القيادة على الانتماء:**

تعد القيادة حاصلا لعدد هائل من التفاعلات الصغيرة التي تجري على أساس علاقات مستمرة ومتنامية، وهذه العلاقات هي التي تشكل لب الحياة المؤسسية؛ فكل شيء تحققه المؤسسة من خلال مجموعة من الأشخاص يعملون سويا وهنا يظهر دور القائد وأهميته، فالقائد لا يكون قائدا إلا إذا تمكن من إخراج جماعته إلى النور. والشرط الأساسي للوصول إلى ذلك هو فهم الكيفيات والطرق التي تساعد القائد على بناء فريق موحد، متماسك وعظيم، كيف يلهم ويحفز موظفيه، وكيف يجعلهم يقفون إلى جانبه ويقومون بدعمه.

إن القائد ذا الأداء العالي والذي يهتم بنجاح مؤسسته يعلم أن بناء الفريق الناجح لا يقوم إلا على أساس التواصل الشخصي والاحتكاك المباشر والقوي بين الرئيس ومرؤوسيه، وتشجيع مناقشة الأفكار والجدل فيها محاولا بذلك إقناع الجميع بأفكاره بدون ضغط أو تسلط، حيث إن الاقتراب من المرؤوسين والتفاعل معهم يجعل القائد أكثر فهما لأولوياتهم ومحفزاتهم وأشد تفهما لقيمهم واتجاهاتهم، وأهم ما في الأمر أن يتعامل معهم على أساس كل ذلك، فاكتشاف الرئيس لقيم عماله والتعامل مع كل واحد منهم على أساس القيمة العليا لديه يجعل هؤلاء العمال يشعرون بأهميتهم وبقيمة العمل الذي يقدمونه لمؤسستهم ويعتبرون أن احترام قيمهم هو احترام لذاتهم مما يرفع من معنوياتهم ويزيد من رضاهم. كما أن معرفة طموحاتهم وأهدافهم يسهل على القائد إيجاد أفضل الطرق وأنجع الوسائل لتحفيزهم ويشير "ماك جريجور" إلى أن القائد إذا تمكن من توفير ظروف تتيح لمن هم تحت إمرته إشباع حاجاتهم الخاصة وتحقيق أهدافهم فإنه سيدفعهم بذلك إلى العمل على تحقيق أهداف التنظيم

وتحقيق التكامل اللازم بينهم[1]. إن التعامل مع المرؤوسين بهذا الأسلوب الذي يحفظ كرامتهم ويلبي حاجاتهم المادية منها والمعنوية وهو في نفس الوقت يشعرهم بأهميتهم داخل المؤسسة، ما هو إلا السبيل الأفضل والوحيد القادر على جعل الأفراد يحسون بالأمن والرضا عن هذا التنظيم الذي وجدوا فيه أهم ما كانوا يبحثون عنه وتوصلوا من خلاله إلى تحقيق وتقدير ذاتهم وتقدير الجميع لهم؛ فيزداد بل يشتد ارتباطهم به ويقوى انتماؤهم إليه، وهنا يصبح الدفاع عن مصالح مؤسستهم وخدمة أهدافها هو شغلهم الشاغل الذي لا يدخرون أي جهد أو وقت في سبيل تحقيقه. ولقد لخص "فينر" هذا الأسلوب الذي يجعل المرؤوسين يرغبون في أداء أفضل من أجل قادتهم ومؤسستهم كدليل على انتمائهم، في القوانين التالية[2]:

**قانون التوقعات:** الناس يستجيبون وفقا لمقدار الثقة التي تعلقها عليهم، فإذا بين لهم القائد أنه يتوقع منهم أداء جيدا، كان له ذلك.

**قانون الانتماء:** لقيادة المرؤوسين ينبغي على الرئيس معرفتهم.

**قانون الهدف الأسمى:** يقنع القادة مرؤوسيهم بأنهم يسعون جميعا لبلوغ هدف أسمى ولا ينحتون الصخر.

**قانون التقييم:** على القائد تقديم التقييمات باستمرار لمرؤوسيهم ليشعروا أنه مهتم بتحسنهم.

**قانون الحب القاسي:** الصراحة بين الرئيس والمرؤوس مهمة جدا إذا حسن استغلالها.

**قانون التدريب القائم على الكفاءة:** كلما انخفض مستوى المهارة والخبرة لدى المرؤوس، كلما زادت ضرورة أن يمنحه القائد التدريب والتعليم.

**قانون المسؤولية:** تحديد مسؤوليات المرؤوس تجعله أكثر فهما ودراية بعمله وهذا يمنع حدوث الصراع.

**قانون الالتزام الشخصي:** إذا أراد القائد أن يحظى بولاء والتزام مرؤوسيه وبدعمهم له وإذا أراد أن ينمي انتماءهم للمؤسسة، فمن الضروري أن يكون لديه ولاء والتزام لهم.

---

[1] عبد الرزاق جلبي: **علم الاجتماع الصناعي**، نقلا عن: محمد بومخلوف: التنظيم الصناعي والبيئة، ص 71.

[2] مايكل فينر: **آراء فينر في القيادة: القوانين ال 50 الأساسية التي ستجعل الناس يرغبون في أداء أفضل من أجلك**، ط1، مكتبة جرير، الرياض، 2005، ص 71- 72.

**رابعا: دور المرؤوس في التأثير على أسلوب القيادة:**

بين طريقة القادة في العمل وأسلوبهم في التعامل، يقع أمر ثالث يؤثر فيهما معا وهو الأسلوب الذي يتبعه المرؤوسون في العمل والتعامل داخل المؤسسة؛ ويقوم هذا الأسلوب أولا على اقتناع المرؤوسين بمسؤوليتهم عن نوعية علاقتهم مع قادتهم، ثم ما ينتج عن ذلك الاعتقاد من تصرفات، سلوكات وأساليب يتخذونها من أجل كسب مودة قادتهم.

و قد اعتمدنا في معالجة هذا العنصر على التحاليل والنتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية، التي أجريناها بمؤسسة موبيليس للاتصالات، هذه الدراسة تأتي في إطار الرسالة المحضرة لنيل شهادة الماجستير[1]. وأهم العناصر التي تم التعرض لها هي: اعتقاد المرؤوس بمسؤوليته عن نوعية علاقته بقائده، البحث عن معلومات تتعلق برئيس العمل، تقديم النصيحة للقائد، اهتمام المرؤوس بتحقيق النجاح لرئيسه، وطلب الحقوق المهنية من القائد.

**1- اعتقاد المرؤوس بمسؤوليته عن نوعية علاقته بقائده :**

يحتاج العامل في أي تنظيم إلى أن يشعر بالإطمئنان والراحة النفسية حتى يؤدي مهامه على أكمل وجه، ويتشكل الجزء الأكبر في تلك الراحة من العلاقات التي يكونها داخل محيط العمل، وبالأخص تلك التي يكونها مع رئيسه باعتبار أنه هو الذي بيده فرض القيود على مهنة المرؤوس، وهو الذي يتحكم في الأجور والقرارات النهائية، وله العديد من الصلاحيات التي تفرض على المرؤوس تكوين علاقة طيبة مع رئيسه، ولكن قد يتعذر هذا الأمر على البعض الذين يعملون مع رؤساء سيئين ومتسلطين، ورغم ذلك فالحل موجود، وهو أن يدرك كل مرؤوس أنه مسؤول عن جودة هذه العلاقة وبعد ذلك يعمل على إيجاد وسائل وطرق يسعى من خلالها إلى تحسين علاقته بقائده وأيضا أساليب لتدارك الأمر إذا حدث ووقع مشكل أو سوء تفاهم بينهما. وهنا لن تصبح المشكلة متعلقة بما إذا كان القائد سيئا ولكنها تتعلق بالكيفية التي يتعامل بها المرؤوس مع هذا الموقف. وعندما يدرك العامل أن علاقته مع رئيسه تتوقف على مدى نجاعة أسلوبه في التعامل معه في كل المواقف والحالات، ويعمل على تحسين ذلك الأسلوب من خلال إيجاد العديد من البدائل والخيارات التي تفرضها الظروف، فإن القائد سيدرك بدوره صدق نوايا مرؤوسه تجاهه، ويقدر منه ذلك الجهد الذي يبذله في سبيل المحافظة على علاقة طيبة بينهما، فيعمل من جهته على أن يتفهمه ويتفهم حاجاته ومواقفه،

---

[1] فريال بحباح: **تنمية الانتماء التنظيمي في المؤسسة الجزائرية** - دراسة ميدانية لمؤسسة موبيليس للإتصالات – رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 2008 – 2009 .

وعلى ألا يكون متسلطا في التعامل معه، مما يجعل العامل مطمئنا ومرتاحا ويؤدي عمله بمعنويات مرتفعة وهو على يقين بأنه يعمل تحت رئاسة شخص متفهم وديمقراطي لن يظلمه أبدا ولن يكون متعسفا في قراراته تجاهه، مادام هو دائما يعلم أنه المسئول الأول عن كيفية تعامل رئيسه معه فتتكون بينهما علاقة جيدة تساهم بنسبة كبيرة جدا في تنمية الانتماء التنظيمي لدى العامل.

وزبدة القول هي أن هناك علاقة تبادلية بين تعامل المرؤوس مع قائده وتعامل القائد مع مرؤوسه، أي أنه عندما يحسن العامل التصرف في كل المواقف التي تجمعه بقائده فإن هذا الأخير بدوره سوف يحسن معاملته، وحتى إن كان رئيسا سيئا فإنه سوف يقدر ذلك الجهد الذي يبذله مرؤوسه في سبيل إرضائه، ويغير معاملته السيئة ويصبح أكبر لينا وتفهما، فيكسب بذلك احترام وولاء مرؤوسيه له وللمؤسسة والعكس بالعكس.

**2- البحث عن معلومات تتعلق برئيس العمل:**

رغم عظم أهمية معرفة المرؤوسين لقائدهم معرفة جيدة في توطيد العلاقة بينهم وبنائها على أمور واقعية وحقيقية، إلا أننا نجد أن أغلبية العاملين المبحوثين في مؤسسة موبيليس لا يتخذون الخطوات اللازمة التي توصلهم إلى ذلك، ومع أن ذلك قد يبدو طبيعيا بالنسبة للعمال المؤقتين باعتبار أنهم يعملون لمدة محددة وبانقضائها ينتهي عملهم بالمؤسسة-خاصة وأن سياسة العقود محددة المدة هي ممثلة عموما من طرف العمال كأعمال سيئة بسبب عدم دوامها[1]- إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للعاملين الدائمين، فهم يعلمون منذ البداية أن مدة عملهم غير محددة وأن وظيفتهم مستقرة مادامو ملتزمين بشروط العقد ولم يرتكبوا ما يخل بها، ومع ذلك هم لا يبذلون أي جهد يقربهم من معرفة قادتهم أكثر فأكثر، وهذا يدفعنا للتساؤل عن السبب في ذلك، فهل هم يعتبرون أن البحث عن أمور تخص القائد هو مضيعة للوقت؟ أم أنهم لا يتعبون أنفسهم في أمور لا تهمهم؟ أم أن ذلك هو نتيجة اللامبالاة؟

في واقع الأمر، السبب الحقيقي هو أن العاملين لا يشعرون بالانتماء لدرجة تجعلهم يتعبون أنفسهم في البحث والاستفسار عن أمور هي تافهة بالنسبة لهم مع أنها في الحقيقة تفيدهم قبل أن تفيد غيرهم، فالشعور بالانتماء لمكان ما يدفع الأشخاص إلى القيام بأفعال ترضي المحيطين بهم حتى يكسبوا مودتهم وحبهم ويصبحوا أكثر ارتباطا بذلك المكان الذي يجمعهم معا، حيث يرى ماسلو أن الأفراد بحاجة إلى تكوين علاقات اجتماعية لإعطاء وتلقي

(1) Slimane Benlhadj : " La flexibilité de l'emploi" : **Revue algérienne du travail**, n 29, 2002, pp113-127.

العواطف، للإحساس بالقبول والانتماء إلى جماعة[1]. ولكن إرضاء الآخرين ليس بالأمر السهل أو البسيط خاصة إذا كان الآخر قائدا، فالعلاقة التي تجمع بينه وبين العاملين ليست علاقة صداقة أو زمالة بحيث يسهل عليهم التعارف ومعرفة الكثير من الأمور الشخصية عن بعضهم البعض؛ بل هي علاقة رئيس ومرؤوس مهما بلغت كثافة الاتصال وقوة العلاقة بينهما، فإن المرؤوس لن يتمكن من معرفة كل المعلومات الخاصة بقائده للعثور على أنجع الطرق في تجويد علاقته به وإرضائه، إلا إذا بحث عنها بنفسه، فالبحث والاستفسار مع الملاحظة والسؤال هي السبل التي تسهل على العامل معرفة أدق التفاصيل عن شخصية قائده، ليتعامل معه على أساس كل تلك المعلومات ويتجنب بذلك الوقوع في أي نوع من المشاكل معه. فهو تقريبا المرآة العاكسة التي يرى من خلالها العامل مؤسسته، أي أن القائد الجيد يعطي لمرؤوسيه صورة حسنة عن المؤسسة ويزيد من تعلقه بها في حين أن القائد السيئ يجعلهم ينفرون منه ومن تلك المؤسسة ولا يرتبطون بها.

ولكن صناعة القائد الجيد لا تتوقف على هذا الأخير وحده أو على المؤسسة من خلال تدريبها له على الأساليب القيادية الحديثة؛ بل تعود أهم الأدوار إلى المرؤوسين من خلال تعاملهم مع رئيسهم على أساس المعلومات التي جمعوها بالصبر والمثابرة والذكاء أيضا.

ومن جهة أخرى فإن القائد هو الذي بيده العديد من الأمور المتعلقة بوظيفة المرؤوس كالأجر، الترقية، التدريب وحتى سمعته داخل المؤسسة، وكل هذه الأمور تؤثر عليه، وعلى هذا فإن المرؤوس الذي يشعر بارتباط مستقبله بمصير المؤسسة وينوي الاستمرار بها وهو يكن لها الشعور بالانتماء، يبذل كل جهده حتى يحول دون تعكير صفو الجو بينه وبين قائده لأن الانتماء لا يتحقق إلا بالتفاعل الإيجابي مع الآخرين، حيث يتعرف على قيمهم ومعتقداتهم وأفكارهم[2]. أما إذا كان لا يشعر بالانتماء وهو باق بالمؤسسة فقط لما توفره له من أجر جيد وظروف عمل مناسبة، أو لأن المؤسسة ذات سمعة طيبة وإذا وجد ما هو أفضل في مؤسسة أخرى فإنه سينتقل إليها، أو ربما قد حصل على عرض عمل جيد في مكان آخر، فإن كل ذلك سيجعله لا مباليا بنوعية علاقته مع رئيسه وبالتالي فلن يهتم أبدا بالبحث عنه ويكتفي بما يعرفه تلقائيا.

وعلى ضوء ما سبق، تنتج علاقة تبادلية حيث إن الانتماء التنظيمي يجعل العامل يبذل قصارى جهده لتحسين علاقته بقائده من خلال البحث عن معلومات متنوعة تخص القائد،

---

[1] Patrice Roussel : **Rémunération, motivation et satisfaction du travail**, Economica, Paris, 1996, p 34 .

[2] لطيفة إبراهيم خضر: **دور التعليم في تعزيز الانتماء**، عالم الكتاب، القاهرة، 2000، ص 45.

وعلى أساسها يبني أسلوبه في التعامل معه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي البحث عن أمور خاصة بالقائد إلى معرفته بطريقة أفضل ومن ثم توطيد العلاقة به، وسيشعر بذلك الجهد الذي يبذله مرؤوسه فيقدره ويهتم به، مما يبعث لدى المرؤوس إحساسا بالاطمئنان والأمان ويرتبط أكثر بمؤسسته.

**3- تقديم النصيحة للقائد:**

قد يخشى البعض من تقديم النصيحة لقادتهم خشية قوتهم وغضبهم أو اعتقادا منهم أن القادة معصومون من الخطإ ولديهم معارف عظيمة تجعلهم يصيبون في كل قراراتهم وتصرفاتهم، أو خوفا من تسلط البعض منهم، ومن ثم فإن كل واحد منهم سيفترض أن تدخله لنصح قائده سيظهره بمظهر الأحمق الغبي، خاصة إذا كان معظم زملائه يتفقون مع القائد، حيث إنه سيظن أن إجماعهم على رأي واحد يعني أنه مخطئ وأنهم على صواب، فيفضل الصمت وعدم الإدلاء برأيه أو تقديم نصحه. لكن هذه النظرة غير صحيحة، حيث إن المؤسسة الجزائرية قد اكتسبت قيمة جديدة مع تبني التسيير الاشتراكي، وهي مراعاة مشاركة العمال في التسيير إلى جانب دورهم كمنتجين[1]، كما أن كل إنسان معرض للخطإ حتى القادة ومهما بلغت درجة معارفهم وذكائهم فإنهم بحاجة إلى من يسدي لهم النصح والمشورة؛ وهذا دور المرؤوسين، فكما أن للقادة على مرؤوسيهم حق طاعة أوامرهم وتنفيذها، فللمرؤوسين أيضا على قادتهم حق النصح والمشورة ومراجعة القرارات بما يفيد الجميع، إذ أن "كل من لهم علاقة بالمنشأة، شركاء في مستقبلها... [حيث] كل عضو يسهم في .. تطورها، ويقع عليهم جميعا الالتزام باستمرار المنشأة في تحقيق النجاح"[2].

ولأن النصيحة المناسبة في الوقت المناسب وبالأسلوب المناسب هي من أهم الضروريات لنجاح أي مؤسسة، فمن الواجب على كل مرؤوس أن يلتزم بتقديمها مهما كان الأمر ومهما كان القائد صعب المراس، ولكن باختيار الطريقة المناسبة، بحيث لا يظهر القائد بمظهر المخطئ أو غير الكفؤ أو أن تلك النصيحة بغرض التحدي أو بغرض تصغير القائد أو إحراجه، فهذا سينتج عداوة وأحقادا ومشاكل بين القائد ومرؤوسيه، أما إذا كان ذلك الأسلوب في إسداء النصح يفتح بابا للنقاش ويوفر مزيدا من المعلومات، فسيرحب القائد بالنصيحة ويطلب المشورة ويتقبلها دون أن يشعر بالإحراج أو بالنقص. ولكي يسهل المرؤوس المهمة على نفسه،

---

[1] غيات بوفلجة: **القيم الثقافية والتسيير**، ط2، دار الغرب، وهران، 2003، ص 40.

[2] توم بيترز: **ثورة في عالم الإدارة " كيف تتغلب إداريا على الفوضى"**، تر: محمد الحديدي، الجزء 1، الدار الدولية، القاهرة، 1995، ص43.

يتعين عليه أن يخبر قائده منذ بداية علاقته به بأنه ينوي إظهار نوع من الأمانة والاستقامة الفكرية التي تفرض عليه الالتزام بإسداء النصح له كلما تطلب الأمر ذلك. وحينما يقتضي الأمر ذلك فعلا، فعليه إيجاد العبارة المناسبة أولا للدخول في الموضوع والتي تدل على احترامه لرئيسه وعلى وجود أمر يحتاج إلى نقاش ومراجعة وأن هذا التدخل يحمي الجميع من الوقوع في الخطإ ويساعد على نجاحهم، أي أنه يظهر من خلال تلك العبارة أنه ملتزم بنجاح القائد ونجاح فريقه ونجاح المؤسسة ككل، ثم يدخل في الموضوع بإعطاء شرح تفصيلي عن الإشكال سواء أكان يتعلق بأسلوب الرئيس في القيادة، أم في اتخاذه لأحد القرارات أو غير ذلك، وعليه في خضم كل ذلك أن يظهر لقائده أن نجاحه في خطر إن هو استمر على ما هو عليه، وأن يقترح عليه الحل من خلال تقديم البدائل والمقترحات التي تأتي على ضوء التشخيص المنصف، وهكذا فهو ينقل له كل تلك المعلومات والنصائح بلباقة واحترافية تجعله يقتنع بها ويأخذها بعين الاعتبار، وإن لم يفعل ذلك هو أو أحد زملائه فمن "يخبر الإمبراطور أنه عريان"[1].

ومن خلال هذه الطريقة في إسداء النصح فإن المرؤوس سوف يحتفظ بتقديره لذاته وباستقامته وأمانته، لأنه يعلم أنه فعل الصواب الذي حال دون وقوع مشكل، كما أنه سيفخر بتفرده عن طريق معرفة الكيفية التي يدفع بها رئيسه ليثنيه عن رأيه[2] وهذا يجعله راضيا عن نفسه بعيدا عن الشعور بالندم لأنه لم يلتزم الصمت في الوقت الذي كان من الممكن أن تغير نصيحته مجرى الأحداث. والأهم في الأمر أن تلك الخطوة التي يتخذها المرؤوس تجاه قائده تجعل هذا الأخير يزداد ثقة به، بإخلاصه، نزاهته وكفاءته؛ فهو تكلم حين صمت الآخرون وتفطن لما غفل عنه الآخرون، وهو أيضا شخص يتميز بالجرأة والشجاعة والأسلوب الراقي في نصح الآخرين، وسيشعر القائد أيضا بولائه والتزامه بتحقيق النجاح له فيصبح أكثر اعتمادا عليه وسوف يقدره ويحترمه، فهو الذي هيأ له الفرصة لفحص الأمور بطريقة أقرب وأكثر واقعية وموضوعية وذات فائدة كبيرة، وأنقذه من الوقوع في الخطإ ومن التعرض للنقد الذي يؤثر عليه كقائد، ومن هنا ستنمو ثقته به وقد يعمل على طلب النصح منه بنفسه كلما احتاج إلى ذلك، فيزيد مرة أخرى شعور المرؤوس بأهميته وتكبر ثقته بنفسه واحترامه لذاته.

وكنتيجة لما سبق فإن إسداء النصح للقائد يلعب دورا كبيرا في كسب ثقته، ولكن يفترض اختيار الأسلوب المناسب في نقل تلك النصيحة له وهذا يتطلب معرفة القائد معرفة

---

[1] مايكل فينر: مرجع سابق، ص 83.

[2] مايكل فينر: مرجع سابق، ص 95.

جيدة حتى يتمكن من نقلها إليه بطريقة تجعله يتقبلها ويعمل بها بدون أن يشعر بالنقص أو الإحراج، بل على العكس تجعله يشعر بالثقة والأمان وهو يعلم أن لديه مرؤوسين مخلصين وأكفاء، وعندما ينقل لهم ذلك الشعور، سوف تزيد ثقتهم بأنفسهم ويرغبون في دوام عملهم مع هذا القائد.

**4- اهتمام المرؤوس بتحقيق النجاح لرئيسه :**

إن اهتمام المرؤوسين بتحقيق النجاح لقائدهم ينعكس إيجابا على هذا الأخير ليهتم بدوره ويعمل على تحقيق نجاحهم، وحتى إن كان الرئيس سيئا ولا يهتم إلا بذاته ونجاحه الشخصي وسواء أكان يستحق الاحترام أم لا، فإن تغاضي المرؤوس عن كل ذلك وتقديمه لمصلحة المؤسسة على مشاعره وعلى كل الاعتبارات الأخرى ومن تم القيام بواجباته تجاه قائده على أكمل وجه، والمثابرة في إظهاره بمظهر طيب مهما كانت معاملته سيئة، لهو أكبر دليل على إخلاصه للمؤسسة التي يعمل بها، حيث قد اعتبر ميلز أحد رواد الاتجاه النقدي أن المنتمي الحقيقي هو الذي يكون على وعي تام بأوضاع ومشكلات وقضايا مجتمعه، متجاوزا بذلك مشكلاته الخاصة إلى مشاكل مجتمعه، فعندما يتحقق لدى الأفراد وعي حقيقي بقضايا مجتمعاتهم الكبرى[1]، سيدفعهم ذلك إلى تقديم مصالحها على مصالحهم الشخصية، والاهتمام بتحقيق النجاح للقائد يدخل في هذا الإطار. كل ذلك لن يذهب سدى، وسيلاحظ الجميع ذلك ومن بينهم القائد وحتى من هو أعلى من القائد ومن المحتمل جدا أن يلاحظ ذلك الرئيس الأعلى لرئيسه المباشر ويتحدث معه في شأنه، ولن يكون ذلك إلا في صالح المرؤوس، حيث سيحترمه الجميع ويشيدون بتصرفاته الحسنة تجاه قائده وعمله المتواصل من أجل نجاحه، وقد يصبح قدوة لهم ورغم أن القائد قد لا يستجيب في البداية لكل محاولات مرؤوسه التي يسعى بواسطتها إلى إنجاحه وكسب مودته، إلا أن إصرار ومثابرة المرؤوس على ذلك الأمر باستمرار وبدون كلل أو ملل ودون أن يسمح لليأس بالسيطرة عليه، سيجعل القائد يشعر بمدى إخلاصه وصدق نواياه فيقدر منه ذلك ويدرك أن كل هذا التفاني والإخلاص لا يمكن أن يقابل بالجحود والنكران. ولكن كيف سيشعر القائد بأن مرؤوسيه يهتمون بتحقيق نجاحه؟

يدرك القائد ذلك من خلال عدة أمور ملموسة يقوم بها المرؤوس عن قصد، فعندما يقوم هذا الأخير بإنجاز المهام الموكلة إليه في وقتها المحدد وعلى أكمل صورة، والتزامه بذلك

[1] اعتماد محمد علام:مرجع سابق، ص 57.

وتركيزه عليه فهو يسعى لأن يجعل الرئيس الأعلى لرئيسه المباشر يعترف بقدرة قائده على التحكم في عماله وتنظيمهم وبكفاءته في دفعهم إلى القيام بأعمالهم على الوجه المطلوب، وسيشعر القائد بدور مرؤوسيه في ذلك، وعندما يحاول العامل تجنب الغياب عن العمل بقدر المستطاع فهو يقصد ألا يظهر رئيسه بمظهر القائد المتهاون الذي لا يسيطر على زمام الأمور أو القائد السيئ المتسلط الذي لا يطيقه مرؤوسوه إلى درجة بحثهم المستمر عن حجج للتغيب عن العمل، وأيضا سيشعر بذلك، خاصة إن كان قد طلب منهم في البداية ضرورة الالتزام بالحضور الدائم إلى العمل والوصول في الوقت المناسب وأن ذلك يسيء إليه أمام رئيسه الأعلى، فهنا سيعتبر عدم تغيبهم هو التزام بأوامره وبنجاحه. وبالإضافة إلى الالتزام بإنجاز المهام كاملة وتقديمها في أوقاتها وعدم التغيب، فإن الإبداع له أيضا دور كبير في إنجاح القائد، حيث إن الأداء الراقي للعامل والذي أوصله إلى تحقيق الإبداع يوحي بأن هذا الأخير قد تلقى تدريبات جيدة وتوجيهات صحيحة ونصائح قيمة من قائده، فيحصل هذا الأخير على التهاني والمكافآت - سواء كانت مادية أم معنوية- على قيادته لمثل هذا المرؤوس، كما أن عدم وجود صراع بين العمال يدل على نجاح القائد في تسيير وتنظيم فريق العمل والتحكم فيه من كل الجوانب.

واعترافا من القائد بكل جهود مرؤوسيه في سبيل إظهاره بمظهر القائد الناجح، فإنه سيعمل بدوره على تحقيق نجاحهم، عن طريق تقديرهم واحترامهم أولا ثم منحهم ثقته وتوقعاته العالية تجاههم بعد أن يدربهم تدريبا كاملا يسمح لهم بالارتقاء دائما بأدائهم، كما لن يبخل عليهم بنصائحه وتوجيهاته القيمة ومعاملته الحسنة، ليصلوا عبر كل ذلك إلى تحقيق نجاحهم الشخصي. وبالنسبة للقائد السيئ، فستكون النوايا الخالصة والجهود الصادقة لمرؤوسيه والساعية إلى إنجاحه، بمثابة درس له من طرفهم، يتعلم من خلاله أن المعاملة السيئة والتسلط والأنانية الهادفة إلى تحقيق النجاح الذاتي وإهمال نجاح الآخرين بل واضطهادهم في سبيل الوصول إلى هدفه الشخصي، ليست من أخلاق القائد الناجح لأن نجاح القائد يبنى على نجاح مرؤوسيه. ولأن هذا الدرس لا يستوعبه كل من هو قائد فدور المرؤوسين أن ينقلوه إليهم وأن لا ييأسوا حتى وإن اضطروا إلى تكراره عدة مرات.

وبناء على ما سبق، يعد اهتمام المرؤوسين بتحقيق نجاح قائدهم أمرا رئيسا في نجاحهم، فمن جهة وفي الوقت نفسه الذي يجندون فيه قواهم لإنجاحه، هم أيضا ينجحون ويرتقون في السلوك والانضباط والأداء، ومن جهة أخرى هم يدفعون قائدهم لإدراك أهميتهم ودورهم

الكبير في نجاحه، ونتيجة ذلك أن يصبح سندا لهم للوصول إلى تحقيق أهدافهم وبالتالي نجاحهم. والقادة السيئون يمكن أن يتحولوا إلى قادة جيدين... الأمر يعود إلى المرؤوسين.

**5- طلب الحقوق المهنية من القائد:**

في مقابل التزام المرؤوسين بتحقيق النجاح لرئيسهم فإن لديهم الحق في الحصول على عدة أمور تعتبر حقا لهم كالتدريب، التوجيه، الترقية وغيرها من الأمور التي من حق كل مرؤوس أن يتوقعها، ومن تم أن يطالب بها. وكما يقول مايكل فينر: "عندما لا تحصل على شيء اطلبه"[1]، لكن هذا لا يعني أن يعرض المرؤوس مجموعة من المطالب على قائده بطريقة فظة في شكل ابتزاز أو تحدّ، فهذا لن يفيد في شيء، بل على العكس سيزيد من تعقيد الأمور ويحدث مشاكل بينه وبين رئيسه في العمل.

وفي المقابل ينبغي أن تكون المطالبة بالحقوق المهنية بطريقة تتسم باللباقة والاحترام، وبالتدريج أي بينما تنمو علاقة المرؤوس برئيسه، على أن يحرص بالموازاة مع تقديم طلبه على أن يبين للقائد أنه يطلب تلك الأشياء من أجل نموه الشخصي الذي يساهم بواسطته في نمو الفريق وبمنظور أبعد في نمو المؤسسة، وذلك يرسل رسالة قوية مفادها أن المرؤوس لا يركز فقط على نجاحه الشخصي. وبعد أن يبرهن له بأنه سيلتزم بالجدية في الأداء من أجل تحقيق الأهداف الجماعية فإنه لا محالة سيستجيب لطلباته.

مع ذلك يفضل بعض المرؤوسين اللجوء إلى التوسط أو إلى شخص أعلى ليلبي لهم مطالبهم، ويكتفي البعض الآخر بالشكوى ولعب دور الضحية في الوقت الذي لم يفعلوا فيه أي شيء حيال الحصول على حقوقهم، ولم يتخذوا أي خطوة لتقديم طلباتهم مباشرة إلى قائدهم إما لأنهم يخشون تسلطه أو لأنهم يفترضون مسبقا بأنه لن يستجيب لما يريدونه، مما يبقي الحال على ما هو عليه ويزيده تعقيدا في غياب اتصال مباشر يسمح بالنقاش وتبادل الآراء والأفكار التي قد تقنع القائد بأهمية ما يطلبه من يعمل تحت قيادته، وبأنه في فائدة ومصلحة الجميع؛ صحيح أن المرؤوس لن يحصل دائما على ما يطلبه، لكنه على الأقل يكون قد حاول مواجهة الموقف[2]. فعندما يقصد العامل رئيسه بصفة مباشرة ويخبره أنه في حاجة للحصول على مطالب مهنية ما يطور بها نفسه ويفيد بها غيره، ويختار العبارات المناسبة في خطابه معه، مع استعمال أسلوب الإقناع وإظهار الاحترام والتقدير، فهنا سيشعر القائد أن لجوء مرؤوسه

[1] مايكل فينر: مرجع سابق، ص 89.

[2] مايكل فينر: مرجع سابق، ص 90.

إليه لا لشخص غيره يعني أنه يحترم منصبه ويثق به ويعترف بمدى أهمية وجوده كقائد له، ثم أن له ثقة وأملا كبيرين في قدرته على تلبية طلباته وفي حل مشاكله المهنية، وهنا ستزداد ثقة القائد بدوره في مرؤوسه الذي لجأ إليه عندما تطلب الأمر ذلك؛ أولا لأن لديه الشجاعة والجرأة على طلب أمر يراه من حقه أو الشكوى من شيء يزعجه أو يهدد حياته المهنية، مما يؤثر عليه وعلى أدائه وبالتالي على المؤسسة، فهو بذلك قدم مصلحته ومصلحة المؤسسة على أي شعور بالخوف أو احتمال لتسلط رئيسه ورده خائبا، فاختار المواجهة القائمة على الاحترام بدل الصمت والشكوى اللذين قد يؤديان إلى الصراع، وثانيا لأنه لم يلجأ إلى شخص آخر للمطالبة بحقوقه التي حرمها إياه رئيسه، أو لتعرضه لمشكل لم يساعده هذا الأخير على حله، فيبدو في ذلك وكأنه يشتكي من رئيسه إلى شخص أعلى منه أو أنه عبر توسطه إلى شخص آخر يحاول أن يظهره بمظهر قائد غير كفؤ وغير عادل، ولكنه إذ لم يفعل ذلك واختار الاتصال المباشر مع قائده فهذا يعني أنه يريد المحافظة على علاقة طيبة معه وأن تكون تلك العلاقة قائمة على الصراحة والتزام كل طرف بتحقيق النجاح للآخر. سيقدر القائد كل ذلك ويكافئ مرؤوسه بتلبية طلباته بحيث لا يبخل عليه بنصائحه، توجيهاته، تدريبه ومساعدته على حل مشاكله المهنية مهما كان نوعها وحجمها، واضعا في اعتباره أنه يجب أن يوفر كل الظروف المناسبة ليؤدي هذا المرؤوس المخلص والكفؤ عمله بكل راحة واطمئنان وبأداء عال يفيده شخصيا باكتسابه لمهارات عالية قد تصل به إلى الإبداع؛ وبالتالي الشعور بالاعتزاز بالذات وبتقدير الآخرين، وتعود الفائدة للمؤسسة أيضا باكتسابها لعامل يتميز بالكفاءات والمهارات العالية التي ستساهم بشكل كبير في تحقيق أهدافها.

وبناء على ما ذكر أعلاه، يعتبر اللجوء إلى القائد نفسه عند شعور المرؤوس بأنه لم يحصل على حقوقه المهنية أو عند مواجهته لمشاكل مهنية معينة داخل محيط العمل، وتقديم طلباته له بكل صراحة وبأسلوب راق وقائم على الاحترام، حجر أساس في كسب ثقة القائد التي تجعله يدافع عن مرؤوسه أمام كل مشكل يتعرض له داخل المؤسسة ويلبي له كل طلباته التي تعود بالنفع عليه وعلى قائده وعلى المؤسسة ككل.

## خاتمة:

بين أسلوب القائد ودور المرؤوس علاقة وطيدة ومتبادلة بين الطرفين، فالقيادة تلعب دورا رئيسا في تنمية الانتماء التنظيمي للمرؤوسين، وذلك من خلال الطريقة التي يتبعها القادة في العمل من جهة، وأسلوبهم في التعامل مع مرؤوسيهم من جهة أخرى، وبالموازاة فإن دور المرؤوسين لا يقل أهمية عن ذلك، فهم أيضا يساهمون في تنمية انتمائهم لمؤسستهم عن طريق

كسبهم لحب ودعم وثقة قادتهم بهم. حيث إن المرؤوس في حد ذاته يؤثر بصفة كبيرة جدا على القيادة، فالقائد السيئ والمتسلط قد يتحول إلى أب حنون إذا وجد أن الأشخاص الذين يقودهم ملتزمون بتحقيق النجاح له في كل الظروف والأحوال، ولا يبخلون عليه بنصائحهم، وسيقدر ذلك منهم خاصة إذا ألحوا عليه واستمروا فيه مهما لقوا منه من تسلط أو لامبالاة، كما أن لجوءهم إليه عند افتقادهم لبعض حقوقهم المهنية سيزيد من ثقته بهم، وكل ذلك سيكون في صالحهم لأن كسب مودة وثقة القادة تعني بالنسبة للمرؤوسين الحصول على حوافز مادية ومعنوية تشجعهم على الاستمرار بالعمل في مؤسستهم. في حين أن تلك العلاقة بين الرئيس والمرؤوس قد تتأثر إذا لم يعترف ويقتنع هذا الأخير فعلا بأنه المسؤول عن نوعية علاقته برئيسه أو على الأقل له دور كبير في ذلك، فنتيجة ذلك أنه لن يتخذ الخطوة للبحث والاستفسار عن أمور تتعلق بقائده ليأخذها بعين الاعتبار في التعامل معه، مما يؤدي إلى التلقائية والعشوائية في التعامل وهذا سيؤثر سلبا على علاقتهما وقد يحدث هوة بينهما، ونتائج ذلك ستعود على المرؤوس وهو المتضرر الأول لأنه لم يكسب قائده فاحتمال كبير أن يفقده. وقد يصل به الأمر إلى ألا يطيق الاستمرار في العمل بهذه المؤسسة مادام تحت سلطة ذلك الرئيس. وبالتالي فإن أسلوب المرؤوسين في التعامل مع القادة لا يؤثر فقط على علاقتهم بهم، بل وبصفة غير مباشرة ولكن بقدر كبير على انتمائهم التنظيمي.

## قائمة المراجع:

### أولا: المراجع باللغة العربية:


1- الحسيني السيد: **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، دار قطر بن الفجاءة، قطر، 1986.

2- بحباح فريال: **تنمية الانتماء التنظيمي في المؤسسة الجزائرية** - دراسة ميدانية لمؤسسة موبيليس للاتصالات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008 – 2009 .

3- بومخلوف محمد: **التنظيم الصناعي، والبيئة**، دار الأمة، الجزائر، 2001.

4- بوفلجة غيات: **القيم الثقافية والتسيير**، ط2، دار الغرب، وهران، 2003.

5- بيترز توم: **ثورة في عالم الإدارة " كيف تتغلب إداريا على الفوضى"**، تر: محمد الحديدي، الجزء 2، الدار الدولية، القاهرة، 1995.

6- خضر إبراهيم لطيفة: **دور التعليم في تعزيز الانتماء**، عالم الكتاب، القاهرة، 2000.

7- علام محمد اعتماد: **دراسات في علم الاجتماع التنظيمي**، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1994.

8- فينر مايكل: **آراء فينر في القيادة: القوانين ال 50 الأساسية التي ستجعل الناس يرغبون في أداء أفضل من أجلك**، ط1، مكتبة جرير، الرياض، 2005.

9- لطفي إبراهيم طلعت: **علم الاجتماع التنظيم**، دار غريب، القاهرة، 1993.

10- صبحي سيد: **تصرفات سلوكية**، ط2، مكتبة إبراهيم حلبي، المدينة المنورة، 1988.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:**

1-Roussel Patrice : **Rémunération, motivation et satisfaction du travail**, Economica, Paris, 1996.

**2- Revue algérienne du travail**, INT, n 29, 2002.

**ثالثا: المواقع الإلكترونية:**

http: //mnzoor.blogspot.com/2007/05/blog-post.html

# المؤسسات الصغيرة
# والمتوسطة ودورها في تفعيل قيم العمل
## دراسة ميدانية بمؤسسة صناعية خاصة

أ/بولقواس زرفة
أستاذ مساعد قسم أ
الشعبة : علم الاجتماع جامعة بسكرة

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قيم العمل داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وذلك بالتركيز على قيم الانضباط، الصدق، المسؤولية، وكذا تقدير الذات، أي الوقوف على الوعي المهني لعمال المؤسسات الخاصة، التي أصبحت تنافس المؤسسات العمومية على أكثر من مستوى.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قيم الانضباط مشجعة ومدعمة لما يتوقع من هذا النوع من المؤسسات، كما أن قيم الصدق المقترحة جاءت كلها إيجابية، في حين قيم المسؤولية تخضع للعلاقات الإنسانية التي تربط العمال بصاحب المؤسسة.

كما كشفت الدراسة أن المسؤولية تجاه الانحرافات التي تحدث في ميدان العمل سلبية، لكن هذا لا يمنع من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بإمكانها أن تلعب دورا لا يستهان به في إحياء وتثمين قيم العمل لدى العامل الجزائري.

**مقدمة:**

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعه من تحولات على أكثر من صعيد، أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وباعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة، وفضاء حيويا لخلق فرص العمل، حسب ما أثبتته تجارب العديد من الدول.

تبنت الجزائر خيار هذا النوع من المؤسسات من جهة كوسيلة اقتصادية، لتصحيح السلبيات المنتشرة في مؤسسات القطاع العام، ومنها بالأساس سلوكات العمال تجاه العمل، ومن جهة أخرى كفاية اجتماعية لدورها في عملية التشغيل.

وبذلك أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها تابعة للقطاع الخاص، والذي يخضع لحسابات دقيقة، كما يميل إلى منطق الربح. فالعامل المنتمي إلى مؤسسات هذا القطاع يتوجب في سلوكه تجاه العمل التوافق مع المكاسب الضمنية والصريحة التي يسعى القطاع الخاص الوصول إليها، ولكن ذلك لن يتأتى إلا بتفعيل قيم العمل، كفرض الانضباط، الجدية وتحمل المسؤولية في العمل.

وعليه تعرض الدراسة نماذج عن قيم العمل التي يتحلى بها عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة ميدانية، أقيمت بمؤسسة صناعية متوسطة خاصة.

**أولا، الإطار المنهجي:**

**أ- مشكلة الدراسة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا في الاقتصاد المعاصر، سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أم في الدول النامية. ويتجسد دور هذه المؤسسات في العديد من المؤشرات سواء على مستوى التوظيف والمساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة، أم في سد حاجيات السوق وتلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها المؤسسات الكبرى، كذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما للإبداع التكنولوجي والريادة في عالم الأعمال، وذلك لما تتميز به من خصائص، كالطابع الشخصي لخدمة العميل- الزبون- مرونة الإدارة، سهولة التأسيس وحرية النشاط... إلخ.

والجزائر من الدول التي بدأت تولي الاهتمام لهذا النوع من المؤسسات، بعد أن تبنت اقتصاد السوق كمحرك للاصطلاحات الاقتصادية، وكسلاح لمواجهة التطورات العالمية، التي تفرض فتح المنافسة أمام الرأسمال الخاص الوطني، ومن خلال القطاع الخاص.

إن تحقيق المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة الجزائرية، لأهدافها رهين بامتلاك هذه المؤسسات لأفراد يحملون قيما إيجابية للعمل و وفاء مستمرا للالتزام بها، فالمساعي نحو ترسيخ قيم العمل والالتزام بها من الركائز المهمة التي تستند إليها أية مؤسسة في تحقيق أهدافها، وقيم العمل مفهوم دينامي يؤثر ويتأثر بما حوله، فهو مؤثر في اختيارات الأفراد لأنماط معينة من السلوك، ومتأثر بالمتغيرات المحيطة به سواء كانت تكنولوجية أم اقتصادية أم اجتماعية... إلخ، وما أحدثته الثورة التكنولوجية وغيرها من عوامل التغير الاجتماعي، جعلت أغلب تصورات الأفراد موضع تساؤل واستفهام، الأمر الذي أدى بدرجة كبيرة إلى التذبذب وعدم الاستقرار في القيم الموروثة والمكتسبة على حد سواء.

ولكي تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفعالية، وتزول صور الفشل التي لصقت بمؤسسات القطاع العام، يحبذ أن يتصف عمال هذه المؤسسات بمجموعة من القيم منها: قيم الأمانة، الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، الولاء والانتماء للمؤسسة... إلخ، وبالتالي فإنه من

الضروري معرفة وفهم قيم العمل السائدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية. وكيف بإمكان هذا النوع من المؤسسات أن يساهم في ترسيخ قيم إيجابية تجاه العمل؟

**ب- أهمية الدراسة:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة، لكونها تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية، كما أنها وجدت اهتماما كبيرا من كافة الجهات ذات العلاقة مثل منظمة العمل العربية، منظمة العمل الدولية... إلخ.

- تعتبر حقيقة اجتماعية واقتصادية أساسية في نظام اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر.
- ستساهم في تحليل وفهم سلوك العمال تجاه مؤسساتهم الخاصة.

**ج-أهداف الدراسة:** بناء على التساؤل الذي أثارته مشكلة الدراسة، يمكن تحديد الأهداف على النحو التالي:

- الوقوف على أهم مواصفات العنصر المؤسس والمنتمي إلى هذه المؤسسات
- تحليل قيم العمل داخل هذه المؤسسات
- الوقوف على الوعي المهني لعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

**د-إجراءات الدراسة:**

**1-منهج الدراسة**: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يركز على جمع معلومات دقيقة عن ظاهرة محددة خلال فترة زمنية معلومة، ثم وصفها وتحليلها. ويعد أهم المناهج المتبعة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ يمكن من خلاله الكشف عن العلاقات القائمة بين أبعاد الدراسة ومتغيراتها، ويوفر الكثير من المعلومات الكافية حول أهدافها وتساؤلاتها وخاصة البيانات الميدانية.

**2- عينة الدراسة:** لقد تم الاعتماد على العينة العمدية- الغرضية- في اختيار المؤسسة، لأنها تتوافق وطبيعة الموضوع المتعلق بمؤسسات القطاع الخاص، فمن الصعب الدخول إلى بعض المؤسسات الخاصة والقيام بإجراء الدراسة فيها، خصوصا إذا كان صاحب العمل- المؤسسة- لا يرى أي نتيجة ملموسة يمكن أن تقدمها الدراسة في القريب العاجل، ولهذه الأسباب تم اللجوء إلى هذا النوع من العينة.

وتم توزيع 97 استمارة استبيان في المؤسسة الصناعية الخاصة، المتواجدة بفسديس طريق قسنطينة ولاية باتنة وتعرف بمؤسسة التغليف، واسترجعت 82 استمارة رفضت منها06، وبالتالي كان عدد الاستبيانات المعتمدة للتحليل الإحصائي هو 76 مفردة.

**3-أدوات الدراسة:** إن تعدد الأدوات أثناء التناول الأمبريقي أمر مستحب لأنه يوفر نوعا من الدقة، "وكل بحث علمي يتطلب في جمع بياناته أدوات محددة تتماشى مع الموضوع والهدف منه والذي يرتبط بحد ذاته بمنهج العمل"[1]، وبالنسبة للدراسة فقد تم استخدام الأدوات التالية:

**3-1-الملاحظة:** كثيرا ما لا يخلو أي بحث من هذه الأداة المهمة فخلال الزيارات الاستطلاعية التي تم القيام بها، استعمل هذا النوع من الأداة، قصد جمع المعطيات التي بإمكانها أن تساعد على فك رموز المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في تفعيل قيم العمل، لأنه من الصعب أن يعتمد على الملاحظة بشكل أساسي في غياب نتيجة السلوك الفعلية في ميدان العمل والحكم عليه بالإيجاب أو السلب، وهذا يفرض استعمال أدوات أخرى مساعدة ومكملة.

**3-2-المقابلة:** لما كان الموضوع هو المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة ودورها في تفعيل قيم العمل، كان لزاما توضيح الفكرة التي يدور حولها الموضوع مع صاحب المؤسسة، ولكثرة انشغالاته تم الاعتماد على دليل مقابلة مقنن.

3-**3-الاستبيان:** هو أداة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة المكتوبة للحصول على البيانات التي تقيد في الإجابة على مشكلة من المشكلات[2].

ولقد تم تصميم الاستبيان وفق مجموعة من الأسئلة في البداية ثم حولت إلى صيغة عبارات، لأن الهدف هو الحصول على ثقة المبحوث، والعبارات تتعلق في أساسها بالتحقيق الأمبريقي للتساؤل الرئيس، وقد وزع الاستبيان على جميع مفردات العينة، كما خضع الاستبيان لمقياس قياس موحد- ثلاثي- باستثناء البيانات العامة، وذلك لكي يسهل تحليله وفق نظام spss.

**هـ- المفاهيم الإجرائية للدراسة:**

1-**المؤسسات المتوسطة والصغيرة**: هي تنظيم اجتماعي منظم بوعي له حدود واضحة المعالم، يعمل وفق أسس موضوعية لتحقيق مجموعة من الأهداف، خاضع لملكية خاصة فردية أو جماعية – شركات أموال- وغير تابع لأي مؤسسة كبرى ومحلي النشاط، عدد عماله يتراوح بين 10 إلى 250 عامل.

---

(1) Madeleine gravitz: Méthode des sciences sociales,3ème éd , dalloz, Paris 1976, p333.

(2) رحيم يونس كروا العزاوي. مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، ط1، 2008، ص135.

2- **قيم العمل**: هي مجموعة المبادئ التي تسير سلوك العامل وتوجهه بطريقة موضوعية غير متحيزة، وتشكل له معيارا يحكم على أساسه بصواب أو خطإ سلوكه تجاه ممارسته لنشاط معين في المؤسسة.

**ثانيا، الإطار النظري:**

**أ- المداخل النظرية في دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة:**

1- **المدخل الميكانيكي**: إن اهتمامات هذا المدخل انصبت عموما في إيجاد الطرق والأساليب الفنية والإدارية لزيادة الإنتاج والبحث عن الكفاءة في نشاط المؤسسات الصناعية، وتنظيم إجراءات العمل ووضع قواعد تنظيمية عامة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان من خلال الدراسة والبحث والاستقصاء والتوصل إلى استنتاجات يمكن الاستفادة منها على الصعيد العملي لتطوير المؤسسات في المجتمع، ولذا فإن المطلوب من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة هو الحصول على إنتاج مقبول اجتماعيا، ويمكن الاعتماد عليه في دخول مجال المنافسة، لأنها أصبحت أمرا واقعا لا يمكن التهرب منه، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا بتبني آليات معينة قد يتوافق البعض منها مع هذا المدخل.

2- **المدخل السلوكي الاجتماعي**: إن هذا المدخل يركز أساسا على الجوانب النفسية والاجتماعية للعامل في المؤسسة، فالإنسان مخلوق اجتماعي يسعى إلى تحقيق ذاته وهو يعمل في المؤسسة، وبهذا فالعوامل الشخصية والإنسانية، وغير الرسمية تمارس تأثيرا حاسما في الكيفية التي يتم بها العمل وما يتمخض عنه من نتائج.

إن هذا المدخل يتبنى أفكار المدخل الميكانيكي بالإضافة إلى تركيزه على متغيرات أخرى هي الفرد، ومجموعات العمل في التنظيمات غير الرسمية وكذلك النمط القيادي لأصحاب المؤسسات والمشرفين، ومن أهم مفكري هذا المدخل ألتون مايو.

3- **المدخل الظرفي**: يرى هذا المدخل أن المؤسسة نظام مكون من مجموعة أنظمة فرعية واضحة المعالم والحدود، تسعى إلى تحقيق هدف مشترك في بيئة متغيرة غامضة بعض الشيء، كما يسعى هذا المدخل إلى فهم العلاقات القائمة في هذه النظم الفرعية وأهم افتراضات هذا المدخل[3]:

- لا يوجد مؤسسة اجتماعية بلا بيئة خارجية.
- المؤسسة مكونة من مجموعة أجزاء فرعية.

[3] مؤيد سعيد السالم. تنظيم المنظمات- دراسة في تطور الفكر التنظيمي خلال 100 عام، دار عالم الكتاب الحديث، 2002، ص116.

-هناك تفاعل سببي بين الأفراد و المؤسسة والبيئة.

-كل مؤسسة تعمل تحت ظروف متباينة وشروط محددة.

-إن المؤسسات متعددة ويختلف بعضها عن البعض الآخر.

إن المدخل الظرفي يمثل اعترافات في صعوبة بناء نظرية ذات افتراضات ثابتة لكل زمان ومكان، فعلى الرغم من التراكم المعرفي في مجال نظريات التنظيم، إلا أن هذا الخزان المعرفي لم يستطع إعطاء إجابات كافية لفهم وإدراك طبيعة التباين في حياة المؤسسات وكفاءة أدائها وفعاليتها.

ب- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة سوسيواقتصادية:** تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية، أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي، وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، وصمودها التنافسي، وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد وفيما يلي أهم هذه الأدوار.

1- **الأهمية الاقتصادية**: لقد أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وأخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والاجتماعيين على حد سواء.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد على القضاء على مشكلة البطالة، حيث إنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عددا لا بأس به من طالبيه، ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل، حيث إنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة[4].

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة، ساهمت في ثلاث من أربع وظائف في عام 2000، ويتوقع استمرار ذلك حتى عام 2012[5].

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بأعمال لم تستطع المؤسسات الكبيرة أداءها بشكل جيد، مثل خدمات التنظيف والعمل الجزئي والمؤقت وغيرها، كما لعبت دورا مهما

---

[4] محمد محروس إسماعيل. اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة بنات الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص213.

[5] Hthem timothy's: Small business; Management Enterprise ship and beyond, Houghton Mifflin company,New-york,3 éd,2006,p10

في التنافسية والإنتاج[6]. كما تعتبر مصدرا مهما للتجديد والابتكار في القطاعات المتواجدة فيها، وهو ما يعني القدرة على تحسين منتجات موجودة، أو إطلاق منتجات جديدة.

كما تحقق هذه المؤسسات درجات أعلى من المنافسة في الأسواق، وهذا لعدة أسباب منها[7]:

- العدد الكبير لهذه المؤسسات
- صغر الحجم والتقارب بينها
- التشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات
- الحصة السوقية المحددة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، إذ في حالة الزيادة على الطلب يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على الاستثمارات، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن لها القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة.

2- **الأهمية الاجتماعية:** إلى جانب الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك لها أهمية على الصعيد الاجتماعي ويمكن ذكر أهمها فيما يلي[8]:

2- 1- **تقوية العلاقات الاجتماعية:** إن الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمالائها- زبائنها- يتم في جو من الإخاء والود والتآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة، وعادة ما يكون عملاء- زبائن- المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم.

2- 2- **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي للأفراد فرصة لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي والقوة والسلطة.

---

[6] ظاهر محسن منصور الغالبي. إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل ، عمان، ط1، 2009، ص32

[7] عبد الرحمان يسري. الصناعات في البلاد النامية، المعهد الإسلامي للبحوث، القاهرة، 1995، ص26

[8] سمير علام. إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، دار العربية، القاهرة، .199، ص ص12- 13

2- 3- **زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال**: تعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحساس الأفراد بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملك والسلطة، وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.

**2-4- التخفيف من المشاكل الاجتماعية**: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أم لغيره، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ، وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل قارة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي، كما أنها الأصلح لإطفاء الرغبات وإشباع الحاجات لمختلف فئات المجتمع، وعليه فإنها هي الصلة بين الرغبات وإطفائها والحاجات وإشباعها.

**ج- قيم العمل:** نشأت القيم بظهور الإنسان على سطح الأرض، وتنوعت طبقا لتفاعلاته الاجتماعية والمكانية، وأصبح لكل مجتمع أو مؤسسة قيمه الخاصة. وأولى الاهتمامات بقيم العمل كانت في الأدب الإداري الغربي من ثلاثينيات القرن الماضي. فالقناعة في التخلق بقيم العمل وازدياد تأثيرها في سلوك العمال، يزيد من تمسكهم بالمؤسسة التي يعملون فيها، كما تساهم قيم العمل في تكوين أرضية عمل للتعبير والحد من حالات التمرد كونها مقاييس معتمدة من قبل الجميع.

1- **مصادر قيم العمل**: القيم هي الجانب المعنوي في السلوك الإنساني، ولأنها تبين للفرد المسارات الصحيحة والمفاضلات في شتى ميادين الحياة، مما دفع الباحثين إلى إعطاء هذا الموضوع العناية والاهتمام البالغين اللذين تجسدا في دراسة مصادر القيم وتحليلها، وأهم هذه المصادر ما يلي[9]:

- التنشئة والخبرة: تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية في مجال اكتساب الفرد للقيم، لأنها تحدد ما ينبغي في ظل المعايير الحضارية السائدة، وكذلك تستمد القيم أهميتها ووزنها عن طريق خبرات وممارسات طوال حياته.

- **الدين**: تعتبر التشريعات السماوية والأديان المصدر الأساسي لأغلب القيم السائدة بين الأفراد.

- **التطبيع الاجتماعي**: قد يكتسب الفرد قيمه، أو ما يسمى بالتعليم الناتج من تفاعل الفرد مع متغيرات بيئته.

---

[9] فاروق البوهي. "التصنيع وأثره في القيم التعليمية في مصر والجزائر"، مجلة دراسات تربوية، مج الثالث، الجزء14، 1999، ص86

- **جماعة العمل**: عضوية الفرد في جماعات ما تعد مصدرا آخر للقيم، فمن خلال جماعة العمل تتعزز أنواع القيم التي تتعلق بالعمل نفسه.

2- **العوامل المؤثرة في تعزيز قيم العمل**: طالما تمتاز القيم بالتغيير والاكتساب، فلها القابلية على التطوير والتحديث بما ينسجم مع التغييرات التنظيمية في الثقافة، والاستيراتيجية والتركيب التنظيمي بل حتى في نظم عملها وأهدافها، لذا وضعت خطوات عدة يمكن أن تعزز بها القيم ومنها[10]:

- **القرارات**: عن طريق اختيار القيم المرغوبة، ومن ثم تكوين التزام مطلق لأن يتلاءم معه العاملون في المؤسسة.

- **الهيكل التنظيمي**: عن طريق الهيكل التنظيمي تتحدد مستويات ومهام، أو وظائف ملائمة لتنفيذ القيم المطلوبة مع وضوح مدى المسؤولية وخطوط السلطة.

- **نظم العمل**: تصميم نظم لإنجاز المعايير ومراقبة الداء وتعزيز السلوكيات الصحيحة.

- **التعيين**: تعيين الأفراد الذين يتمتعون بخصائص وسمات شخصية ضرورية لتنفيذ القيم المرغوبة بنشرها في المؤسسة.

- التدريب: تعليم العاملين الجدد كي يفهموا أهمية القيم ويعززوها بالمهارات الإضافية.

- **التكامل**: تكامل جميع الأنشطة المترابطة في المستويات الإدارية العليا والدنيا عن طريق نظم فاعلة في استبعاد الفروق بين تخطيط وتنفيذ الأنشطة.

- **الاتصالات**: يتم عن طريقها تثقيف العمال بأن هناك قيما جديدة قد أعدت في المؤسسة لا بد من الالتزام بها.

- **التطابق**: ربط القيم بالنمو والإشباع الشخصي للعمال من أجل تعريفهم بالقيم وتوجيههم نحو تحقيقها في حياتهم اليومية.

**ثالثا: الدراسة الميدانية:**

في هذا الجزء سيتم عرض وتحليل البيانات الميدانية، وكذلك النتائج الجزئية المتوصل إليها.

---

[10] سحر قدوري. منظمات المجتمع المدني ودورها في تفعيل ثقافة قيم العمل في المؤسسات العراقية، مركز للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرة، 2008، ص06.

**أ- عرض وتحليل البيانات العامة:**

**جدول رقم: 01 يوضح جنس عينة الدراسة:**

| الجنس | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 73 | 96.03 |
| أنثى | 03 | 3.95 |
| المجموع | 76 | 100 |

يلاحظ من الجدول أن المؤسسة الصناعية يستحوذ فيها الذكور على النسبة الكبرى، إذ تتجاوز النسبة عتبة 95%، وهذا يفسر بأن القطاع الصناعي الخاص لا يشغل العنصر النسوي بشكل معتبر لأسباب عدة منها:

- تواجد المؤسسة في مكان شبه معزول.
- نوعية العمل في أغلبه يعتمد على القوة العضلية، حتى في حالة استعمال الآلات .
- فالإناث حسب صاحب المؤسسة وجودهن في ظروف عمل ممتازة لم يمنعهن من السعي الدائم في البحث عن الوظيفة في القطاع العام، وهذا سبب موضوعي حسب رأيه في تحاشي توظيفهن.
- الأعمال الإدارية أكثر الوظائف المسندة للإناث في هذه المؤسسة.

**جدول رقم: 02 يوضح سن عينة الدراسة:**

| فئات السن | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 20 وأقل من25 | 06 | 7.89 |
| 25- 30 | 15 | 19.74 |
| 30- 35 | 14 | 18.42 |
| 35- 40 | 16 | 21.06 |
| 40- 45 | 13 | 17.11 |
| 45- 50 | 08 | 10.50 |
| 50- 55 | 04 | 05.25 |
| المجموع | 76 | 100 |

ما يلاحظ في هذه المؤسسة أن أكثر الفئات طلبا للعمل موجودة وبتمثيل يكاد يكون متساويا كما هو الحال في الفئة [25- 30[ و[30- 35[، إذ تمثل الأولى ما نسبته 19.74% والثانية 18.42%.

والفئات من 25- 45 تصلح بأن تتواجد في قسم الإنتاج الذي يحتوي على بعض الآلات التي تتطلب مجهودا عضليا بالإضافة إلى إصدار البعض منها أصواتا غير محتملة يمكن أن تؤدي إلى الصمم، إن لم يلتزم العمال باستعمال أدوات الوقاية الممنوحة لهم من طرف إدارة المصنع، وهذا الحكم جاء على أساس ما تمت ملاحظته في الدراسة الاستطلاعية، إذ لوحظ أن العديد من العمال غير ملتزمين بأدوات الوقاية، بدعوى التعود ولا خوف عليهم، فهم في هذا العمر مدركون أكثر من غيرهم حسب قول أحدهم.

وكان أضعف تمثيل للفئة الأولى 20- 25 والأخيرة 50- 55. فالفئة الأولى أكيد أنها قليلة الخبرة، إن لم تكن منعدمة لصغر سنها، ويمكن أن توظف في الأعمال الثانوية الموجودة في المصنع، أما الفئة أكثر من 50 سنة فهي عكس الأولى تملك خبرة يمكن أن تساعدها على اعتلاء مناصب مهمة في المؤسسة وهو ما تم التأكد منه في الدراسة الاستطلاعية، فرؤساء المصالح أعمارهم من هذه الفئة.

أما المتوسط الحسابي للعمر في هذه المؤسسة فيبلغ x=36.11، وهي مرحلة عمرية ما زالت قابلة للعطاء، في حين أن عمر صاحب المؤسسة 39سنة.

جدول رقم: 03 يوضح الحالة المدنية لعينة الدراسة:

| الحالة المدنية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أعزب | 25 | 32.89 |
| متزوج | 43 | 56.58 |
| مطلق | 05 | 06.58 |
| أرمل | 03 | 3.95 |
| المجموع | 76 | 100 |

يتضح من الجدول أن فئة المتزوجين هي الفئة ذات التمثيل الأكبر، وذلك بنسبة 56.58%، وتليها نسبة العزاب، أما فئة أرمل ومطلق فنسبتهما معا لا تتجاوز 11% من مجموع أفراد المؤسسة، ويفسر هذا بأن المؤسسة المتوسطة الخاصة الصناعية تستقطب الفئات الأكثر اسقرارا نفسيا واجتماعيا.

إن إنشاء مؤسسة في القطاع الصناعي ليس بالأمر الهين وبالتالي سيسعى طرفا المصلحة، العمال وصاحب المؤسسة، للمحافظة عليها بكل السبل المتاحة، ومن يعي هذا الهدف والطموح هو الفئة الباحثة عن الطمأنينة، فهي في نظر الدراسة فئة المتزوجين.

**جدول رقم: 04 يوضح المستوى التعليمي لعينة الدراسة:**

| المستوى التعليمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ابتدائي | 13 | 17.10 |
| متوسط | 34 | 44.74 |
| ثانوي | 21 | 27.63 |
| جامعي | 08 | 10.53 |
| المجموع | 76 | 100 |

إن الفئة الغالبة في المؤسسة هي الفئة الحاملة للمستوى المتوسط، وذلك بنسبة 44.74%، ثم المستوى الثانوي بنسبة 27.63%، والمستوى الابتدائي بنسبة 17.10%، أما المستوى الجامعي فإنه يتجاوز 10% بقليل وهذا راجع إلى طبيعة العمل وخصوصا في قسم الإنتاج الذي لا يتطلب مستوى عاليا من التدريب على استعمال الآلة، ثم يصبح العمل روتينيا لأنه يتم وفق عمل السلسلة، أي أن العامل يتقن ويتخصص في جزء من العملية الإنتاجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن أرباب العمل في المؤسسات الصناعية، ربما لا يرغبون في حالات ما توظيف الجامعيين بنسبة معتبرة، لكي لا يواجهوا المشاكل معهم، فالجامعيون يعرفون كيف يطالبون بحقوقهم، وبذلك يخلقون مواقف حرجة لأصحاب المؤسسات في التعامل معهم، ولكن في الدراسة الاستطلاعية، أكد صاحب هذه المؤسسة أنه في المستقبل لن يقبل إلا بعامل أو موظف يملك مستوى جامعيا وخصوصا في ظل المنافسة واستقدامه لآلات جديدة. مع العلم أن صاحب المؤسسة يحمل مستوى جامعيا.

**جدول رقم:05 يوضح الدخل الشهري لعينة الدراسة:**

| فئات الدخل دج | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 5.000- 10.000 | 03 | 3.95 |
| 10.000- 15.000 | 09 | 11.84 |
| 15.000- 20.000 | 30 | 39.47 |
| 20.000- 25.000 | 03 | 3.95 |
| 25.000- 30.000 | 02 | 2.63 |
| 30.000- 35.000 | 02 | 2.63 |
| لم يذكر | 27 | 35.53 |
| المجموع | 76 | 100 |

إن الأجر أو الدخل هو ذلك المبلغ من المال الذي يتحصل عليه العامل مقابل تقديمه لعمل ما، وكما يعرف بأنه "نصيب العامل أو الموظف في الدخل القومي، يتحدد بما يضمن مستوى لائقا من الحياة طبقا للمستوى الاقتصادي والحضاري لبلدها، ويتفاوت هذا الأجر أو المرتب بمقدار ما يسهم به العامل في تكوين هذا الدخل القومي"[11].

ولكن ما يلاحظ من الجدول أعلاه هو أن الحد الأدنى للأجور 5.000دج والأقصى 35.000دج، وهذا الاختيار ليس جزافيا، وإنما جاء تطبيقا لمعطيات الدراسة الميدانية، وبالتالي كيف هو دخل العمال في واقع مؤسسة عينة الدراسة؟

إن دخل العمال في هذه المؤسسة يتركز في الفئة (15.000- 20.000) ويمثل ما نسبته 39.47% من مجموع أفراد المؤسسة، ويعتبر أقل من المتوسط حسب المدى العام للتفيئة المقدر بـ20.000دج، في حين لم تتجاوز فئة أكثر من [20.000- 35.000]، نسبة 10%، وربما تمثل هذه الفئة عمال الإدارة- محاسب، رئيس مصلحة، مهندس في البرمجة... أن الفئة [5.000 - 15.000] يمكن أن تكون في أغلبها من عمال الخدمة، هذا دون أن ننسى بأن 35.53%، من عمال هذه المؤسسة لم يذكروا مبلغ رواتبهم، وهذا يفسر إما بعدم الرضى عن الأجور، أو الثقافة المرسخة في ذهن العمال الجزائريين هي، أن الأجر لا يحق لأحد أن يسأل عنه، مع يقينهم بإمكانية الحصول عليه من المؤسسة بطرق رسمية وموضوعية.

**ب- تحليل أبعاد قيم العمل:** تعد قيم العمل من الركائز الأساسية التي تستند إليها أية مؤسسة في تحقيق أهدافها، ولمعرفة وفهم قيم العمل السائدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي بإمكانها أن تعطي الريادة لهذا النوع من المؤسسات في المجتمع، فإنه سيتم الكشف عن أهم قيم العمل السائدة من خلال أبعاد تراها الدراسة مهمة.

1- **قيم الانضباط:** تمثل قيم العمل معيارا للسلوك التنظيمي، ولا ترتبط بهدف أو موقف معين داخل المؤسسة، ويمكن تحديدها، ولها وضع متميز أو حساس في شخصية الفرد العامل، حيث لها القدرة على ترسيخ وتعميق اتجاهات معينة نحو العمل ومنها الانضباط، ولرصد واقع قيم الانضباط السائدة في مؤسسة عينة الدراسة تقدم المعطيات التالية:

[11] ناصر دادي عدون. إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، دراسة نظرية وتطبيقية، دار المحمدية، الجزائر، 2004، ص46.

**جدول رقم: 06 يوضح قيم الانضباط لعينة الدراسة:**

| قيم الانضباط | دائما 3 | أحيانا 2 | أبدا 1 | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - تحضر إلى العمل في الموعد المحدد. | 59 | 17 | 00 | 2.7763 | 0.41948 | 1 |
| - تتغيب عن العمل لظروف بسيطة. | 08 | 51 | 17 | 1.8816 | 0.56491 | 3 |
| - يتغير أداؤك في العمل لما هو أفضل. | 59 | 07 | 10 | 2.6447 | 0.70624 | 2 |
| - تخرج قبل الموعد المحدد في غياب المسؤول. | 03 | 23 | 50 | 1.3816 | 0.56491 | 5 |
| - تمتثل لنصائح المسؤول في العمل. | 08 | 27 | 41 | 1.5658 | 0.67991 | 4 |

يلاحظ من الجدول أن قيم الانضباط كما يراها المبحوثون كانت على النحو التالي:

جاءت الفقرة المتعلقة بالحضور إلى العمل في الموعد المحدد في المرتبة الأولى وبلغ متوسطها الحسابي قيمة 2.7763 وانحراف معياري 0.41984، وهي قيمة عالية من الانضباط، ويفسر ذلك بمحافظة المبحوثين على أوقات الدوام الرسمي حضورا، لأن في انضباطهم احتراما لأنفسهم قبل احترام المؤسسة وزبائنها. أما الفقرة المتعلقة بأن أداء المبحوثين يتغير إلى ما هو أفضل جاء في المرتبة الثانية، وبلغ متوسطها الحسابي 2.6447 بانحراف معياري0.70624 وهي قيمة عالية من الانضباط، ويفسر ذلك بأن العمال مدركون لأهمية العمل وقيمته الأخلاقية، وأن بقاءهم على هذا الوضع، أو التغير إلى وضع اجتماعي أفضل لن يكون إلا بالعمل.

في حين جاءت قيمة المتوسط الحسابي لفترة التغيب عن العمل لظروف بسيطة، سلبية ومساوية بـ 1.8816، وتدل على قلة الانضباط ويفسر ذلك بأن العامل –المبحوث- يتغيب لظروف قاهرة، كما أن الامتثال لنصائح المسؤول في العمل، قلما تمارس وهذا سلوك غير انضباطي، ويفسر باعتقاد العمال أنهم أكثر دراية بالمهمة الموكلة إليهم وتبقى نصائح المسؤول في نظرهم غير عملية، أما الخروج قبل الموعد المحدد في غياب المسؤول فيكاد يكون مستحيلا، أي أن المبحوثين مثلما هم ملتزمون بالحضور في الموعد المحدد ملتزمون بالخروج في الموعد المحدد أيضا.

ما يستشف مما سبق هو أن قيم الانضباط في المؤسسة الصناعية- عينة الدراسة تعد أكثر من مقبولة، وهذا مؤشر إيجابي بإمكانه أن يساهم في ربط قيم الانضباط بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

2- **قيم الصدق**: إن الصدق من القيم العليا التي يتوجب أن يتحلى بها الفرد بغض النظر عن مكانته الاجتماعية ومركزه المهني، وقيم الصدق تتجلى في مظاهر وسلوكيات عدة لا تتسع الدراسة لذكرها، وللوقوف على أهمها لدى عينة الدراسة يتضح التالي:

**جدول رقم: 07 يوضح قيم الصدق لعينة الدراسة:**

| قيم الصدق | دائما | أحيانا | أبدا | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - تراعي في إنجاز عملك الإتقان. | 75 | 01 | 00 | 2.9737 | 0.22942 | 1 |
| - تحافظ على وسائل العمل. | 69 | 07 | 00 | 2.9079 | 0.29110 | 2 |
| - تحتفظ بأسرار العمل. | 66 | 10 | 00 | 2.8648 | 0.34028 | 3 |
| - تغار على سمعة المؤسسة في حال الإساءة إليها. | 21 | 48 | 07 | 2.1842 | 0.58219 | 4 |

يلاحظ من الجدول أن قيم الصدق في العمل كما يراها المبحوثين في المؤسسة جاءت كمايلي:

العبارة المتعلقة بمراعاة الإتقان في إنجاز العمل جاء في المرتبة الأولى وبلغ متوسطها الحسابي 2.9737 مقتربا من قيمة متوسط القياس القصوى، وهذا مؤشر إيجابي يمكن أن يستغل في تحسين نوعية الإنتاج، فسوق المنافسة لا يعترف إلا بالإنتاج الجيد، لأن العميل أصبحت له خيارات متنوعة، وعملية الإتقان يلازمها الحرص على وسائل العمل بكل السبل الممكنة مثل الصيانة، النظافة، حسن الاستعمال إلى غير ذلك من الطرق، وجاءت نتيجة المتوسط الحسابي لقيمة المحافظة على وسائل العمل إيجابية، وبلغت 2.9079 وبانحراف معياري 0.29110 وهي قيمة صدق عالية جدا. إن هذه القيم تحقق أهداف المدخل الميكانيكي.

إن لكل مؤسسة طرق عمل خاصة بها نابعة من قناعة مسيريها، وطرق العمل تتغير بتبدل معطيات البيئة المحيطة، ولذا فالحفاظ عليها يعتبر حقا شرعيا للمؤسسة، وجاءت رؤية أو قناعة المبحوثين إيجابية جدا، وهذا يفسر بأن المبحوثين في هذه المؤسسة متشبعون بقيم الصدق والولاء لمؤسستهم، فنجاح المؤسسة يعني زيادة أجورهم والمحافظة على مناصبهم والولاء يزداد وضوحا حينما يغار المبحوث على مؤسسته. وجاءت إجابات المبحوثين في هذا الشأن عالية، وبلغ متوسطها الحسابي 2.1842 بانحراف معياري 0.58219، فسمعة المؤسسة إن طالتها الإساءة فأكثر المتضررين هم عمالها، وخصوصا إذا كان هدف الإساءة هو المنافسة بالطرق غير الشرعية.

3- **قيم المسؤولية:** إن المسؤولية تفرض على العامل أن يمارس مهامه بنفسه، وأن يتحمل كل عمل يسند إليه، ما دام هو من سعى إلى الحصول على هذه الوظيفة، فالمسؤولية تجاه العمل نوع من الالتزام والإخلاص، ولكشف قيم المسؤولية لدى العمال في المؤسسة الصناعية الخاصة، سيتم عرض هذه المعطيات التي تم جمعها من الميدان.

**جدول رقم: 08 يوضح قيم المسؤولية لعينة الدراسة:**

| قيم المسؤولية | دائما | أحيانا | أبدا | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - تحبذ العمل بطريقة فردية. | 15 | 48 | 13 | 2.0263 | 0.61044 | 2 |
| - تقبل العمل الإضافي. | 43 | 10 | 23 | 2.2632 | 0.76990 | 1 |
| - تراعى في إنجاز عملك الواجب المهني. | 15 | 28 | 33 | 1.7632 | 0.76365 | 4 |
| - تتأثر بالخطإ المقصود منك في العمل. | 14 | 29 | 33 | 1.7500 | 0.75916 | 5 |
| - تبلغ عن الإنحراف في العمل وقت حدوثه. | 15 | 40 | 21 | 1.9211 | 0.68825 | 3 |

يلاحظ من الجدول أن قيم المسؤولية في المؤسسة الصناعية الخاصة حسب المبحوثين كانت كما يلي:

العبارة المتعلقة بقبول العمل الإضافي جاءت في المرتبة الأولى وبلغ متوسطها 2.26632 وبانحراف معياري 0.89990، ويفسر ذلك بالثقة والتعاون الموجود بين المبحوثين وصاحب المؤسسة، وتحمل المسؤولية تجاه المؤسسة، فقبول العمل الإضافي يعزز من قدرة المؤسسة على المنافسة وبالتالي تحسين صورتها وتعظيم أرباحها، كما أن تحبيذ العمل بطرقة فردية يحدد المسؤولية، ويبعد الصراعات المهنة وحتى الاجتماعية الخفية، وبلغ المتوسط الحسابي لعبارة تحبذ العمل بطريقة فردية 2.0263 وبانحراف معياري 0.8990 وهي قيمة مقبولة إحصائيا لتساويها الوشيك مع المتوسط النظري لأداة القياس- المتوسط النظري لأداة القياس هو 2- .

إن أقل ما يتوقعه صاحب المؤسسة من العمال هو الوفاء بالمسؤولية الأخلاقية، فالتبليغ عن الانحراف مهما كان شكله في المؤسسة ليس جرما ولا تجنيا على الآخرين، بل هو تعبير عن سلوك غير مقبول وقيمة حضارية تعود فائدتها على الجميع خصوصا أعضاء التنظيم، لكن ممارستها كقيمة سلوكية عالية في المؤسسة الصناعية لم تصل إلى درجة القبول. وبلغت قيمة

المتوسط الحسابي لحالة التبليغ عن الانحراف وقت حدوثه 1.9211، ويمكن أن يفسر ذلك إما بقلة هذا سلوك غير السوي في المؤسسة، أو لتفشي ثقافة الخوف والانتقام، وحتى الخوف من العقاب إن لم تتضح المسؤولية الفعلية، وهذا يدعم المدخل الظرفي.

في حين، إنجاز العمل وفق الواجب المهني احتل المرتبة الرابعة من حيث قيمة المتوسط الحسابي، التي تقترب كثيرا مع عبارة تتأثر بالخطإ غير المقصود منك في العمل، ويفسر ذلك بضعف الوازع المهني وعدم الوضوح التام الشخصية المبحوثين تجاه عملهم.

4- **قيم تقدير الذات**: إن الفرد لا يسعى إلى غاية ما، إلا إذا كان لها تأثير في نفسه وصدى خاص عنده، وعليه فإن العمل القيمي لا بد وأن يبدو جذابا أمام الذات الإنسانية لكي تقدم عليه، وهذه الذات ستعمل على إخضاع القواعد القيمية ذاتها إلى نظرة الفرد وتقديره الخاص، وهذا أمر صعب لأنه لا يعطي القواعد القيمة الثبات والاستقرار والاستمرارية اللازمة.

وللوقوف على بعض قيم تقدير الذات بالنسبة للعمال المنتمين إلى المؤسسة المتوسطة – ميدان الدراسة- تقدم المعطيات التالية:

جدول رقم: 9 يوح قيم تقدير الذات لعينة الدراسة:

| قيم تقدير الذات | دائما | أحيانا | أبدا | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - تشعر بأنك تعمل كما تريد. | 06 | 26 | 44 | 1.5000 | 0.64291 | 5 |
| - تقلق من وجود رقابة دائمة في العمل. | 32 | 16 | 28 | 2.0526 | 0.89286 | 4 |
| - تبلغ مسؤولك عن الغياب المسبق في الظروف الطارئة. | 21 | 47 | 08 | 2.1711 | 0.59751 | 2.5 |
| - تسعى بأن تكون قدوة في العمل. | 41 | 07 | 28 | 2.1711 | 0.94358 | 2.5 |
| - تقبل العمل لضرورة يوم راحتك. | 46 | 06 | 24 | 2.2895 | 0.92110 | 1 |

يلاحظ من الجدول أن قيمة تقدير الذات كما يراها المبحوثون كانت على النحو التالي:

جاءت القيمة المتعلقة بقبول العمل لضرورة يوم راحة المبحوث في المرتبة الأولى، وبلغ متوسطها الحسابي 2.2895 وانحراف معياري 0.9211 وهي قيمة عالية تبين إدراك المبحوث لقيمة العمل الضروري وفي ذلك تقدير لنفسه قبل غيره، فالراحة ضرورية ولكن يمكن أن يضحى بها، وفي احترام الذات امتلاك النفس في الحالات الصعبة، إذ يبلغ المبحوثون المسؤول

عن غيابهم في الظروف الطارئة، وهذا سلوك سوي يحمي العامل والمؤسسة وبلغ المتوسط الحسابي لهذه القيمة 2.1711 وانحراف معياري 0.94358 وهي قمة عالية، يحبذ لو يعمل بها في كل المؤسسات الجزائرية، وبما أن القطاع الخاص الصناعي مبني في استمراره وتطوره على نوعية الإنتاج، فإن ذلك لن يتأتى إلا بالعمل والمثابرة وفي ذلك يؤكد المبحوثون سعيهم نحو القدوة في العمل، وجاء المتوسط الحسابي لقيمته إيجابيا.

والعامل –المبحوث- المقدر لذاته يتوقع من الآخرين وبالخصوص المسؤولين أن يقدروه، لذلك عبر المبحوثون عن قلقهم إزاء عملية الرقابة في العمل رغم قانونيتها، وجاء المتوسط الحسابي للقيمة مساويا المتوسط النظري لمقياس القياس، وهذه النتيجة تؤيد ما ذهب إليه المدخل السلوكي الاجتماعي.

كما تبين بيانات الجدول أيضا أن المبحوثين مقيدون إلى حد ما، لأن العمل يدار وفق رؤية صاحب المؤسسة وليس كما يريدون، إن هذا التعبير يبقى شعورا، ويتغير بتبدل الحالات المزاجية للمبحوثين؛ لكنه يؤكد صدقية إجاباتهم.

**ج- النتائج العامة للدراسة**: لقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة لها دور لا يستهان به في تفعيل قيم العمل، إذ جاءت الخصائص الديمغرافية كالتالي:

- نسبة الذكور أكثر من الإناث.

- أغلب الفئات العمرية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة يتراوح مجال عمرها من[ 20-50 [، أي أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية الخاصة تستحوذ على الفئات الموجودة في مرحلة العطاء، وبلغ المتوسط الحسابي لها x=36.11

- الحالة المدنية للفئات العاملة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية الخاصة، تستحوذ عليها فئتان، فئة العزاب بـ32.89 والمتزوجين بـ56.58.

- المستوى الأكثر انتشارا في مؤسسة عينة الدراسة هو المتوسط وذلك بنسبة 44.74.

كما أظهرت نتائج الدراسة قيم العمل كما يلي:

إذ جاءت قيم الانضباط مشجعة ومدعمة لما ينتظر من المؤسسات الخاصة عموما.

- الامتثال لنصائح المسؤول في العمل تتم وفق تقديرات المبحوثين لتلك النصائح.

- الحضور إلى العمل والخروج منه يتم في الموعد الرسمي، ولا علاقة لذلك بوجود المسؤول المباشر أو القائم بأعماله.

- العمل يراعي في إنجازه الإتقان مع المحافظة على وسائل العمل.

إن قيم المسؤولية تخضع للعلاقات الإنسانة التي تربط العمال بصاحب المؤسسة.

- العمل الإضافي يقبل به، لتبادل المنفعة بين المؤسسة وعمال، كما أن العمل بالطريقة الفردية هو السلوك المحبذ لدى المبحوثين لكي تتحدد المسؤولية.

- المسؤولية تجاه الانحرافات سلبية، أما: يتم تقدير الذات، فجاءت إيجابية.

## خاتمة:

من الحقائق المعروفة تاريخيا أن بناء القيم أصعب بكثير من بناء أي كيان، لأنه يتطلب مستوى عاليا، بالوعي لأهميتها.

فالعمل مثلما هو بحاجة إلى قيادة واعية فإنه يحتاج بالمقابل إلى قاعدة متينة متمثلة في قيم العمل التي تمنح المؤسسات عموما مقومات العمل الناجح، وهذا لن يجد البيئة الملائمة إلا في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة، فالعمل قي مؤسسات القطاع الخاص يتطلب الصرامة والانضباط.

قيم العمل هي صفات أخلاقية تشكل الخلفية التي ترسم صورة مضيئة للعمل الصناعي الخاص وتساهم في الترويج لمنتوج المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

إن موضوع قيم العمل في المؤسسات المتوسطة والصغيرة شامل وعميق، لكنه لم يحظ بالدراسة والاهتمام في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة بالجزائر لذلك من الضروري إجراء الكثير من الدراسات لتحليل قيم العمل في المؤسسات المتوسطة والصغيرة لمختلف القطاعات، مما قد يكشف الكثير من الأمور الخافية والتي بإمكانها أن تعزز لغرض التغيير.

إن قيم العمال لا يمكن تغيرها بمجرد إصدار الأوامر، بل تحتاج إلى مسير يمتلك منطقا واضحا يقنع به العمال، ويغرس فيهم الولاء للمؤسسة بنظام حوافز يصون كرامتهم.

# الشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي وصراع القيم

## رهان لمشروع مؤسسة جزائرية

أ/ علي بلعيدي
أستاذ باحث بجامعة بجاية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
معهد علم الاجتماع

**ملخص:**

نتطرق في هذه الدراسة إلى البعد الثقافي والقيمي داخل الشراكة والاستثمار الأجنبي، وهذا في إطار البرامج الاقتصادية التي تتبناها الجزائر. والتأكيد على مدى أهمية هذا البعد في ديمومة الاستثمارات الأجنبية وإنجاح الشراكة، واستغلالها لتعزيز وبناء مؤسسة جزائرية بمعالم دولية. وتقديم سلوك مغاير غير الذي كان عليه من قبل للفرد الجزائري ودور القيم الثقافية في فهم السلوك واستيعابه.

والتأكيد على الاستثمار في الرأس مال البشري لاكتساب المعارف والتكنولوجية، وبذلك فهم السلوك فرديا كان أو جماعيا. وتفسير نفور الأفراد من الشراكات وقراءة الفجوة الكائنة بين الشراكة والفرد وحتى الجماعة، والذي يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مشروع المؤسسة الجزائرية.

**Résumé:**

Nous abordons dans notre étude la dimension culturelle et ses valeurs dans le partenariat et l'investissement étranger, et ce, dans le cadre du programme de développement économique de l'Algérie. Ainsi de confirmer l'importance de cette dimension sur la pérennité des investissements et le succès du partenariat, en l'exploitant pour conforter la structure de l'entreprise algérienne avec des labels internationaux. et de présenter un comportement exceptionnel de l'individu algérien diffèrent de celui du passé.

Témoigner sur l'importance d'investir sur le capital humain pour l'acquisition des connaissances et de la technologie, afin d'arriver à la compréhension du comportement individuel soit-il ou communautaire. Expliquer, aussi, l'abandon des individus des partenariats, et ainsi lire et comprendre le hiatus entre le partenariat et l'individu algérien et même le groupe ; qui influera d'une manière directe ou indirecte sur le projet de l'entreprise Algérienne

**الكلمات الدالة:** القيم، الثقافة، السلوك التنظيمي، الشراكة والاستثمار الأجنبي، المؤسسة الجزائرية.

**مقدمة:**

إن التاريخ الحديث يوضح لنا كيف انقسم العالم، وكيف بررت دول استعمارها لدول أخرى، وكيف استغلت واستعملت دول كميدان لإبراز قواها، وكيف انقسم العالم إلى معسكر شرقي وآخر غربي. وبعد أفول إيديولوجيات، ابتدعت إيديولوجيات مغايرة لتبرر لمرة أخرى استعدادها لاستغلال دول أخرى.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، والتحولات الجيوستراتيجية العالمية، والنظام الدولي الجديد، الذي يفرض ويحدد وجهة العالم الجديدة، أصبح الاقتصاد هو المعيار الذي تقاس به الأمم، وعلى ذكر قول كارل ماركس[1]: "إن السياسة في القرن الواحد والعشرين سيحكمها الاقتصاد" و لا شك أن السيادة والغلبة لمن يملك أقوى اقتصاد، وسيولة في الحركة المالية عبر أرجاء المعمورة، وهذا سيكون لا محالة على حساب الدول الضعيفة. كما يروج في أمريكا "من سيسيطر" وكرست بذلك فكرة: «أملك يعني أكون»، فالبقاء للأقوى. وهذا ما يفنده بورديو BORDIEU.P في قوله: "إن قوة وإيديولوجية النيوليبيرالية الجديدة تعتمد على نوع من النيوداروينينة الاجتماعية، وهم الأفضل والألمع."[2]

لا شك أن الوضع الراهن يكرس الهيمنة للدول التي تتحكم في اقتصادها، ومع الأسبقية للدول في الاستغلال والتحضر والتكنولوجية، يجعلها في المراتب الأولى وبتقدم ليس من السهل مواكبته بحكم التاريخ. وبذلك وأمام هذا الوضع العالمي، وحركة العولمة والعالمية، والنيوليبيرالية، ما مصير الدول الضعيفة أمام هذه العاصفة الاقتصادية؟ و كيف استعدت لهذه الفتوحات الجديدة؟

تسعى الدول الضعيفة في وسط هذه الحقائق العالمية، بوضع خطة تنموية محلية، باعتبارها عملية تحرر شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعرفية. وأن مراميها وأهدافها يصعب تحقيقها من دون سياسة واعية. إذ تمثل نهوضا كاملا، وليس مجرد تغير اقتصادي أو مجرد ارتفاع متوسط دخل الفرد دون النظر إلى النواحي الأخرى من العملية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تعمل جاهدة لتحسن من وضعها الاقتصادي البالي. موجهة بذلك كل الجهود نحو تنمية مؤسساتها وإعادة تأهيلها لكي تتعامل مع المعطيات

---

(1) K.MARX, par Ch CHITOUR **; la mondialisation, l'espérance ou le chaos** , edi ANEP 2000

(2) P.**BORDIEU** par Ch CHITOUR opcit p. 21

العالمية الجديدة. فلقد سعت منذ الاستقلال، كغيرها من البلدان التي كانت تحت الهيمنة الاستعمارية، إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. حيث تبنت سياسة الاقتصاد الموجه، والتي أفرزت مؤشرات ضعفها في مواصلتها أمام الحركة العالمية الجديدة، وبالتالي إلزامية النظر في سياسات أكثر واقعية وفعالية سواء على الساحة الاقتصادية أم الاجتماعية أو الاثنين معا. مما يفسر المراحل العديدة التي مر بها الاقتصاد الجزائري والمؤسسة الجزائرية، ويفسر في الوقت ذاته مخلفاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس الوقت الجهود التي تتبناها الدولة في وضع برامج وخطط غايتها تأهيل المؤسسة الوطنية الجزائرية، لا سيما مع إلزامية التعامل مع مؤسسات عالمية. ويتعرض المقال إلى جانب عادة ما تتغاضى عنه الكثير من المؤسسات والمسيرين وأصحاب القرارات، ألا وهو الجانب الثقافي وصراع القيم في ظل الاحتكاك بفاعلين قادمين من ثقافات مختلفة.

1- **الإشكالية:**

إن عولمة التبادلات الاقتصادية هي واقع يومي، إذ أصبحت الجزائر مطالبة بفتح أسواقها للمنافسة العالمية وللمؤسسات من وراء البحر. هذا الوضع يستلزم من أصحاب القرار إعادة قراءة أوراقهم وحساباتهم من أجل المصلحة المحلية خاصة في مواجهة هذه المنافسة الأجنبية تفاديا لكل معيقات مسار التنمية التي تبنتها الدولة.

أصبحت المؤسسات مهددة في عقر دارها بمنافسة حادة، فهي مسألة تكيف مع آليات وميكانزمات عالمية، وفي بعض الأحيان تكون شاملة، وفي أحيان أخرى خاصة، والتي غالبا ما تتغير بسرعة. مجمل المؤسسات الوطنية لا تتعرض لنفس الضغوطات، فمن جهة تختلف باختلاف القطاع المنتمية إليه، ومن جهة أخرى بسبب تباين الكفاءات، فرغم أن الرهانات من زاوية التأثير كثيرا ما تكون ضيقة، خاصة فيما يخص خلق الثروات وتوفير فرص عمل.

إنّ منافسة القوى الاقتصادية الجديدة لا مفر منها، والتي اقترنت كذلك بهيمنة الشركات متعددة الجنسيات. وفي الوقت نفسه هناك عدة نماذج تحاول فرض نمط عملها، كالنموذج الألماني، والصيني والإيطالي والفرنسي وأنماط أخرى، أمام النمط المحلي الذي يعتبر صورة ناقصة تبحث عن نمط يمثلها. عكس ما ينادى إليه في تبني مبادئ عالمية في مادة التنظيم داخل المؤسسات، فعلى كل مؤسسة، حتى المتعددة الجنسيات، أن تفتح مجالا لقيم نابعة من اجتماعية الأفراد وفوارقهم الثقافية والتي هي بمثابة المحرك الحيوي للأفراد وقد تشكل عائقا إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار، فلكل خاصيته. وفي هذا المجال نذكر عجز النموذج الأمريكي مثلا أن يتصدى للنموذج الياباني الذي ما أن دخل السوق العالمية، حتى فرض هيمنة واسعة في عدة مجالات.

تمثل كل من الشراكة والاستثمار الأجنبي فرصة لنقل التكنولوجية والمعارف المهنية، لكن هذه العملية يقوم بها أفراد محليون حاملون لقيم ثقافية تختلف عن تلك التي يحملها الأجانب، فالشراكة ليست أرقاماً وآلات حديثة، بل قيم وفوارق ثقافية، تفرض وجودها في التعامل مع هذه التكنولوجية والآلات الحديثة والتي تحمل هي بدورها قيماً مغايرةً. هذا الموقف لا يعني استحالة التعامل والتكيف معها بل يجب توخّي الحذر من أجل تفادي العوائق التي قد تثبط المؤسسة والأفراد معا، وبذلك نكون أمام نتائج غير مرغوبة.

ومع مرور الوقت وازدياد استيعاب حقيقة العوائق الثقافية، أصبح من المهم الاعتراف بالفوارق الثقافية، و التي كان لها وقعها في الاقتصاد العالمي. ألم تعجز بعض النماذج العالمية في اقتحام أسواق لا تحمل نفس القيم؟ مع وجود عدة فوارق ثقافية داخل المؤسسة، تعتبر رهانات بحد ذاتها من باب التكامل. فقد ترتكب أخطاء عن غير قصد خاصة في المؤسسات التي تحتوي على أفراد من جنسيات مختلفة، فإدراك المواقف وردود الأفعال لا يكون نفسه بالنسبة للجميع. لذا من اللازم الأخذ بعين الاعتبار في هذه المواقف القيم والمعايير للأطراف المشاركة، تجنبا لارتكاب أخطاء عن غير قصد. فبعض المواقف التي تعتبر مواقف عادية في الثقافة الأوروبية لا تتقبلها الثقافة المحلية، بل تتعدى ذلك لأن تعد اعتداءً لفظياً إن لم يتوخ الحذر.

إن المشاكل المرتبطة بالقيم الثقافية واختلافها، كثيرا ما تتميز بالحساسية، خاصة في مواقف العمل مع المنظور الجديد للمشاريع الجزائرية للشراكة والاستثمار الأجنبي، هذا الوضع يخلق تعددية في التبادلات. فهذا الاحتكاك سيولد سلوكيات وتصرفات جديدة، وتغيرات في تكوين الفئات الاجتماعية.

إذن يوَجه الاهتمام نحو قضية التبادل أو تلاقي القيم في وسط الشراكة، أو المشروع الذي سيكون أرضية وملتقى لثقافات متعددة ومختلفة، لكن الأمر لن يتوقف فقط أمام المواقف اليومية للفرد أثناء العمل بل يتعدى حدود المؤسسة إلى الممارسات اليومية على جميع الأصعدة.

إن المحور الأساسي لمسألة القيم، وبالأخص في المؤسسة والمشاريع الوطنية، وباختلاف نماذج الشراكة، يقدم لنا ميداناً خصباً لأخذ الدروس والعبر. فمن جهة نجد نقل التكنولوجيات للعديد من الشركات الأجنبية إلى المؤسسة الوطنية، وإن صح التعبير نكون أمام سلوك تكنولوجي وثقافي. لكن يجب الانتباه أمام هذه المواقف والتساؤل: هل طرحت مسألة الاستعداد؟ هل تم التفكير في الأبعاد التي تمسها العملية؟ وهل أخذت بعين الاعتبار تناقضات القيم المحلية مع الأجنبية؟ وهل استوعبت بذلك كل الأبعاد؟

تطرح كل من الشراكة والاستثمار الأجنبي تساؤلات عدة حول كيفية تلاؤم قيم متناقضة فيما بينها في واقع واحد، هل هذا سيكون مجالا لصراع قيمي أو أن الضعيف يذوب

أمام القوي، أم أنها تمثيليات؟ و إن كان الأمر كذلك هذا يعني وجود فهم واستيعاب لحقيقة، ولكن كيف تقابل هذه الحقيقة؟ هل بالسكوت والانصياع؟ أو بالمواجهة؟ هل تختلف المواقف باختلاف المستويات؟ إننا نقف بعيدين كل البعد عن الفهم والاستيعاب الحقيقي للموقف، لأن فهم ما يدور في ذهن الفرد يستلزم استيعاب وفهم الفرد بكامله في سبيل التكيف. خاصة إذا كان الواقع هنا يمس التغيير؟ فكيف سيكون وقع هذا التغيير على الفرد؟ هل سيكون مختلفاً ومتبايناً من مستوى لآخر؟ أم أنه موقف واحد ومتشابه؟ إذا كان المراد إدخال تكنولوجيا، يستلزم ذلك تكويناً مخصصاً، و لكن هنا نقف أمام عدة مسببات تجمعها الشراكة، فإن سهلت عملية نقل التكنولوجية، هل ستسهل عملية السلوك التكيفي؟ هل أننا نسعى لبناء مؤسسة جزائرية جديدة؟ أم أنها مرحلة عابرة لعملية الإنعاش الاقتصادي اللا متناهية؟

الشراكة والاستثمار الأجنبي في المرحلة الحالية هي بمثابة بعث نفس جديد للجزائر لإعادة بناء اقتصادها. يزداد الحضور الأجنبي يوما بعد يوم باستثماراته العديدة وفي شتى الميادين، حيث أصبحت المؤسسات الأجنبية تنافس المؤسسات الجزائرية في عقر دارها. وهذا الواقع الجديد والحركية كلها تعبر عن الوجهة الجديدة التي تتبناها الجزائر. ومن المنطق أن الاقتصاد مبني على المؤسسات فإن كونت مؤسسات حتما سيكون الاقتصاد قويا. وتواصلت الإصلاحات على جميع الأصعدة، معبرة بذلك عن الوجهة الجديدة للاقتصاد، حيث شملت جل المستويات، الإطار التشريعي منها والقانوني والتنظيمي. وعملت على إيجاد مجال للحركة، وحلول للأزمات على كل المستويات، خاصة في العشرية الأخيرة للقرن العشرين.

إن احتكاك الشراكة والاستثمار الأجنبي بالمؤسسة الجزائرية سيؤثر عليها على كافة المستويات، إيجابيا أو سلبيا؛ لكونها تقدم جوا مغايرا ومخالفا لما هو معهود داخل المؤسسة بإدخال أساليب تنظيمية جديدة بمعايير عالمية، وتقنيات وتكنولوجيات حديثة. لكن هذا التغيير الذي تعيشه المؤسسة، سيقدم لنا واقعا ديناميكيا جديدا، وهذه الديناميكية الاقتصادية بدورها ستتعدى أو تتحول إلى ديناميكية اجتماعية. فيستحيل إغفال مدى تأثير وتأثر العامل بالمجريات التي يعشها الواقع المؤسساتي. بما أن الواقع تعاملات، وما دامت هذه الأخيرة مبنية على العلائقية والتفاعلات في مختلف المستويات، وما ينجر عن هذه العملية هو تغير بمختلف معانيه، فهذا الواقع يضع القيم الاجتماعية والثقافية على المحك. ويؤكد سان سوليو SAIN SAULIEU[1] أن أي تغيير يطرأ داخل مؤسسة أيا كان نوعه، هو في الحقيقة سيؤثر في مصير المؤسسة، والأفراد، والمجتمع.

---

[1] SAIN SAULIEU, "Changer l'entreprise une affaire de société", **in l'entreprise une affaire de société,** Référence presses de la fondation nationale des sciences politique Paris mai 1992, p.14

فلا شك أن الشراكة ستخلق حركية، وتوجهات وتفاعلات وتصورات جديدة، وهي بذلك ستقدم لنا تصورا وتمثلا جديدا سواء للمؤسسة أم للفرد. فلا ينظر لهذه العملية على أنها مرحلة من مراحل الإصلاح فقط، بل هي مدرسة لتقديم وإنشاء قيم جديدة، أصبحت هذه العملية مركزية للمؤسسة التي تبحث عن اسمها:

ففي خضم هذه الحركية والرهانات الجديدة للاقتصاد الجزائري، هل تبنت الجزائر مشروع مؤسسة جزائرية؟

هل أخذ بعين الاعتبار القيم المحلية للمجتمع الجزائري من أجل مؤسسة بصبغة عالمية؟ وبذلك إستراتيجية مؤسساتية واضحة المعالم؟

هل ركزت السياسات الجديدة على الرأس مال البشري من أجل مؤسسة بمرجعية وهوية محلية وعالمية في آن واحد؟ وهل تبنت المؤسسات استراتيجيات الأفراد أم تركتها للأفراد لتحقيق غايات ومصالح شخصية فقط؟

2- **الفرضيات المقترحة:**

إن الفرضيات المقترحة للإجابة على التساؤلات المطروحة استخرجناها عبر الممارسة والملاحظة في مؤسسات جزائرية تخوض تجربة الشراكة وهي كالآتي:

هناك علاقة ضيقة بين القيم الثقافية والسلوك التنظيمي للأفراد داخل المؤسسة، فإهمال هذه القيم هو إهمال الفرد، بكل معانيه التنظيمية والاجتماعية.

غياب الاستثمار في الرأس مال البشري سيؤثر على الاستثمار في اكتساب المعارف والتكنولوجية، وهذا ما يدفع بالأفراد إلى تبني سلوك يخدم مصلحتهم الفردية على حساب مصلحة الجماعة والمؤسسة.

غياب الاهتمام بالفرد الجزائري سيخلق فراغا وهوة بين الفرد والمؤسسة، وهذا ما سيؤثر سلبا على مشروع المؤسسة الجزائرية.

3- **منهج البحث والتقنيات المستعملة:**

وعلى سياق صياغة الإشكالية واعتمادا على الفرضيات المقترحة، تبنت الدراسة المنهج الكيفي والذي يعتبر أسلوبا مناسبا لاكتشاف الوقائع وفهمها، وذلك بهدف استكشاف وفهم سيرورة سلوك التكيف في وسط الشراكة والاستثمار الأجنبي انطلاقا من استعمال التقنيات المناسبة.

يقدم المقال قراءة تحليلية وتفسيرية للعلاقة القائمة بين القيم الثقافية المحلية والتكيف مع التغيير التنظيمي الذي تقدمه الشراكة والاستثمار الأجنبي، بأبعادها الاجتماعية، وهي من جهة استكشافية ومن جهة أخرى وصفية.

فهي استكشافية لأنها تطلعنا على واقع المؤسسة الوطنية في ظل الشراكة، باعتبارها عملية تغيير في وسط ومحيط المؤسسة لإعادة تأهيلها على الصعيد الاقتصادي سعيا إلى المساهمة في عملية التنمية الكبيرة. وهي وصفية كونها تقدم تشخيصا دقيقا لمواقف العمال في هذا الواقع الجديد ولعملية التكيف مع المعطيات الجديدة، مع محاولة فهم العوامل المؤثرة فيه، وبذلك فهي تشخيص لأبعاد الظاهرة وتأثيرها على العمال على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

أما فيما يخص تقنيات البحث والأدوات المستعملة في جمع المعطيات، فهي حتما لا تخرج عن نطاق المنهج المعتمد في التحليل وهي كالآتي:

**•الملاحظة بالمشاركة:**

تركز الملاحظة بالمشاركة على سلوك الفرد في مواقفه اليومية وفي مواقف اجتماعية كالعمل مثلا وأوقات الراحة وهذا بملاحظة السلوك وتسجيله[1]، ولقد دعمت هذه التقنية باستخدام شبكة الملاحظات اليومية، حيث تملأ هذه الشبكة وفقا لتوزيع العمال في الهيكل التنظيمي للشراكات المدروسة من جهة ومن جهة أخرى وفق الفرضيات المقترحة.

والذي ساهم في تبني هذه التقنية، هو كوني أنتمي لمؤسسة وطنية تبنت الشراكة في مشاريعها الجديدة، وللخبرة المتراكمة التي تكونت لدي عبر سنوات عدة في العمل مع الشراكة والاستثمار الأجنبي كميدان مهني.

أما فيما يخص شبكة التحليل: فتتدرج في عمل أكثره أنتروبولوجي، «كمنهجية تقتحم وتجتاح في مستويات مختلفة للواقع الذي عادة ما يفلت من الملاحظة العلمية التي تعتمد بالأخص على تحديدات عقلانية وموضوعية»[2]. وأن المعطيات والمعلومات والملاحظات التي تجمع، لن يكون لها معنى سوسيولوجيا إذا اكتفينا بالوصف السطحي دون محاولة تفتيتها إلى حقائق تكشف عن حقيقة سلوك الأفراد عبر ممارستهم اليومية للقيم الاجتماعية والمهنية داخل الشراكة.

---

[1] نايفة قطامي أحمد برهوم: **طرق دراسة الطفل**، دار الشروق للنشر التوزيع.- القاهرة- 1989، 280، ص29.

[2] Serge BOUCHARD, "Nous autres les gars du truck: essai sur la culture et l'idéologie des camionneurs de longue distance du Nord-Ouest Québécois" , **Ph. D.** Dissertation McGill université de Mont réal, 1980, p 392

**•المقابلة:**

أما المقابلة كتقنية ثانية استعملتها، فهي بمثابة تقنية تفرض نفسها لتدعيم نتائج الملاحظة، للوصول إلى فهم واستيعاب مدى التناقضات في المواقف، وتدَخل القيم التي يحملها الأفراد في فهم واستيعاب واقع الشراكة والاستثمار الأجنبي. فالمقابلة هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، لكن في بعض الحالات، مساءلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين. كما نهدف من خلال استعمالنا لهذه التقنية ليس فقط إلى حصر الوقائع بل إلى التعرف أيضا على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها.[1]

**4- مقاربة القيم الثقافية لفهم رهان الشراكة**

إن مقاربة القيم الثقافية للشراكة، تركز على السلوك والتفاعل بين الأفراد، فهي لا تعطي تفسيرات نموذجية. فكل تفسير ثقافي متعلق بالموقف الذي يحدث فيه السلوك، وتعطي تبريرات أو إجابات للاختلافات أو التشابهات الثقافية. لكن إذا سبقت العملية (الشراكة) معرفة عن نسق القيم والثقافة المحلية أو حتى الأخذ بالاعتبار فاعليتها، فهي تساعد وتسهل على الفاعلين الاجتماعيين تسيير الفوارق، كونهم يتفهمون الحقائق الإنسانية المختلفة، والشعور واللاشعور، والرسمي من اللا رسمي، و مدى تأثير الروابط الاجتماعية بين الفاعلين، وحتى الفوارق المنطقية للجماعات.

إنّ الجانب المحلي للجماعة، يكوّن مرجعية في فهم الممارسات والسلوكيات الاجتماعية للأفراد، باعتباره من المقومات الأساسية لها. إذ يجيب عن تساؤلات للكثير من ردود الأفعال التي قد يصعب على الغريب فهمها، وتقوم مجموعة من القيم التي تكون هذا الجانب بتحديد السلوك. إنّ المواقف اليومية تمر عبر عملية تدقيقية، لإثارة القيم التي تتعامل معها، إذ نقف أمام حركية وديناميكية لسلم القيم الذي يتجاوب مع الموقف عبر سلوك محدد، فتظهر قيم وتنسحب قيم، دون زوالها لتتعامل وفق الإدراك مع معطيات الواقع.

يتميز كل مجتمع بقيمه وترتيبه النابع من منطق محلي الذي يترجم عبر سلم خاص، والذي يحمل في ثناياه عقلانية نابعة من إرثه القيمي. وباعتبار الثقافة كنموذج سلوكي، وبسلم خاص للقيم، فلكل مجتمع نموذجه النابع من ذاتيته الاجتماعية. إذن النموذج الغربي ليس نموذجا مثاليا

---

[1] موريس آنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية**، ترجمة: صحراوي بوزيد وآخرون، دار القصبة للنشر الجزائر 2006 ص 197

بل نموذج نابع من قيمه الاجتماعية. وهكذا في موقف كالشراكة، حيث تتلاقى وتصطدم القيم المحلية مع الأجنبية، كيف تتعامل العقلانية المحلية أمام العقلانية الأجنبية؟

إن الوعي ببعد القيم، ليس فقط عملية إدراكية للسلوك، وترجمته، بل فهم لبناء جديد، فهو يتحرك في اتجاه تغير نسق القيم، أمام نسق من قيم جديدة. وهو أيضا تغير للسلوك مبني على السمع والإدراك والفهم وتحليل الموقف، ومنطق أفعال الفاعل، حلّ المشاكل والألغاز، والمنطق الخفي.

5- **الشراكة ورهان المؤسسة الجزائرية:**

تعتبر الشراكة كعملية تغيير تنظيمي غايتها إعادة تأهيل واعتبار المؤسسة الجزائرية، واحتكاكها بالعملاء الأجانب حتما سيكسبها تجارب ومعارف تنظيمية جديدة. نجد داخل الشراكة، عدة فوارق ثقافية تعتبر رهانات بحد ذاتها من باب التكامل، فقد ترتكب أخطاء عن غير قصد خاصة التي تحوي على أفراد من جنسيات مختلفة، فإدراك المواقف وردود الأفعال لا يكون نفسه، لذا من اللازم في هذه المواقف الأخذ في الاعتبار قيم ومعايير الأطراف المشاركة، تجنبا لارتكاب الأخطاء غير المقصودة. وفي هذا السياق يذكر موقف لرئيس سابق (لآي بي أم) الأوروبي: «للتعايش في وسط دولي، يجب خلق ثقافة مؤسسة؛ نفس المبادئ القاعدية، نفس مناهج العمل، نفس الأهداف. هذا كله يخلق مجالا جامعا للتفاهم، والاتفاق. من بين قواعدنا الأساسية لدينا، أن لا نتلكم إلا عن العمل».[1]

وهذا ما يطرح مسألة مسايرة أو معارضة القيم الثقافية السائدة للقيم الثقافية الجديدة التي يفرضها الشريك الأجنبي. وستكون حتما هذه المرحلة، مرحلة الرهانات والتحديات بدءا بالفرد والجماعة والمؤسسة وصولا إلى المجتمع والاقتصاد الوطني وعملية التنمية، لأنها عملية شاملة. لذا يجب تبني رؤية واقعية ومستقبلية تمكن المؤسسة الجزائرية كتنظيم، من التعامل مع أبعاد، وتحديات الشراكة والاستثمار الأجنبي، لتحقيق اقتصاد متكامل وفعال. والإمعان في البديل الذي ستقدمه الشراكة والاستثمارات الأجنبية سواء للفرد كعامل، وللجماعة، وللمؤسسة، وللمجتمع. دون إهمال الفرد باعتباره نواة التغير بحد ذاته والذي ستقدمه المؤسسات الأجنبية، بما تمثله المؤسسة من هوية اجتماعية وثقافية واستعداداتها كبناء اجتماعي، أمام هذه التغيرات التي تنجم عن هذه المرحلة.

---

[1] Carmel camilleri, et autres: **CHOCS DE CULTURE, la communication dans la perspective interculturelle;** édition Hartman 1989 p102

ومعرفة الضوابط التي تحكم هذه المرحلة، والاستعداد للآثار والانعكاسات الاجتماعية التي ستنجم عن هذه الحركة الاقتصادية على الأفراد. وبذلك التنبؤ بمصير سوق العمل، واليد العاملة في الجزائر، ومصير المؤسسة الجزائرية أمام هذا الزحف الهائل للمؤسسات الأجنبية، ودور الدولة في هذه العملية.

إن هذه الزوايا جميعها تمثل الوجه الكلي لهذه المرحلة، ولا يمكننا أن نستوعبها، ونتناولها على مجملها، ولكن من المهم أن نشير إليها، لتضع لنا المحددات والموجهات الأساسية للدراسة، والوصول إلى فهم صحيح للقضية، وهذا لا يعني البتة الإقلال من أهمية الزوايا الأخرى، بل محاولة منا للتعمق في نقاط محددة. فسنتعرض للشراكة والاستثمار الأجنبي كعملية تغيير، من أجل مؤسسة جزائرية نموذجية، أو على الأقل تواجه وتفرض وجودها في السوق المحلية ولم لا الدولية.

**6- مكانة الفرد داخل المؤسسة:**

أكدت دراسات لوران .LAURENT A[1] أن الفوارق المتعلقة بالقيم المرتبطة بالثقافات المحلية أكثرها بروزا لدى الأفراد العاملين في شركة متعددة الجنسيات من الأفراد المنتمين لشركة وطنية، فيعلق في أطروحته أن الضغط من أجل خلق ثقافة مؤسسة عابرة أو رابطة قد تثير لدى الأفراد الرغبة في الاعتراف بذاتيتهم الثقافية. وفي نفس السياق يقول الباحث البريطاني شيلد .CHILD J[2] إنه حاليا يوجد تقارب في شركاتنا المتعددة الجنسيات من الناحية الهيكلية، والتكنولوجية، أما الفوارق من ناحية القيم والسلوك في نفس هذه الشركات فلا زالت قائمة. فتضايق المسيرين أمام الفوارق الثقافية يظهر جليا، مع غياب التراضي للحلول التي يجب تبنيها.

إن سرّ نجاح النموذج الأمريكي وفعاليته يكمن في عدم وضع حواجز بيروقراطية في الاتصال، ويلعب أسلوب المخاطبة دورا في غاية الأهمية، لذلك نرى أن الهيكلة التنظيمية والمسافة الإدارية لها دورها عند الأفراد وعلى جميع المستويات، وبالأحرى ليس هناك مستويات بل مستوى واحد.

أما في الشراكة الفرنسية الجزائرية لإنتاج الألبان بمنطقة بجاية، فيذكر أحد المدراء: «أنه إذا ما استقبل فرد من طرف المدير أو من طرف أحد الأعوان الإداريين، فحتما سيكون رد فعل الفرد جد مغاير مع اختلاف الطرف المستقبل.» لذلك عمل الجهاز الإداري على تبني

---

(1) Ibid. p 197.

(2) Ibid. p 153.

سياسة التواصل والتقليل من المسافات والحواجز الإدارية، لاستيعاب رد فعل العمال خاصة منهم المنتمون للقاعدة العمالية أو لأسفل الهرم. أما النموذج الأنجلوسكسوني فلا يرى السبب في خلق مسافة بين الفرد العادي وإطار سام، فلا يمنع الأخير من التعامل على وجه سواء مع مرؤوسيه. وقد جاء في دراسة أن النموذج الألماني، يتصف بالانضباط والجدية فلا عجب أن يحظى هذا النموذج بالقبول لدى المؤسسات الوطنية.[1] الأصل الاجتماعي لا يحمل أهمية لدى الأنجلوسكسون (العصاميين) في اختيار مساعدين وشركاء عمل، فالمرء يقاس بإنجازاته لا بإنجازات الآخرين. هذا ما جعل الكثير من العمال يكتسبون ثقة مسئوليهم كما جاء في عدة مقابلات «...على الموقع، لا نشعر أن هناك رئيس ومرؤوس، بل نشعر بفريق، الكل يعرف ما يجب القيام به، حتى في أوقات الراحة ليس هناك خرق للمسافات في التواصل، إننا نشعر بالقبول معهم...»

من الأمثلة المقدمة، نتساءل عن السلوك والرموز التي تميز المكانة والسلطة عبر الثقافات داخل المؤسسة إذا ما كانت في الشراكة. وقد تكون مصدرا لسوء فهم، وتناقض في الرؤى. الاختلافات الثقافية، صراع القيم، تأثير النماذج: تعتبر مصادر لعدم التوافق والتراضي المرتبطة بالثقافة المحلية، وهي على درجة كبيرة من الأهمية، هذا إن كان الهدف إطلاق المؤسسة الجزائرية إلى الأمام.

### 7- الذاتية (الفردية) والتشاركية (الجماعية): خاصيتان لشخصية الفرد

الذاتية أو الفردية هي خاصية الأفراد من الثقافات التي تولى أهمية في تحديد الفرد «أنا» ولا من خلال الجماعة، الأسرة، «نحن» في الثقافات التشاركية. في معظم المجتمعات الغربية كما يذكر مارغاليت MARGALIT[2]، وخاصة في الطبقات البرجوازية، صورة الراشد تقترن دوما بقيم الاستقلالية الذاتية للشخص، من ناحية المعارف والقيم والسلوكيات والتصرفات. هذا يعني العيش مستقلين عن آبائهم، وعادة ما يهجرون عائلتهم في سن مبكرة، و قبل الزواج؛ وهذا عكس ما يحدث في مجتمعنا الجزائر ومعظم المجتمعات الإسلامية والعربية وحتى الإفريقية. فالرباط العائلي والانتماء قائمان دوما، ولهما الأولوية في الحياة اليومية على الحاجات الفردية والذاتية، فالذات في هذه الحالة لا تحمل نفس المعنى.

إن مصطلح الشخص لا يمكنه أن لا يقترن بالعائلة أو الأسرة وحتى العشيرة: فبذلك فإن الانتماء إلى العلاقات العائلية والاجتماعية، هي التي تحدد الفرد. يقول باستيد

---

[1] بلعيدي على: "استراتيجية السلوك التنظيمي للعمال الجزائريين في إطار الشراكة الأجنبية" **رسالة ماجستير**، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008، غير منشورة.

[2] Margalit in Carmel camilleri, et autres: Op. Cit p 67

BASTIDE.R[1] إن أهم شيء عند المجتمعات التقليدية، هو وجود المضادين لمبدإ الذاتية، ألا وهما تدخل عدة عناصر في بناء الشخصية، وذوبان الفرد في وسطه أو في ماضيه.

يشير المؤرخ برودال .BRAUDEL F[2] إلى غياب الشخصيات الفردية الكاملة في المجتمعات المتوسطية القديمة، والتي قد تعتبر ملخص فردية، لذلك لا وجود لاتخاذ قرارات أو اختيار الشروط الشخصية للعيش. فالأفراد لهم وظائف اجتماعية مسبقة من الواجب التكيف معها بمرور الوقت، وتحمل مسئوليات تفرضها العلاقات العائلية. في هذا النموذج حيث الأولوية الأخلاقية للعائلة والمجتمع. فالرغبة في الإنجاز الشخصي، الذي يشير إليه Mc.Clelland [3] أقل حضورا من الثقافات الفردانية الغربية. إنها العائلة أو الجماعة هي التي تلبي رغبات الفرد.

في إطار المؤسسة من النموذج الغربي، فإن الفردية تعني الاستقلالية، التفرقة بين المهني والشخصي، المنافسة بين الأفراد في إطار السعي وراء النجاح المهني. أما الوجهة الجماعية فتعني الولاء للجماعة (جماعة العمل)، وبذلك البحث عن التوافق والتراضي والتشاور بين الأفراد.

ولقد ذهبت دراسات هوفستيد .HOSTEDE G[4] في نفس المنحى وأكدت ما سبق ذكره: العلاقات بين أرباب العمل والعمال تكون على قاعدة أخلاقية في الثقافات الجماعية، أما في الثقافات الفردية تبنى على أساس شخصي.

يولد هذان البعدان أشكالا متباينة من التنظيم والاتصال في إطار العمل. ونفس الإشكال يطرح بين التبعية والاستقلالية في علاقات العمل، ففي المؤسسات ذات الاتجاه الجماعي، العمال تابعون لمسئوليهم، وينتظرون منهم التكفل الكامل، وعلى المسئول أن يعرف كيف يشجع ويعاقب، ويمكنه أن يعرف كل الأمور العائلية لعماله، فالمسئول هو الفرد الذي يعلم كل شيء.

هذا الشكل من التنظيم للعمل والذي يميل كل الميل إلى الجوانب الاجتماعية للأفراد لن يتلاءم مع النماذج التايلورية الكلاسيكية للعمل. خاصة إذا ما علمنا أن العلاقات العاطفية تأخذ مكانة هامة، وقد أشار ماتيو MATHEU.M [5] في دراسته حول علاقات العمل في

---

(1) Roger Bastide in Carmel camilleri, et autres: Op. Cit p 156

(2) Fernand Braudel in Carmel camilleri, et autres: Op. Cit p 33

(3) George R Terry et Stephen G. Franklin, **Principles of management**, Richard D. Irwin 1982 p 354- 356

(4) Geert HOFSTED et Daniel BOLLINGER, **les différences culturelles dans le mangement ; comment chaque pays gère-t-il ses hommes,** les éditions d'organisation, 2002 pp225-230

(5) Michel MATHEU in Carmel camilleri, et autres: Op. Cit p 187

الهند، تواجد الإطار وقت الراحة، قد تجاوزته العلاقات الحميمية بين العمال: مما يجعل إمكانية رفض ما يقدم للآخر أمرا عاديا.

وبذلك يشكل هذان البعدان مصدرا حقيقيا لصراع القيم بين تلك التي تتبنى الفردية والتي تتبنى الجماعية والتشاركية. وانطلاقا من هذه الاختلافات، يبنى العمل في منظمة، على شاكلة الاتصال بين الأفراد بطريقة مختلفة. وبناءً على منهجية إيجاد حلول المشاكل، عبر السلم الهرمي بين «من» و«ماذا» و قد يرجع لصالح «من» في الثقافات التشاركية. وهذا يعني أنه من الأهمية بمكان معرفة من يعمل، ومن يسير، قبل تحديد أهداف العمل. فمن الضروري إذن توضيح المكانة المهنية للأفراد وأدوارهم باختلاف انتماءاتهم.

لذلك إذا ما حاولنا أن نفهم سلوك الأفراد الجزائريين في ظل الشراكة في مواجهتهم اليومية للشريك الأجنبي نجد أنه يحمل الكثير من التناقضات القيمية، مما يستدعي تدخل البعد الاستراتيجي والمصلحة الشخصية التي ستعمل كمنطق غاية لا كمنطق وسيلة ما دام أن الفرد الجزائري لا ينتمي لنفس الأصل الثقافي للشريك الأجنبي، وإن غاب المنطق الثاني فلا يمكن للمنطق الأول أن يستمر ما دام أصل الاستمرار هو في التقبل المبدئي وبذلك ينسحب الفرد، وهذا الانسحاب قد يأخذ عدة صور في أرض الواقع: مغادرة العمل، عدم الانضباط، الغياب... إلخ

لذلك فالسلوك الذي يصدر من الفرد الجزائري في ممارسته للشراكة هو سلوك مبني على المصلحة الشخصية، وإن اكتفت المصلحة الشخصية ولم تقابلها غاية أخرى فحتما سيتم الانسحاب من الواقع. هذا الموقف يجعل الفرد يعيد حساباته فيما يخص المؤسسة الجزائرية التي لا تقدم له هذه الحاجات، وفي النهاية نجد العديد من الأفراد باختلاف انتمائهم الهرمي يغادرون المؤسسة الوطنية بعد انتهائها من الشراكة وحتى هناك من يغادرها أثناء الشراكة إلى حيث يجد فضاء لتحقيق مصلحته الشخصية.

### 8- السلطة والثقافة:

يتفاعل الفرد أثناء ممارسة العمل مع السلطة، هذا ما يدفعنا إلى التعرض للسلطة خاصة في موقف التعدد الثقافي الذي يقدم وجها جديدا للسلوك كون مصدر السلطة سيكون مزدوجا، وغلبة نموذج عن آخر في ممارسة السلطة لا تحكمه القيم بقدر ما تحكمه مصلحة المؤسسة والأفراد معا وكيفية توزيعها. يعرف داهل R.DAHL، السلطة على أنها تلك العلاقة اللا متساوية على الأقل بين فردين، وكلما كانت غير متساوية، كلما حاز الواحد السلطة على الآخر. السلطة تتعلق بكفاءة وقدرة الفرد في مراقبة مصدر الشك والريب المحدد للمنظمة. الصراع من أجل السلطة يسيطر ويتحكم في لعبة العلاقات الإنسانية داخل المنظمة.

أما ميتزبرغ H. MINTZBERG[1] فيعرف السلطة بكونها القدرة على الفعل، والقدرة على الإنتاج وتغيير النتائج أو مؤثر تنظيمي. هذا المصطلح جد مهم في عملية تسيير كل منظمة أيا كان نوعها، حكومة، شركة متعددة الجنسيات، عائلة. وتتدخل الثقافة في تأثيرها وهذا على مختلف مستويات السلطة: من جهة، الرموز، العلامات التي تمثل السلطة في مجتمع ما، ومن جهة أخرى توزيع تدفق السلطة في وسط الجماعة.

إن إشكالية توزيع السلطة في مجتمع تظهر في أعمال هوفستيد HOFSTEDE[2] تحت مصطلح المسافة الهرمية، هذا البعد يعكس مشكل اللامساواة بين الأفراد والطريقة التي تعالج فيها هذه الاختلافات داخل المجتمعات المعنية. اللامساواة بمختلف أشكالها، الفيزيقية المعرفية، يمكن أن تترجم لاحقا من خلال اللامساواة في السلطة والثروات التي تورث عبر الأجيال. بعض المجتمعات تعمل في تقليص هذه المفارقات والبعض منها تتقبلها. درجة اللامساواة، وأشكال التعبير عنها تختلف من ثقافة لأخرى.

في مجتمع ذي مسافة هراريقية قوية، درجة تمركز السلطة واتخاذ القرار مرتفعة. وهذا هو الحال عادة، خاصة في البلدان الشرقية والبلدان اللاتينية والإفريقية، والجزائر من بينها. فالطبقات أو الوحدات الاجتماعية تجدها متينة وصلبة، والحركية فيها ضعيفة، الاستبدادية والحكم الفردي يسود على الديمقراطية. النقابات التي تشكل كرد فعل لهذا النظام الصلب، تتحرك في إطار ما يسمح به القانون السائد، عكس ما خلقت له هذه الحركات من أيديولوجيات وصراع الطبقات.

في البلدان ذات مسافة هراريقية ضعيفة، الطبقات الاجتماعية عادة ما ينظر إليها من طرف الأفراد على أنها أقل تشبثا بالانتماء، الحركية الاجتماعية جد مهمة، النقابات مندمجة مع النظام الاقتصادي. أجريت دراسة من طرف بيتينيي و لي إيفنز H.C. De Bettignie[3] وP. Lee Evans حول المقارنة بين الأصول الاجتماعية لأرباب العمل الأمريكيين وبعض الدول الأوروبية، وقد سجلت فوارق مهمة، فنجد رب العمل الأمريكي منحدرا من أصل اجتماعي متوسط للثلثين منهم، وربع من الطبقات الشعبية، و 10٪ من الطبقات الاجتماعية الراقية.

---

(1) MINTZBERG H, **Le pouvoir dans les organisations**, les éditions d'organisation Paris 1986, p319

(2) Geert HOFSTED et Daniel BOLLINGER, Op Cit, p 206-210

(3) 97 in Carmel camilleri, et autres: Op. Cit p H.C. De BETTIGNIE et P. Lee Evans,

حسب هوفستيد Hofstede[1] فإن المسافة الإدارية ضعيفة لبلدان شمال أوروبا، إسرائيل، وبصفة عامة في البلدان الأنجلوسكسونية، أستراليا، نيوزيلاندا، أمريكا الشمالية، وبعض جزر الكرايب. وقوفا أمام هذه الملاحظة نرى أن كبر المسافة الإدارية ما هو إلا إرث من الماضي الفرنسي، كون هذا الأخير يتمتع بمسافة إدارية كبيرة.

في المعتقدات الديكارتية، يظهر جليا، أن المكانة الأولى لمنطق التفكير المنهجي والعقلاني، حيث كل تفسير مصنف وموجه، ومرتب إداريا. فالأصل هنا أن الاستنتاجات الديكارتية، تعتبر أن الأفكار لا تأتي من التجربة، ولكن من العقل ذاته. وهذا المنطق يتعارض تماما مع المقاربات التجريبية، والتي ترتكز على التجربة والملاحظة، «نحاول، ثم نرى» ولا على النظرية. في المعتقدات البراغماتية، القيمة الوحيدة التي تهم الصواب في كل ما هو ناجح، وليست هناك حقيقة مطلقة.

وفي هذا السياق تفسر الاختلافات القائمة بين المجتمعات ذات المسافة الإدارية الكبيرة والمجتمعات ذات المسافة الإدارية الضعيفة. وهذا ما يبرر كذلك الصعوبات في التغيير الاجتماعي، لا سيما في تفويض السلطات. فالسلطة تتمثل في أشكال مختلفة، عبر الثقافات. السيارة وشكلها، طريقة ترتيب المكتب، الشكليات، السكريتيرة الخاصة، وغيره من الأمور، هي رموز تمثل المكانة عبر الوجود.

ومن المهم الإشارة أن عبر الملاحظات الميدانية لشراكتين، الأولى ألمانية، والثانية فرنسية لمسنا اختلافا كبيرا في توزيع السلطة ومن ثم سلوك الأفراد، ولقد شاهدنا الكثير من العمال من الشراكة الفرنسية يغادرون نحو الشراكة الألمانية وهذه الحركة تحمل في طياتها معاني كبيرة يجب الوقوف عندها. **من المسلم أن السلوك الإداري الجزائري هو إرث استعماري، ولا يمت بأي صلة للبعد الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري**، من أجل ذلك نكون أمام تذمر دائم من الإدارة، وازداد التذمر حدة للأفراد الذين يعملون في الشراكة الفرنسية ويقل في الشراكة الألمانية، هذه الملاحظات الميدانية يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل فهم عميق للسلوك التنظيمي للأفراد تبعا لقيمهم الاجتماعية الأصلية. فالثقافية التشاركية تغلب الثقافة الفردية دون أن تمحيها. وهذا لا يمنع أننا قد نكون أمام تحول وانتقال من ثقافة تشاركية إلى ثقافة فردية، حيث تسيطر الرغبة الفردية في قضاء حاجاته على حساب الجماعة.

[1] Geert HOFSTED et Daniel BOLLINGER, Op Cit, pp177- 182

### 9- علاقة الجماعات الثقافية في مواجهة المجهول:

كيف تتعامل المجتمعات مع المجهول؟ سواء كان هذا المجهول في مواجهة الطبيعة أم القدر. فالمجهول داخل مجتمع مرتبط بغير المنتظر من قبل السلوك الإنساني. هذا البعد، يرتبط بعلاقة الخضوع، وإذعان المجتمع للمحيط، حسب ما قدمه كلوكوهن وستروديباك Kluckhohn & Strodtbeck[1]. أما الأنتروبولوجيون أمثال بلتو Pelto فيميز المجتمعات المفتوحة حيث المعايير يعبر عنها بعدة بدائل ممكنة، سلوك المنحرفين مقبول، أو في منظمات، القيم لا تميل إلى الديمومة، أو المدة، ولا إلى الوحدة. في المجتمعات المنغلقة، عكس المجتمعات السابقة، القيم أكثر صرامة، فالسلوك الشاذ والمنحرف مرفوض، القيم تميل إلى الديمومة، المدة، والوحدة في المنظمات.

انطلاقا من أبحاث هرمز Hermes، يؤكد هوفستيد G.Hofstede[2]، على البعد الذي يطلق عليه، مراقبة (سيطرة) المجهول. يتحدد هذا البعد في كونه يطرح مشكل الحياة والموت، بالوقت الذي يمضي، من صعوبات المستقبل التي لا مفر منها، وكيفية تعامل المجتمعات مع هذه الوقائع لاستتباب السلام لأعضائها. وحسب هوفستيد Hofstede، بعض المجتمعات تقيد أعضاءها بقبول المجهول، دون الهوس فيه، أي تقبل كل يوم كما هو. وفي بعض المجتمعات، يتربى بعض أفراده على فكرة التغلب على المستقبل الذي هو أساسا غير مرتقب. هذه الجماعات الثقافية تمثل أكبر درجة من القلق، والريب، والتي نلحظها عادة في سلوك عدواني، حساسية مفرطة، واضطراب نفسي. يمكن خلق الأمان على ثلاثة طرق: التكنولوجيا، القانون، والدين. فالتكنولوجيا تحمي من مخاطر الطبيعة والحروب، القانون والمؤسسات التشريعية والمعايير الرسمية تسمح بالحماية ضد غير المرتقب من السلوك الإنساني، أما الدين فيساعد على تقبل المجهول، بتفسيره في بعد غير بعد الواقع الفردي.

على مستوى المؤسسة أو المنظمة، مصطلح مراقبة المجهول يترجم من خلال الحاجة إلى قواعد رسمية، لضمان سيرورة المؤسسة، فالمؤسسة ذات الطابع البيروقراطي مرتبطة بقيم تتحكم في المجهول، كما يشير إليه هوفستيد Hofstede: «النظريات التي تتبنى سلوكا عقلانيا، كقاعدة ومرجعية أساسية، نجدها أكثر معيارية: فتوصف ما يجب على المؤسسة فعله لمعالجة المجهول.»[3]

---

[1] Kluckhohn, F,R. et Strodbeck, FI, **variations in Value Orientation**. Westport, CT : Greenwood Press, 1961. Pp 67- 75

[2] Geert HOFSTED et Daniel BOLLINGER, Op Cit, p 181

[3] Geert HOFSTED et Daniel BOLLINGER, Op Cit, pp 193-198

ففي المنظمة العقلانية، حيث الأحداث تتوالى على شكل وصفات محددة مسبقا، مصطلح المنهجية يسمح من الانتقال من تعريف المشكل إلى تحديد الآلية أو الميكانيزم، الذي يتماشى مع الحل. عمليا هذه المؤسسة تبحث دوما لجعل المجهول معروفا مسبقا. هذا النموذج من المنظمات، يطلق عليه هاندي Handy.C[1] «ثقافة الدور» أو «ثقافة الوظيفة» حيث تؤكد على سيطرة العقلانية والمنطق والقواعد على الأفراد، وبذلك مراقبة المجهول بدرجة مرتفعة، يترجم بطرق مختلفة.

من خلال ما سبق يفهم سلوك الأفراد داخل الشراكة، من جهة التفاعل مع الموقف والواقع من أجل قضاء حاجات فردية وتحقيق المصلحة الشخصية، ومن جهة أخرى البحث المستمر الذي ظهر على الأفراد عند اقتراب نهاية المشاريع في البحث عن شراكات أو مؤسسات أجنبية، بحجة أن ما تقدمه المؤسسة الوطنية لم يعد يستجيب إلى المتطلبات الاجتماعية. هذا يعني أن الفرد الجزائري يبحث عن السيطرة والتحكم في المستقبل ليس بالاستقرار ولكن في الحركية واللااستقرار. ويفسر في الوقت نفسه فقدان الثقة مع المؤسسة الوطنية التي لا تستجيب لمتطلباته الاجتماعية. وللإشارة أيضا أن طبيعة عقد العمل في الشراكة هو عقد محدد المدة، هذا يعني أن الفرد أصبح يتجنب التزامات قد تمنعه من التطور والتحرك، والوعي بأن الحاجات الشخصية في تزايد، وبذلك يصعب تلبيتها إن لم يكن هناك تطور في الوضعية. لكن هذه الحركية هي أيضا تقدم احتمال آخر، فقد لا يجد الفرد عملا فيصبح بذلك عاطلا عن العمل، رغم هذا الاحتمال نجد العديد من العمال غادروا المؤسسة الوطنية منهم من وجد عملا ومنهم من لم يجد، هذا السلوك هو تعبير عن أن المجهول بحد ذاته أصبح لا يخيف، أو أن هناك معطيات جديدة، مثل سوق العمل الذي يوفر عروض عمل خاصة المؤسسات الأجنبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التجربة المكتسبة والمعارف المهنية للأفراد في ميدان العمل. أما من الناحية الاجتماعية فلا تتدخل الحالة المدنية كمتغير فاصل في تحديد السلوك، سواء بالنسب للعزاب أم المتزوجين، وهذا عكس ما لاحظناه في الكثير من الدراسات.

### 10- الاستنتاج:

عبر المقابلات والملاحظات التي استعملناها لفهم ظاهرة الشراكة فهما سوسيولوجيا، تأكد أن الشراكة كفضاء توضع فيه القيم على المحك، حيث نجد في بعض الشراكات التي أهملت فيها القيم خاصة في الشراكات الصينية، والفرنسية، وإن حققت بعض الإنجازات المادية، إلا أنه في المقابل لم تنجح في المحافظة على رأسمالها البشري، خاصة إذا ما علمنا أن العديد من العمال

---

[1] C HANDY, **l'olympe des mangers: culture d'entreprise et organisation**. les éditions organisations 1986. Pp 98-111

من جميع المستويات الهرمية غادروها، عكس ما لمسناه في الشراكات التي اهتمت بهذا الجانب، فقد استطاعت أن تحافظ على رأسمالها البشري، وحتى الاستثمار فيه بتكوينات خارجية كما هو الوضع في شراكة ألمانية وشراكة فرنسية وأخرى إيطالية، هذا الوضع يؤكد على أن هناك علاقة ضيقة بين القيم الثقافية والسلوك التنظيمي للأفراد داخل المؤسسة، فإهمال هذه القيم هو إهمال الفرد، بكل معانيه التنظيمية والاجتماعية.

وكما أشرنا أن الاستثمار في الأفراد هو الرأسمال الحقيقي، إذ كنّا أمام شراكة فرنسية حيث غادرها أكثر من 50% وهذا الوضع كان منتظرا كون الشراكة لم تقدم آفاقا مستقبلية للأفراد، مما أضعف من سياسة استثمارها في الأفراد ودفع بالكثير منهم للمغادرة نحو شراكات أخرى، خاصة هؤلاء الذين عملوا في الشراكة الألمانية، والذين عادة ما كانوا يتباهون بهذا الانتماء، حيث حظي العديد منهم بتكوين ولو داخل المؤسسة. وهكذا فغياب الاستثمار في الرأسمال البشري سيؤثر على الاستثمار في اكتساب المعارف والتكنولوجية، وهذا ما يدفع بالأفراد إلى تبني سلوك يخدم مصلحتهم الفردية على حساب مصلحة الجماعة والمؤسسة. ويفسر في ذات الوقت نفور العديد من الأفراد من الشراكات التي ينتمون إليها بسبب موقف اللامبالاة، مما يخلف فجوة بين الشراكة والفرد وحتى الجماعة. وهذا الوضع سيؤثر سلبا على مشروع المؤسسة الجزائرية.

وفي الختام يمكننا أن نقول إن للقيم الثقافية دورا كبيرا في ديمومة الاستثمارات الأجنبية على شاكلة الشراكة، وأخذها بعين الاعتبار من الشروط الأساسية لإنجاح الشراكة، واستغلالها لتعزيز وبناء مؤسسة جزائرية بمعالم دولية. ففهم القيم وأخذها بعين الاعتبار هو من العوامل الرئيسة في نجاح الشراكات سواء قصيرة الأمد أم بعيدة الأمد.

## خاتمة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو فهم السلوك الاستراتيجي والتكيفي للأفراد داخل الشراكة والاستثمار الأجنبي، وفهم حقيقة الشراكة في واقعها اليومي ورهاناتها، لكشف ثاياها ورهاناتها على المؤسسة وعلى الفرد الجزائري. وإذا ما توقفنا عند تجارب الآخرين للشراكة والاستثمار الأجنبي عبر العالم، كظاهرة عالمية، إذ كثر عليها الحديث من حيث فعاليتها أو من عدمها، فالحكم على التجربة إيجاباً أو سلباً لا تحدده إلا النتائج على أرض الواقع، ولنا في البلدان- النمور- الآسيوية أحسن دليل، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن توجه الشراكة وفق احتياجاتها الداخلية، وبتعاملها وتفاعلها مع المعطيات العالمية، وهذا يحمل دلالة واضحة المعالم، أن تبني سياسة الشراكة الأجنبية في المسار التنموي يفرض استعداد البلد المضيف على جميع النواحي، وغاية هذا الاستعداد حماية المصالح الوطنية

بمؤسساتها مع تقديم اعتبار واهتمام بالفرد المحلي الذي يمثل بدوره حجر الزاوية للتنمية. وهكذا فإن أهمل البلد المضيف هذه الأبعاد، وترك الفرد يتخبط في دوامة المشاكل المهنية والاجتماعية على حد سواء، فعندها لن تصل الشراكة كتجربة تنموية إلى تقديم أو حتى المساهمة في تأهيل الفرد المحلي بتنشئته على قيم العمل والكفاءة ونقل التكنولوجيا والتي تعتبر من بين المقاصد الأولى للشراكة.

إن الحديث عن نظام الشراكة ليس بالجديد على الجزائر، رغم ذلك فالإطار الذي يتعرض من خلاله للشراكة يقدم اختلافات عدة، خاصة إذا ما علمنا أن الشراكات القديمة كانت في إطار الاقتصاد الموجه. أما الآن ومع المسار التنموي والإصلاحات التي تتبناها الجزائر في المجال الاقتصادي سعيا لتأهيل المؤسسة الجزائرية، وإكسابها مصداقية اقتصادية على أرض الواقع لمواجهة المنافسة الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تقديم نموذج لمؤسسة جزائرية نابع من العمق الاجتماعي أساسه تثمين القيم المحلية دون إهمال القيم العالمية التنافسية.

مهما كانت الصبغة التي تمثلها هذه الحركة سواء بشراكة الطرف الجزائري مع الطرف الأجنبي أم بالاستثمار الأجنبي المباشر، تجعل من هذه الحركية كإنعاش لا بد منه من أجل اقتصاد يعتمد أساسا على المعرفة والتكنولوجية ورأس مال بشري محلي تبنى به المؤسسات الجزائرية. وإلى ديناميكية تنموية لإعطاء واجهة الاقتصاد الجزائري، غير الذي هو عليه من حيث الاختصاص بصفة عامة. فتح المجال للمؤسسات الجزائرية مهما كانت طبيعتها وميدانها من فرض مكانتها في السوق الجزائرية، ولم لا الدولية. إطلاق مشاريع اقتصادية وطنية للواجهة، ومن اختصاصات عدة، خاصة مشاريع البنية التحتية، التي تستهلك يدا عاملة واسعة، وخلق فرص عمل، وحركة تجارية كبيرة.

## قائمة المراجع:

1. أنجرس (م): **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية**، ترجمة: صحراوي بوزيد وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006

2. قطامي أحمد برهوم (ن): **طرق دراسة الطفل**، دار الشروق للنشر التوزيع.- القاهرة- 1989

3.BENACHENHOU. (A) ; **les nouveaux investisseurs** Alpha Design, Alger mai 2006,

4.BOUCHARD (S),"Nous autres les gars du truck: *essai sur la culture et l'idéologie des camionneurs de longue distance du Nord-Ouest Québécois"* , **Ph. D.** Dissertation McGill université de Mont réal, 1980.

5.CAMILLERI. (C), et autres: Chocs de Culture, la communication dans la perspective interculturelle; édition Hartman 1989

6.CHITOUR. (C), **La mondialisation, l'espérance ou le chaos,** édition ANEP Alger, 2000.

7.HANDY. (C), **L'olympe des mangers: culture d'entreprise et organisation.** les éditions organisations 1986.

8.HOFSTED (G) et BOLLINGER (D**), les différences culturelles dans le management; comment chaque pays gère-t-il ses hommes**, les éditions d'organisation, 2002.

9.KLUCKHOHN (F,R) . et STRODBECK. (FI), **Variations in Value Orientation.** Westport, CT : Greenwood Press, 1961.

10.MINTZBERG (H), **Le pouvoir dans les organisations,** les éditions d'organisation Paris 1986.

11.SAIN SAULIEU (R), **L'entreprise une affaire de société**, Référence Presses de la fondation nationale des sciences politiques Paris mai 1992.

TERRY (G)et FRANKLIN (S), **Principles of management**. Richard D. Irwin 1982.

# الشراكة الأجنبية
# في المؤسسات العمومية الجزائرية

أ/ ساحي فوزية
أستاذة مساعدة أ.
جامعة سعد دحلب - البليدة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

**ملخص المقالة:**

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تحاول أن تلحق بركب الدول المتقدمة إلا أن هناك مشكلة رئيسة تعوقها عن تحقيق أهدافها، وهي ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وعقلانية. ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة خاصة عن طريق الشراكة الأجنبية التي تعتبر عاملا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالجزائر إلى يومنا الحالي عرفت عدة إصلاحات اقتصادية في مجال التنظيمات متمثلة في إعادة الهيكلة، الاستقلالية، الخوصصة، الاستثمار بمختلف أنواعه، والشراكة الأجنبية، وهذا نتيجة المجهودات المستمرة للدولة الجزائرية للخروج من الأزمة الاقتصادية والمديونية.

**مقدمة:**

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بإعادة هيكلة اقتصادها، فبادرت بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الثلاثي الأول لسنة **1967** لأجل العمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف والتبعية **(هني أحمد، 1991، ص 22)**. فكان التخطيط عاملا أساسيا لتحقيق الإستراتيجية والترقية السوسيو- ثقافية والتطوير الاقتصادي للبلاد (ourabah, mahmoud, 1982, p78) إذ أن مرحلة المخططات أدت إلى تحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد متمركزة على المحروقات، إعادة تنظيم الاقتصاد على شكل مؤسسات وطنية وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية **(هني أحمد، 1991، ص 25)**، مما أدى إلى تهميش الخواص والتقليل من دورهم داخل المجتمع **(الكنز علي، 1990، ص 71)**. ومن جانب آخر انتهجت الجزائر نموذجا اشتراكيا للتصنيع المركز على الصناعات الثقيلة، ذا مبدإ التخطيط المركزي إلا أنه في بداية الثمانينات ظهرت مساوئه. وعليه سنتطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة، الاستقلالية، الخوصصة والشراكة الأجنبية لمعرفة التحولات الجديدة على مستوى إعادة تنظيم المؤسسات العامة.

## المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسات العمومية وبرنامج التعديل الهيكلي:

### تمهيد:

إن معظم الدول النامية تتعرض إلى ضغوطات خارجية لأهداف سياسية واجتماعية، «**فالدولة تعمل على إنشاء المؤسسات العمومية مهمتها الأولى هي القضاء على اللامساواة**» **(HAFSI Taib, 1984, p15)**، بدون مراعاة الفعالية الاقتصادية. فاستعملت المؤسسة العمومية في الجزائر لتحقيق أغراض سياسية إيديولوجية أكثر منها اقتصادية، وكان نتيجة ذلك أنها عرفت صعوبات خاصة بعد انخفاض سعر البترول بحيث وصل سنة **1986** سعر البرميل الواحد **12** دولارا **(الكنز علي، 1990، ص 72)**، وأصبحت الخزينة العامة لا تقوم بتغطية عجزها، وبالتالي تبين للكل أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي. فالمؤسسات العمومية هي وسيلة لتحقيق طموحات السلطة العمومية وأصبحت لا تملك الحرية والمبادرة في الاستثمارات، التموين، الإنتاج والتوزيع **(لفكير مختار، 1993، ص 33-40)**.

مرت المؤسسات العمومية بمراحل تطورية ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات، ثم مرحلة الشركات الوطنية، بعدها مرحلة التسيير الاشتراكي وأخيرا الإصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانينات، خاصة مع المخطط الخماسي الأول الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والمستثمر الأجنبي **(BENACHENHOU Mourad, 1994, p 19)**. ويعتبر الإصلاح كعامل الترابط " **تخطيط الاقتصاد لسير السوق** " حيث كان مسير في بداية 1980 بإعادة الهيكلة وفق هدف وضع مكان لآليات السوق لكن لم تسير بطريقة عقلانية **(BOUYACOUB Ahmed, p 25-26,1997)**. إذ شملت الإصلاحات الاقتصادية المراحل التنظيمية التالية:

1 - **إعادة الهيكلة وأهدافها:**

قامت الدولة سنة **1982** بإعادة هيكلة أولى للمؤسسات العمومية، **(BENISSAD Hocine, 1994 , p 40)** إذ تهدف إعادة الهيكلة إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى المؤسسات صغيرة الحجم، التخلص من نموذج التنمية الممركز لمرحلة السبعينات مع تحميل مسيري هذه المؤسسات بالنتائج التي تتحصل عليها مؤسساتهم، إزالة مظاهر البيروقراطية التي تقتل روح المبادرة **( أوكيل سعيد وآخرون، 1994، ص 40-50)**، منح المؤسسات دورا متزايدا في تحقيق تراكم رأسمال، التركيز على مبدإ التخصيص وتقسيم العمل، تحقيق التوازن الجهوي في توزيع الأنشطة، رقابة اليد العاملة، العمل على رفع المردودية المالية للمؤسسات، التقليص من التدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسة، تنظيم الاقتصاد الوطني وتحسين شروط سيره بتحقيق الفعالية الاقتصادية والمالية، تلبية حاجيات المواطنين، التحكم أكثر في آلية الإنتاج **(41-40**

(BENISSAD Hocine, 1994, p.) وتحسينه كما ونوعا، تشجيع اللامركزية، تحديد مختلف مستويات المسؤوليات، ومراجعة الميكانيزمات للتسيير الاقتصادي، الفعالية ذات الفائدة، الديمقراطية والجودة الناتجة على مستوى المدخول العام الناشئ (Revue Algérienne des sciences juridiques, 1984, p 305-307) . فأصبحت هناك أشكال من المؤسسات، ومن التسيير أكثر غموضا في كل القطاعات خاصة بعد إعادة الهيكلة (GHEZALI Mahfoud, 1989, p 743)، وقد عملت الجزائر على القضاء على المشاكل المعرقلة للتسيير الحسن غير أن المبادئ الأساسية للبيروقراطية العلمية كما يراها "**ماكس فيبر**" كطريقة تنظيم فعالة وعلمية وضرورية (WEBER Max et EDGAR Morin, 15 ,1975, p)، لا يتم احترامها في الأنظمة، ونشأ عنها عيوب البيروقراطية من سوء المعاملات والتسيير لمختلف الميادين.

2 - **استقلالية المؤسسات:**

عمدت الجزائر في بداية 1988، في إطار تطبيق سياسة إصلاحية جديدة إلى إصدار برنامج جديد تمثل في استقلالية المؤسسات العمومية، وينتظر من الاستقلالية التركيز على نوعية المنتوج وتطبيق أسعاره الحقيقية والقضاء على شبكة الوسطاء الذين يعاني المستهلك من تصرفاتهم، بتوضيح مسؤولية كل من المدير والعمال بفتح المجال ليساهموا في التسيير (**دورية الاقتصاد، 1987، ص 8- 10**)، وبالتالي، تعني استقلالية ومسئولية القرار (**عدون دادي ناصر، 1998، ص 18**)، وتمّ وضع توصية مدرجة في استقلالية المؤسسات تهدف إلى عدم إقامة عمليات تجارية تمس برأس مال المؤسسة والاهتمام بتعديلات مالية، إدارية واجتماعية (Gestion et Entreprise, 1998, p 30-31). لقد تم وضع المعايير التي يعتمد عليها في عملية تقرير متى تدخل المؤسسة إلى مرحلة الاستقلالية بوضع الهياكل التي تسهل عملية تسيير المؤسسات المعروفة بصناديق المساهمة حيث تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة، لا مركزية التخطيط، توزيع العملة عن طريق الغرفة التجارية، وضع نظام العقود بين المؤسسات. والتنازل عن الأسهم لا يتم إلا بين صناديق المساهمة وحدها فقط لأنها ملكية مطلقة للدولة (**إسماعيل شريف، 1996، ص52**). رغم وجود هذه الصناديق إلا أن الكثير من المشاكل بقيت مطروحة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، هذا ما أدى إلى تعويضها **بالشركات القابضة** في سنة 1995، إذ تحتوي كل منها على هيكلين هما مجلس الإدارة يضم أشخاصا مكلفين بتسيير وإدارة الشركة ومجلس المراقبة الذي يتكون من أشخاص مكلفين بمراقبة تسيير الهيكل الأول، (**جريدة الخبر، 1997/07/27، ص 18**). لو قارنا هذه المرحلة بسابقتها نجد أن **الشركات القابضة** تتصرف برؤوس الأموال العامة على شكل أسهم وكأنها المالك الحقيقي، فالنمط الجديد في التسيير يميز بين وظيفة الإدارة ووظيفة المراقبة، بينما في الماضي يشمل الوظيفتين معا. إن تقييم الإصلاحات الاقتصادية يظهر من النتائج التي

حققتها حيث كل من إعادة الهيكلة والاستقلالية فشلت في تحسين المردودية، لأن كلاهما يفتقد إلى تصور سليم لكيفية الانتقال من الاقتصاد المركز إلى الاقتصاد الحر.

3 – **الخوصصة:**

وهي تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ونتطرق إليها في الجزائر ممهدين بالقطاع الخاص والمرحلة الانتقالية. فالمؤسسات العامة منذ إصلاحات **1988**، مستقلة في خلق وتطبيق استراتيجيات التسيير، هذه الإصلاحات تعمّمت في **1995** مع قانون الملكيات المتحركة للدولة وأعيد تنظيم المؤسسات على شكل شركات صناعية ومالية بتطبيق القواعد الجديدة، كإنتاجية جيدة، مردودية مالية وتنافس بدون احتكار احتراما لقواعد وحقوق اقتصادية (**BOUZIDI Abdelmadjid, 1999, p 75**). وهكذا فإن تشخيص أية مؤسسة عمومية وطنية هو في الأساس ضروري من أجل الحسم في قرار غلق المؤسسة، تقويمها، بيع جزء من أصولها، بيع المؤسسة بأكملها (**HAMDI Kamel, 1995, p 08** ) .

## المبحث الثاني: القطاع الخاص:

### تمهيد:

سنتطرق إلى تطور القطاع الخاص الوطني في النصوص التشريعية ومميزاته، قوانين الاستثمار الخاص، ونتوصل أن للخوصصة دورا هاما في توسيعه وتقوية قاعدته القانونية.

### I - تطور القطاع الخاص في الجزائر:

قبل الشروع في الخوصصة قامت السلطة السياسية باتخاذ مجموعة من التعديلات على المستوى القانوني بإعطاء للقطاع الخاص حرية أكثر نظرا لنوعية السياسة الاقتصادية مقارنة بالمراحل الأخرى. لذلك سنتطرق إلى أهم المراحل التي عرفها القطاع الخاص من خلال عرضنا للمواثيق وقوانين الاستثمار ووصولا إلى الخوصصة ودوافعها ثم الشراكة الأجنبية.

1- **تطور مكانة القطاع الخاص الوطني في النصوص التشريعية:**

إن دراسة تطور القطاع الخاص من خلال قوانين الاستثمار التي مر بها الرأسمال الخاص الجزائري، يدعونا إلى دراسة مكانته من خلال مختلف المواثيق التي تشكل المذهب الاقتصادي الوطني، ونؤكد أن كل ميثاق إنما هو صورة للظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي انبثق عنها، ما تجعل المواثيق تختلف.

**أ - ميثاق طرابلس 1962:** وجه هذا الميثاق خطابا قاسيا إلى القطاع الخاص، من خلال عدائه للبورجوازية الوطنية، لكن نظرا للظروف الناتجة عن الاستقلال، فإن الميثاق أثار مشاركة القطاع الخاص الأجنبي من خلال القانون الأول للاستثمار في جويلية **1963** لتشجيع

سلطة البلاد له **(شعلال عزيز، 1989، ص 40)**، وما يستخلص من ميثاق طرابلس أن القطاع الخاص الوطني الصناعي كان مهمشا لم يعط له الصفة الشرعية إلا النشاطات الحرفية.

**ب - ميثاق الجزائر 1964** : أتى بصياغة تمثل اتجاها عدائيا للملكية الخاصة لطبيعة الحكم الثوري للدفاع عن مصالح الفئات الكادحة، ولكنه لم ينف مشاركة الرأسمال الخاص في التنمية فقرر إدماج رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في شركات ذات الاقتصاد المشترك **(شعلال عزيز، 1989، ص 41)**.

**جـ - الميثاق الوطني 1976:** وفيه تم إقرار دور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني، وأعطى شرعية للملكية الخاصة بحيث جاء فيه « **إن الملكية في الجزائر لا يجوز أن تكون مصدرا لأي سلطة اجتماعية... وأن تدمج الملكية الخاصة في مسار التنمية وتستهدف خدمة الفرد دون أن تنال أركان المجتمع** » **(جبهة التحرير الوطني، 1976، ص40)**. ومن هنا، نص الميثاق على تشجيع الاستثمار الخاص في مجال النشاطات المحدودة مكملا للقطاع العام.

**د- الميثاق الوطني 1986:** يمثل تحولا كبيرا في المواقف المتعلقة بالاستثمار الخاص، فهو يحدد بوضوح دور القطاع الخاص الوطني ويقرر دمجه في المخططات الإنمائية. ومن ضمن ما جاء فيه **« تحديد آفاق المستثمرين الخواص وإعطاؤهم الضمانات المناسبة في إطار القانون، وتشجيع كل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية، ويجب إدماج تنمية القطاع الخاص الوطني وتسييره في إطار مخطط التنمية» (جبهة التحرير الوطني، 1976، ص146).**

2- **تطور قوانين الاستثمار الخاص:**

إن المتتبع لهذه المراسيم عبر فترات مختلفة من تاريخ الجزائر، فإنه سيلاحظ تباينا في مواقفها تجاه القطاع الخاص. فالقانون الأول للاستثمار **( 1963 )** كان يشجع القطاع الخاص الأجنبي للاستثمار في الوطن بينما القطاع الخاص الوطني لم يخص بالعناية، أما القانون الثاني للاستثمار **1966** فقد أعطى دفعا أكبر للقطاع الخاص الوطني. ففي الفترة الممتدة بين **1963** و**1966** فإن لجنة الاستثمار قبلت **76** ملفا للاستثمار بمبلغ **60** مليون دينار جزائري، وخلقت **3075** منصب شغل. فقانون **1966** أتى بتسهيلات أحسن حيث تمت المصادقة على **60** ملف استثمار، وهذا ما يعكس تطورا ولو بسيطا للقطاع الخاص. بينما القانون الثالث **1982** للاستثمار، يحدد الإطار الشرعي لمشاركة المتعاملين الخواص في النشاطات الاقتصادية، لقد كان هذا القانون خطوة هامة باعتبار القطاع الخاص مكملا للقطاع العام. وما يوضح الدور المتنامي للقطاع الخاص هو ازدياد مشاريع الاستثمار خاصة بعد صدور قانون **(11 - 82)** نجد لجنة الاستثمار قد وافقت على **2292** مشروع استثمار بقيمة **3.5** مليار دج مع خلق **20.000** منصب عمل في قطاعات مختلفة. لم يتوقف الأمر عند هذا القانون فحسب، فقد استمرت السلطات في بناء الهياكل

الخاصة بالانتقال إلى اقتصاد السوق ويتجسد ذلك من خلال القانون الرابع للاستثمار المكمل للقانون رقم 88 - 25 لـ 12 جويلية 1988، بحيث عمل على إلغاء نصوص قوانين الاستثمار السابقة خاصة التي تحمل المضايقات المفروضة على القطاع الخاص الوطني، ثم جاء القانون الخامس للاستثمار، وهو متعلق **بالمرسوم التشريعي رقم 93 - 12** في أكتوبر 1993، أين يحدد كل القوانين من أجل إكمال ميكانزمات اقتصاد السوق بدون تفريق بين القطاع العام والخاص (الوطني والأجنبي) **(DERRAS Omar,1997, p 168-169)**، إذن تمكن القطاع الخاص أن يكسب قاعدة قانونية قوية أثناء تطبيق الخوصصة **(مرسوم 95 – 22)**.

3 - **مميزات القطاع الخاص في الجزائر:**

نظرا للطبيعة التي نشأ فيها القطاع الخاص الوطني، والظروف السياسية، الاجتماعية والإيديولوجية التي كانت تحيط به بعد الاستقلال، تميز أولا بأنه بقي بعيدا عن منافسة القطاع العمومي لتهميشه لدوره الثانوي، ولاهتمامه بالصناعات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الأهمية التي يمثلها في المجال الاقتصادي **(LIABES Djillali, 1984, p 67)**. و**ثانيا** يعتبر حديث النشأة، لأن فكرة الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي لم تظهر إلا مع نهاية الستينات حيث كان ينتج بضائع توجه إلى المؤسسات العمومية وليس إلى السوق **( PENEFF Jean, 1981, p 8)**. ويحدد **القانون رقم 82 - 11** بتاريخ 21 أوت 1982 المتضمن أهداف القطاع الخاص الوطني، والمتمثلة في مشاركته في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، خلق الوظائف، تحقيق تكامل القطاع العام عبر المشاركة في أنشطة التحويل والمساهمة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية. ويعد القطاع الخاص مصدرا هاما للموارد المالية سواء عن طريق الودائع المصرفية أم عن طريق مساهمته الجبائية **(المركز الوطني للدراسات، 1985، ص117- 124)**.

## المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية ودوافع الخوصصة في الجزائر:

### تمهيد:

شرعت الدولة الجزائرية بالتمهيد في التوغل في أبجديات الاقتصاد العالمي المتبنى أساسا على آليات اقتصاد السوق الذي يستوجب الخوصصة في إطار خواص محليين أو أجانب.

### I-المرحلة الانتقالية:

يعتبر الممثلون الاقتصاديون الأساس في التفاهم حول مضمون الانتقالية أي الأشياء الواجب تغييرها لإنجاح هذه العملية. وهنا تختلف الآراء حول الوتيرة التي يجب اتباعها.

**أولا-عوامل الانتقال إلى اقتصاد السوق:**

يوجد ثلاثة عوامل أساسية في عملية الانتقال:

1- **العامل الأول:** ضرورة استقرار الاقتصاد **(من 3 إلى 5 سنوات)**، هذا بالقضاء على السيولة الفائضة " **La sur liquidité** "، المراقبة المالية لنسبة الفوائد والتخفيض من المديونية أو على الأقل مواصلة دفعها.

2- **العامل الثاني:** تحرير الاقتصاد من **2** إلى **5** سنوات كتحرير الأسعار والمنافسة بأنواعها.

3- **العامل الثالث:** الاهتمام بالوقت في عملية الخوصصة ضروري جدا، وأخذه بعين الاعتبار من أولويات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق **(من 10 إلى 20 سنة)**.

ومن هنا ترجع أسباب الخوصصة للنظام السائد، فهي تعني زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد. وهذا يمكن القيام به بثلاث طرق هي:

- **الخوصصة الإرادية:** هي بيع المؤسسات للعمال بأرخص الأثمان من طرف قدامى المديرين.
- **الخوصصة من الأعلى أو الكبرى:** هي تحويل كامل أو جزئي لأسهم الشركات الكبرى القديمة إلى مؤسسات، كانت بدورها قد حولت أسهمها إلى خواص أي هي طريقة للمتاجرة.

**الخوصصة من الأسفل:** هي خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ببيع أم تسيير المؤسسات القديمة بالمزاد العلني أم بخلق مؤسسات ابتداء من لا شيء **(HOLKBLAT, Norbert 1993, p 28-29)** .

**ثانيا- مقاربات المرحلة الانتقالية:**

إن الميزة الخاصة بالمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق محصورة بين هذين المشكلين الدخول بنظام اقتصادي بين عدم قدرته وعدم كفاءته **(النظام الاشتراكي)**، والقيام بعملية التحول في إطار مفهوم سياسي تعددي حيث الطريق الواجب اتباعها تبقى مجهولة وصانعو هذه المرحلة **(المرحلة الانتقالية)** متعددون. فنجاح مخطط اقتصاد السوق يقف على المعرفة الجيدة للخيارات الاقتصادية أكثر منه على العمل السياسي، وبالتالي نتوصل إلى أن المعطيات السوسيو - ثقافية الأصلية، وتفهم الشعوب للتأثيرات على المد الطويل لمختلف أساليب الحكم هما العاملان الأساسيان لعرقلة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويمكن لنا من خلال كل هذا أن نبين ثلاث مقاربات للمرحلة الانتقالية:

1- **المقاربة العلمية الوراثية** "Approche génétique":

ترى هذه المقاربة أن الاقتصاد الاشتراكي كان اقتصادا مجمدا، لا يسير وفق متطلبات الاقتصاد العالمي المبني على الحرية في الملكية والتصرف في رؤوس الأموال، حيث إن العادات

والأساليب والآليات الاقتصادية القديمة المسيرة لهذا النظام الاشتراكي نتج عنها سوء التخطيط والتوظيف غير العقلاني للموارد البشرية. كما ترى هذه المقاربة أنّ الانتقال إلى مرحلة تسييرية أخرى **(اقتصاد السوق)** يتطلب من الهيئات الرسمية وحتى الأفراد تغيير تصرفاتهم وسلوكاتهم المهنية داخل المؤسسات.

2- **المقاربة التطورية** " Approche évolutionniste ":

ترتكز هذه المقاربة عكس السابقة، على حركية النظام الرأسمالي التي تتطلب من الرأسمالية إدارة المنظمات والمؤسسات الموجودة **(SAMSON Ivan, 1990, p 51 – 52)**، وبالتالي فإنه: **« قبل التحليل في ماهية المنظمات التي تستخدمها جماعة عمالية ما، يجب أولا وقبل كل شيء خلق الإطار التنظيمي الذي يسمح بإنتاج هيئة قوية من خلال تحديد أفضل وأحسن المقاولين العمال » (PELIKAN (P), 1992, p 15).**

3- **المقاربة العقلانية** " Approche rationnelle ":

تقتضي هذه المقاربة على غرار المقاربتين السابقتين، تحديد الهدف المنشود والهيئات التي تسير اقتصاد السوق، وكذا الأساليب الخاصة بالتوظيف العقلاني والمحدد للعمال. وبالتالي فإنها تعتمد على الاقتصاد المخطط المبني على قواعد أساسية للاقتصاد الوطني. وللوصول إلى الهدف المنشود يجب تحديد قائمة المقاييس والتغييرات الواجب القيام بها.

**ثالثا– نقد المقاربات الثلاث:**

نلاحظ بعد عرضنا لهذه المقاربات الثلاث أنها تسلط الضوء على المرحلة الانتقالية سواء في بدايتها أم نهايتها أم حتى في حركيتها، فما هي الرؤى المختلفة حول كل واحدة منها؟

1 – **المقاربة الأولى:**

إن الأسس التي ترتكز عليها هذه المقاربة ترشحها إلى الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى ما بعده مع التأكيد على أهمية التغيير في التصرفات التي تشغل مكانا هاما في علم الوراثة. لكن بالمقابل يمكن أن تؤدي إلى الإفراط في البحث عن تفاصيل الماضي ومؤشراته، ولا تعطي أبدا المؤشرات الحقيقية حول طريقة التغير في التصرفات.

2- **المقاربة الثانية:**

تظهر أكثر تلاؤما بالنسبة للدول التي لا تزال ذاكرة الرأسمالية حاضرة فيها. ولكن في الدول التي سيرت بالنمط الاشتراكي، وبسبب غياب المخططات عند عملية الانتقال إلى الاقتصاد الحر، تبرز المافيا السياسية والاقتصادية التي تظهر في شكل مقرات اقتصادية لا علاقة لها بالاقتصاد الحر.

3- **المقاربة الثالثة:**

المشكل أن اقتصاد السوق ليس نتاج تعريف أولي ولكنه نتاج تطور تاريخي متشعب، فأين نجد العقلانية المسيرة للمهام؟ أهي في ثقل الدولة، أم في حجم المؤسسات، أم في قواعد المنافسة الاقتصادية؟ تستحق هذه المقاربة، ذات غاية معينة، البحث في تسطير الحدود بين الشيء المنظم والفعل الإرادي في مراحل التطور، وبالتالي تثبيت عملية الانتقال للوصول إلى الخوصصة. كما تعتمد هذه المقاربة من جهة على البحث في العلاقة بين التنظيم المحكم لعملية التحويل إلى اقتصاد السوق، ومن جهة أخرى البحث في الإرادة السياسية المعتمدة في هذا الاتجاه للتقليل من أسباب الفشل، خاصة وأنها تعمل داخل فضاء رأسمالي مبني على المنافسة أين يسيطر ويهيمن الرأسماليون على رأس المال **(SAMSON Ivan, op. cit, p.52)**.

## II - عوامل الدفع إلى الخوصصة في الجزائر:

1- **الدوافع الاقتصادية، المالية، السياسية والقانونية للخوصصة:**

يمكن تفسير حركة الخوصصة التي مست عددا كبيرا من الدول كالجزائر بعوامل اقتصادية، مالية، قانونية وسياسية، وعلى وجه الخصوص في عدم وجود المتاحات المالية لذلك تسعى إلى معالجة عجز ماليتها العامة دون رفع حجم مديونيتها **(BOUSSOUMAH Mohamed, 1994, p 13)**. حيث نجد من الدوافع الاقتصادية الداعية لعملية الخوصصة، السعي لرفع الكفاءة الاقتصادية والفعالية، الجودة والتحكم في التكاليف بهدف تقديم سلع وخدمات بأسعار قادرة على منافسة الأسعار الدولية **(ماهر أحمد، 1997، ص24)**. أما دوافعها المالية فتتمثل في تقليص عجز ميزانية الدولة **(الموسوي ضياء مجيد، 1995، ص 60)**، ومعالجة العجز المالي لأغلب المؤسسات الوطنية بسبب نمط التسيير المنتهج آنذاك، إذ نلاحظ أن الجدال القائم اليوم حول الخوصصة هو جدال سياسي لاحتياجها للتأييد السياسي **(مجلة المجال، 1993، ص 22)**. فالحرية السياسية ومبدأ الفردية يجسدان الديمقراطية الحقيقية في جميع الميادين، وعليه فالمعنى الحقيقي للخوصصة هو الديمقراطية في مجال التخطيط، الإنتاج، توزيع الثروة، الاستهلاك وحق التملك **(بدعيدة عبد الله، 1995، ص 07)**. فهي تساهم في تفادي كل ظواهر الرشوة أما من الجانب القانوني فإن الدافع هو إعادة النظر في التشريع وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق **(هانكي ستيف، 1990، ص 101)**.

2- **العوامل الداخلية:**

**أ - الخلل في تسيير الاقتصاد:** وذلك من التشخيص النسبي للنتائج المالية السلبية للقطاع العام الذي أظهر إفلاس وعدم فعالية المؤسسات العمومية التي تعتبر كأداة للاستجابة لمطالب السلطات السياسية في تحقيق بعض المتطلبات الاجتماعية، ولم تعد الدولة قادرة على أن تقدم لها إعانات

لإنقاذها مما تطلب منها تغيير سياسة القروض البنكية (BENISSAD Hocine, 1994, p 176) ، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لم تعد قادرة على خلق مناصب شغل إضافية وبالتالي، فاق معدل البطالة 25 % من السكان النشطين **(في المتوسط)** وفق مجلة المنظمة الوطنية للإحصاء للعدد 20 سنة 1996.

ب - **الخلل في تسيير التوازن الخارجي التجاري والتكنولوجي:** يتميز اقتصاد الجزائر بالتبعية للخارج، الاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج الصناعي والفلاحي، انعدام الترابط الداخلي بين الفروع المختلفة مما أدى لنمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية **(حسين طاهر، 1997، ص 04).**

ج- **الخلل في إستراتيجية التنمية:** سوء استغلال موارد مادية بشرية وتهميش القطاع الخاص.

3- **العوامل الخارجية:**

تعود العوامل الخارجية التي فرضت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى ما يلي:

أ- **ظهور نظام دولي جديد**: تقوده قوى رأسمالية تتبنى المنافسة واقتصاد السوق.

ب- التراجع الكبير لأكبر البنوك التجارية الخارجية في تمويل استثمارات الدول النامية منها الجزائر ابتداء من سنة 1986، بتأثيره على مداخيل ميزانية الدولة بالانخفاض **(BENISSAD, 1994,Hocine , p 417 ).**

ج- **نجاح الإيديولوجيات الليبرالية**: في ظلها يقتصر دور الدولة على اقتطاع الضريبة لضمان تقديم الخدمات العامة وابتعادها عن النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، فالجزائر تبنت هذه الإيديولوجية خاصة مع تخلي الخزينة العامة في السنوات ( 1989 – 1992 ) عن كل أشكال التمويل المباشر للاستثمارات العامة المنتجة (BENISSAD Hocine, 1994, p 517). إن إخفاق أسلوب التسيير الاشتراكي ساهم في نجاح المعسكر الرأسمالي وفق المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.

د- **موقف المؤسسات المالية الدولية**: كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)، حيث طلب من هذا الأخير في أكتوبر 1991 بتأكيد عقد اتفاقية القرض، بتدعيم الإصلاحات الضريبية والجمركية، فقام بإعادة النظر في مضمون المشروطية التي تم التفاوض عليها من قبل، مع الالتزام بضرورة فتح المجال الواسع لإمكانية خوصصة أو فتح رأسمال المؤسسات التي تمتلكها الدولة (BENISSAD Hocine, 1994, p 417). ومن هنا نجد أن هذه المنظمات أصبحت تشكل أداة ضغط خارجي لتطبيق سياسات الإصلاح على الدول التي تعاني الاستدانة الخارجية لنمط التسيير السابق، وهذا عكس ما نجده من خلال الهدف

الأسمى للمنظمات الذي يسمح بتنسيق الأفعال للوصول للأهداف المرتكزة على منهج تقسيم العمل، السلطة، الاتصال ( MORIN Jean-Michel, 1996, p 56 ).

**هـ- مشكل المديونية**: أدى انهيار سعر البترول بأكثر من ثلثي قيمته **( من 30 إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد )** منذ **1986** إلى تقلص حجم العائدات السنوية للدولة من **12.72** مليار دولار إلى أقل من **7.26** مليار دولار أي بنسبة **43 %** مما سبب أزمة مالية خانقة انعكست سلبا على التوازن العام لميزان المدفوعات الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج. هذا العجز الذي انتقلت قيمته من **1.67** مليار دولار سنة **1985** إلى **6.18** مليار دولار سنة **1992**، دفع بالبلاد إلى اللجوء السنوي المتكرر للاقتراض من الخارج مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد. وتعتبر المديونية عبئا ثقيلا على الدول النامية كالجزائر ذات المديونية- أزيد من **32** مليار دولار سنة **1998**- ، مما أدى بها إلى العجز عن تمويل تنميتها وحاجياتها إلى المواد الاستهلاكية. فتطور حجم المديونية يزداد تدريجيا في السنوات ( 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998 ) على التوالي إلى: (26.31، 26.35، 24.01، 26.72، 29.19، 31.30، 32.65، 32.25) وحدة (**ملايير الدولارات**)، وذلك وفق تقرير الأستاذ الباحث "حموم ديدين" في **جريدة الوطن** في **29** مارس **1998** حول مقالة المديونية وعدم الاستقرار الاجتماعي من خلال التجربة الجزائرية.

## المبحث الرابع: تشريعات، شروط، أهداف، مشاكل الخوصصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر

### تمهيد:

قامت الدولة الجزائرية بسن تشريعات ونصوص قانونية للخوصصة وكيفياتها وشروطها وأهدافها مع تقييم بعض المشاكل والآثار المترتبة عنها.

1- **التشريعات والنصوص القانونية للخوصصة وكيفياتها:**

أمام ضعف القطاع العام، قرّرت السلطات التوجه إلى خوصصة رأسمال المؤسسات العمومية وترك المجال للقطاع الخاص لإثبات كفاءاته، فحددت الأساليب لخوصصة المؤسسات باستعمال **04** خيارات هي: البيع عن طريق السوق المالي، عرض علني بسعر ثابت، المزايدة وعقد التراضي، فلا تطبق طريقة واحدة لاختلاف المشاريع الاستثمارية.

2- **شروط وأهداف الخوصصة في الجزائر:**

أنجزت الجزائر برنامجا واسعا لتصحيح الهياكل الاقتصادية للتوازن المالي، تحرير الاقتصاد وتشجيع المبادرة الخاصة برفع القيود على التجارة الخارجية ومنظومة الأسعار، وإصلاح النظام

الجبائي **(مجلة الاقتصاد والأعمال، 1999، ص 60)**. ونجاح عملية الخوصصة يتطلب توفير شروط أساسية هي: الابتعاد عن أساليب التسيير الإداري السابق، تخلّي الدولة عن دورها الإنتاجي لصالح المتعاملين الخواص الأكفاء لتحقيق الفعالية الاقتصادية، حماية القدرة الشرائية للمواطن، تحسين فعالية السياسة الاجتماعية، اللجوء إلى عملية الإشهار عند كل عملية خوصصة، وجوب الدولة أن تأخذ دورها كضابط وكمنظم للاقتصاد، لتفادي كل أشكال الاحتكار. ومن الناحية القانونية وفق **المادة 42 « يتعين على المجلس، قبل الشروع في أية عملية تحويل الملكية، أن يكلف مهنيين معتمدين بإعداد تقرير عن مراقبة الحسابات يؤكد الأرقام المضمّنة في الوضعية المحاسبية التي شكلت أساس تقييمها لكل مؤسسة عمومية » (الجريدة الرسمية، 1995/09/03، ص09).** وعلى **البنك الوطني الجزائري** قطع أبعد مرحلة في عملية التطهير والتحديث بين البنوك الجزائرية بعد أن اختارته الدولة من ضمن مصرفين حكوميين للدخول في عملية الخوصصة **(مجلة الاقتصاد والأعمال، 1999، ص 85)**. بعد برنامجي التصحيح الهيكلي والإنعاش الاقتصادي للسنوات **( 1995–1998)**، تعزّزت الوضعية المالية الخارجية للجزائر من جدولة الديون بالتوازن مع تطبيق سياسة مالية ونقدية محكمة. فبعد أن تمّ بيع موجودات الشركات المنحلة انجرّ عنها بيع أكثر من **600** مؤسسة عمومية من الحجم المتوسط إلى العمال وسمحت هذه العملية بتأسيس أكثر من **1000** شركة أسهم. أمّا الشركات العامة الكبيرة فقد وافقت الحكومة على برنامج خوصصة يغطي **250** مؤسسة وشرع في بيع المرحلة الأولى التي تضّم **89** شركة **(مجلة الاقتصاد والأعمال، 1999، ص 60)**. إن تحسين المحيط القانوني باختيار وسائل أكثر عقلانية للضبط والتنظيم يطمح إلى هدفين مهمين لنجاح برنامج الخوصصة هما تحسين الفعالية الاقتصادية وتغيير نظام تقسيم الدخل. وأكثر تحديدا الدخول في بالمساهمة بجزء من رأس المال، مع خلق مناصب شغل **(BENACHENHOU Mourad, 1994, p 23)** وتوسيع قاعدة الملكية للسوق العالمية **(الجريدة الرسمية، 1995/09/03، ص 10)**. ويرمي برنامج الخوصصة إلى تحقيق هدفين أساسين هما: تمويل الخزينة العامة من جراء بيع المؤسسات العمومية وإبعاد هذه المؤسسات من الخطر المالي بمشاركة القطاع الخاص **(BOUSSOUMAH Mohamed, 1994, p 13)**.

3- **مشاكل الخوصصة في الجزائر:**

تتمثل المشاكل المعرقلة لعملية الخوصصة عدم الاستقرار السياسي، وعدم الإسراع في حل سياسي سلمي وشامل يساعد على تقليص سيادة الدولة الوطنية. ومن بين المشاكل التقنية: تحديد حق الخوصصة، المؤسسات التي سوف تخوصص، قيمة وتقييم الأصول، من المتحصل على هذه الأصول ؟ ومن الشاري وطني أو أجنبي وأي أجنبي ؟ (أي استثمار محلي أو أجنبي) عدم وجود مؤسسات مصرفية ناجحة. وبالتالي اللجوء إلى مسار الخوصصة يعتبر

تواصل منطقي للإخفاقات والإنفصالات وآخرها الإصلاحات الاقتصادية لـ 1988 **(بوضرسة معمر، 1996، ص 2)**.

4- **الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخوصصة في الجزائر:**

• **الآثار الإيجابية:** تعتبر الخوصصة أداة هامة لتحويل النظم السائدة إلى نظم رأسمالية، وتقوم بمنع السيطرة الأجنبية والقضاء على الاحتكارات بإصدار قوانين كاستحداث الحكومة الجزائرية سهما تملكه، يخول لها حق التدخل وفرض الرقابة على مؤسسة ما (ABDELADIM Leila, 1998, p 220) وآثار أخرى كالمنافسة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار في جميع الميادين، توفير الوظائف وزيادة الصادرات (مجلة المجال، 1993، ص 20). وأهم الإغراءات التي توفرها برامج الخوصصة للمتعاملين والمستثمرين الأجانب تتمثل في اقتحام أسواق جديدة في البلدان النامية التي تتوفر على اليد العاملة قليلة التكلفة (مجلة المجال، 1993، ص 21)، المردودية الجيدة والتقليل من المجازفة في حالة الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المخوصصة (BENOSMANE Mahfoud, 1994, p 18).

• **الآثار السلبية:** تتضمن الخوصصة بعض الآثار السلبية على مستوى الطبقات الاجتماعية من أهمها: انخفاض الاهتمام بالتزامات تشغيل وتكوين اليد العاملة من المصالح المعنية، نقص في نوعية السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وليس هناك ضمانات كافية للتحسينات المقرر تحقيقها في مستويات الكفاءة. فتسوية التناقضات وتصحيح الإختلالات الاقتصادية يؤدي إلى ضغوطات سياسية واجتماعية تتضرر من خلالها الطبقات الشعبية، وهذا بإتباع الإجراءات المرافقة لعملية نقل الملكية، نذكر منها: إلغاء الدعم المخصص للمواد الاستهلاكية، تقليص عدد المستخدمين في المؤسسات العمومية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا من جراء تراجع أو تقلص دور الدولة في عملية التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية **(عمورة جمال، 2000، ص 105)**، وآثار سلبية أخرى في حالة إمكانيات تطوير المنافسة في الأسواق تكون محدودة **(BENOSMANE Mahfoud, 1994, p 18)**، تسريح العمال، البطالة، الفقر، تشكيل طبقتين اجتماعيتين متضادتين غنية وفقيرة، ولوحظ تطور عدد العمال المسرحين من الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني لتأمين البطالة، أنتقل من **54528** ملف في ماي **1997** إلى **143234** ملف في أفريل **1998** أي بنسبة **162.68 %**، ثم انتقلت النسبة إلى **184.47 %** خلال شهر واحد أي في ماي **1998** مقارنة مع شهر ماي **1997**، وأن عدد الملفات المقبولة في شهر ماي **1997** بلغت **89.86 %** من مجموع الملفات المودعة، أما في ماي **1998** بلغت نسبة الملفات المقبولة **79.31%** من مجموع الملفات المودعة **(Revue d'Information, 1998, p 07)**.

## المبحث الخامس: الشراكة الأجنبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

### تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة، فلقد تحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية التي نتجت عنها بروز مفهوم العولمة، وبمساهمة منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوربي والشركات متعددة الجنسيات وآليات السوق الحر والاندماج بين المؤسسات الكبرى، وهذا ما أثر على المؤسسات الاقتصادية بتلاشي الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية بين الدول، كما تقاربت الأسواق في مختلف دول العالم لتشكيل سوقا عالميا موحدا. وفي ظل اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات وتطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات التي تم لجوء بعضها إلى السياسية الاحتكارية باتحاد مؤسستين أو أكثر في ميدان معين قصد مواجهة ظاهرة المنافسة العالمية، إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن تحولت إلى إستراتيجية الشراكة بتعاون بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين كآلية للنمو والتوسع الخارجي وتبديل العلاقة التنافسية بعلاقة تعاونية ومن ثم تحقيق التكامل.

ولقد شهدت الجزائر مؤخرا نفس التغيرات لتحرير تجارتها الخارجية مع توقيعها لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي ورغبتها في إنشاء منطقة للتبادل الحر، كما قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق والانفتاح على إتباع إستراتيجية الشراكة الأجنبية كوسيلة فعالة وضرورية لكفاءة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1- **الشراكة الأجنبية مفهومها، أسبابها:**

ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع هيمنة البنية الأمريكية على أوروبا، وتمثل كل من الشراكة، التعاون والتحالف الاستراتيجي من المصطلحات المتداولة كثيرا في هذه السنوات الأخيرة **(Mohamed SAIDANI et autre, 2004, p 01 )**.

#### أولا-مفهوم التعاون:

إن مفهوم التعاون ينطوي على عدد كبير من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات، والمنطوية على عدة نشاطات اقتصادية (بحوث، تطوير، إنتاج وتوزيع)، ويستند التعاون إلى عنصر الثقة بين الأطراف المتعاونة. ويوجد هناك نوعين من التعاون، تعاون بين مؤسسات غير متنافسة (مؤسسات متكاملة)، وتعاون بين مؤسسات متنافسة **(Gérard BALANTZIAN, 1997, p 71-73)**، ويصطلح عليه بالتحالف الاستراتيجي الذي هو إحلال التعاون محل المنافسة بين الأطراف **(Mohamed SAIDANI et autre, 2004, p 03)**.

**ثانيا-مفهوم التحالف الاستراتيجي:**

وهو سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية بغية تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة بينهما **(أحمد سيد مصطفى، 2000، ص 57)**.

أو هو إحلال التعاون محل المنافسة المؤدية إلي خروج أحد الأطراف من السوق للسيطرة على المخاطر والتهديدات، مع المشاركة في الأرباح والمكاسب **(فريد النجار، 1999a، ص 14)**. **أو** هو عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق فوائد مشتركة لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي **(عماد صفر سالمان، 2005، ص 156)**. أو هو عبارة عن اتفاقية أو عدد من الترتيبات المبرمة بين مؤسستين أو أكثر تستهدف الربط بين أعمالها أو تكوين شراكة تجارية أو صناعية لرفع فعالية أطراف التحالف، أو خلق ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية من خلال التبادل والتعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والسلع والمهارات وغيرها... **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 449)**.

**ثالثا-أشكال التحالف الاستراتيجي:**

ويمكن تصنيفه حسب عدة معايير وأهمها ما يلي:

**أ- أشكال التحالف الاستراتيجي حسب أطراف التحالف:** يمكن أن يأخذ التحالف الاستراتجي أشكال عديدة تبعا لأطراف التحالف ومن بينها نجد **(علي حسين علي وآخرون، 1999، ص 476- 477)**: تحالف بين المنافسين وهو قصير الأجل وأحيانا ما لا يتم تحقيق أهداف الطرفين، وتحالف الضعيف لتنسيق الجهود وتوحيد الإمكانيات، وتحالف بين المتمايزين يكون بين طرفين أحدهما قوي والأخر ضعيف، ولا يتعدى هذا النوع من التحالف مدة خمس سنوات.

**ب- أشكال التحالف الاستراتيجي حسب مجال التحالف:** يمكن أن يأخذ التحالف الاستراتيجي بالنظر إلى مجال التحالف الأشكال التالية **(عماد صفر سالمان، 2005، ص 164-165)**: تحالفات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة في مجال الأبحاث العلمية المشتركة، تحالفات التكنولوجيا الضخمة في مجال المشاريع الضخمة والحيوية وتحالفات العلوم صغيرة الحجم في مجال نقل التكنولوجيا ومراكز البحث العلمي الصغيرة، وتحالفات التكنولوجيا صغيرة الحجم وتكون بين شركات وجامعات ومعامل.

**ج- محاور التحالف الاستراتيجي:** مهما كان شكل هذا التحالف فإنه يركز على ثلاثة محاور رئيسية هي **(بن عزة محمد الأمين ويتيم محمد، 2005، ص 3-4)**: **أولا** المشروع المتمثل في الأهداف المراد تحقيقها من التعاون، **ثانيا** العلاقة أي ما يربط الأطراف إما مادية أو

إنسانية مبنية على الاتصال وعلى البحث المشترك لأهداف متوسطة وطويلة الأجل، **ثالثا** العقد الذي يخص الجانب القانوني الذي يسير الاتفاق.

**د- أسباب التحالف الاستراتيجي:** وتتمثل في **(علي عباس، 2003، ص 193- 194)**: تسهيل الدخول إلى الأسواق الأجنبية، اقتسام التكاليف التي تنشأ عند الحاجة إلى تطوير أو استثمارات جديدة، الجمع بين المهارات والأصول الثابتة التكاملية، الحصول على معايير تقنية بغية صناعتها، سعي المؤسسات لتوفير قوى عاملة مؤهلة تساهم في تحسين الإنتاجية والمنافسة، حيث لا يجدي معه تحسين سياسات الاستقطاب والاختيار والتدريب خاصة مع عدم توافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات المؤسسات خاصة في الدول النامية، مما يتطلب تحالفا استراتيجيا بين المؤسسات الاقتصادية **(Gérard BALANTZIAN, 1997, p 59)**.

**رابعا-تعريف الشراكة:**

تعرف الشراكة وفق عناصرها التالية **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 221)**: **أولا** هي عقد يتم من خلاله اشتراك طرفين أو أكثر ويمكن أن يكون الشريك طبيعيا أو معنويا، حيث تتطلب مساهمة الأطراف بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين، **ثانيا** تمثل المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر تكون حسب ما يتفق عليه الطرفان. وتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف والعكس صحيح لكونهما يعتبران من أشكال التعاون.

**خامسا-تعريف الشراكة الأجنبية:**

هي مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين متخالفتين أي اتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على حسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة **(قلش عبد الله، 2006، ص 2)**. فهي بمثابة روح للتعاون بين طرفين لهما أهداف محددة، تقوم أساسا على الثقة المتبادلة بين الأطراف ويتم تجسيد ذلك في اتفاق معين، وتفترض إقامة علاقة شراكة ما يلي **(Mohamed SAIDANI et autre, 2004, p 2-3)**: المعرفة المشتركة والمتبادلة للشركاء، الإدارة الرغبة في العمل والتعاقد بصورة دائمة، إمكانية استعادة الحرية المطلقة في التصرف في حالة إنهاء العلاقة.

1- **أسباب الشراكة الأجنبية:**

تعتبر الشركة الأجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح والتطور، فاللجوء إليها يبرره التعاون بين الأطراف وتبادل المنافع الاقتصادية وتعظيم الاستفادة منها **(قلش عبد الله، 2006، ص 2)**، كما تعتبر ممر ضروري وإلزامي للمؤسسات المحلية بتقديمها ميزة إضافية فيما يخص جودة السلع والخدمات المعروضة على مستوى السوق الوطني،

والسماح للمنتجات والخدمات المحلية بأن تأخذ مكانها في السوق الأجنبي (Rabah BETTAHAR, 1992, p 11). ويمكننا حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي:

**1-1- الأسباب الخارجية:** وفق تطورات المحيط الدولي ويكون التكيف حسبها، فهي كما يلي:

**أ- تنامي ظاهرة العولمة:** إن المنطق الاقتصادي المعاصر وعولمة الأعمال تفرض على المؤسسات الاقتصادية البحث خارج إقليمها عن أسواق جديدة لرؤية عالمية ودولية جديدة (Gérard BALANTZIAN, 1997, p 69)، فظهور العولمة وتناميها مؤخرا يعتبر سببا رئيسيا لبروز فكرة الشراكة الأجنبية، حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول **(أحمد سيد مصطفى، 2000، ص 58)**.

**ب- تزايد حدة المنافسة: في** عصر العولمة يعتبر ازدياد حدة المنافسة سببا هاما لقيام الشراكة الأجنبية بين المؤسسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة للتعاون والاتحاد فيما بينها **(محمد يعقوبي ولخضر عزي، 2004، ص 8)**.

**ج- التطور التكنولوجي وسرعة التغيير:** إن التغيرات الحاصلة في المحيط الدولي في ظل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال يفرض على المؤسسات الاقتصادية مواكبة التطورات والانفتاح على الأسواق العالمية بانتهاج الشراكة الأجنبية كحل يساعد على مسايرتها والتقليص من تكاليف الأبحاث التكنولوجية في ظل تزايد حدة المنافسة **(محمد يعقوبي ولخضر عزي، 2004، ص 7)**.

**1-2-الأسباب الداخلية:** متعلقة بالمؤسسات الاقتصادية في حد ذاتها، وتتمثل كما يلي:

**أ- الرغبة في النمو:** ويمكن تحقيق هذا الهدف بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، فتتوسع معها الحصة السوقية للحفاظ على حجم المبيعات أو زيادته **(هاني حامد الضمور، 2004، ص 377)**.

**ب- الرغبة في التعاون والسيطرة على الأسواق ومراقبتها:** تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات. وتتحقق مراقبة الأسواق من خلال الشراكة الأجنبية بتوسيع دائرة الشركاء لتغطية أكبر رقعة جغرافية من السوق والتحكم في مراقبة حركة دوران المنتوج في السوق **(تشام فاروق، 2004، ص 04)**.

**ج- البحث عن تخفيض التكاليف:** إن اشتراك أكثر من مؤسسة في العملية المطلوبة يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأطراف المشتركة، فالشراكة هي عاملا للدخول إلى الأسواق العالمية **(صلاح عباس، 2003، ص 83- 84)**.

3- **أهداف الشراكة الأجنبية، أنواعها وآثارها:**

**2-1- أهداف الشراكة الأجنبية:** إن المؤسسات الاقتصادية التي تدخل في اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية فإنها تنتظر عائدا منظورا من الموارد المالية أو غير منظور يتجلى في القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية **(علي حسين علي وآخرون، 1999، ص 472)**، ومن أهم أهدافها ما يلي: تسهيل الدخول إلي الأسواق الدولية من خلال اختيار الشريك الاستراتيجي المناسب، المشاركة في المخاطر لحدة المنافسة، فيصبح المنافس حليف وشريك للمؤسسة **(قلش عبد الله، 2006، ص 2- 3)**، الربط والتكامل لرفع فعالية الأطراف أو خلق ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية وفق التعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والسلع والمهارات والمعارف والموارد **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 449)**، الاستفادة من مزايا تآزر الموارد والإمكانيات، تعد وسيلة هامة لعملية التحويل التكنولوجي وعامل لزيادة فعالية التسيير وتطوير المشاريع الاقتصادية حيث أنها تجمع بين شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته ومعارفه الخاصة، فتتجمع تلك المعارف والخبرات لتزيد في فعالية التسيير، كما تهدف الأطراف المتعاقدة ضمن اتفاقية الشراكة الأجنبية إلي استغلال الفرص الجديدة للسوق عن طريق التطور الداخلي للمنتجات والإمكانيات التكنولوجية الخاصة، وتوسيع الأنشطة **(قلش عبد الله، 2006، ص 2)**، وأيضا تهدف إلى الانتشار والتوسع لصالح المؤسسات العالمية الاحتكارية التي تشارك المؤسسات الوطنية في مختلف المشاريع المنتجة سواء بالتكنولوجيا أو المعرفة أو المعدات أو العمالة أو برأس المال، لاكتساب الشريك المحلي الخبرة في المنافسة العالمية ونظم التسيير والإدارة حيث أن الشركات المحلية تضمن دعم الشركات العالمية لها لتحقيق النجاح **(أمين عبد العزيز حسن، 2001، ص 269)**. ومن جهة أخرى نجد أن أسس اتفاقيات الشراكة تتعلق بالابتكار التكنولوجي للمنافسة العالمية وارتفاع تكاليف البحوث والتطوير **Denis TERSEN, Jean Luc (BRICOUT, 1996, p 11-15)**.

**2-2- أنواع الشراكة الأجنبية:** يمكن تصنيف الشراكة الأجنبية حسب القطاعات، الأطراف، وطبيعة الأطراف المتعاقدة، ونوضح ذلك فيما يلي:

**2-2-1- الشراكة التجارية:** وهي تقتصر على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن أحد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الأخر (قلش عبد الله، 2006، ص 3). فلهذا النوع من الشراكة طابع خاص لارتكازها على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات، وهذا الشكل يخص جانب التسويق بشكل كبير **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 222)**. وتتمثل صيغة هذه الشراكة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر، لكون مؤسسة الأصل تعاني من ضعف

في تسيير نشاطها التجاري، فتلجأ لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع، وهو ما ينعكس على رقم أعمالها بصفة إيجابية.

**2-2-2- الشراكة الصناعية:** وتخص المجال الصناعي أين تجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز أعمال صناعية من خلال مشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف **(قلش عبد الله، 2006، ص 3)**. فهي اتفاق بين الأطراف للاشتراك في التكاليف والمخاطر المصاحبة للاستثمار الصناعي، وهي ذات جدوى اقتصادية عندما يملك كل طرف ما لا يملكه الطرف الأخر وبتكامل الأطراف تتحقق الفائدة **(تشام فاروق، 2004، ص 02)**.

**2-2-3- الشراكة الخدماتية:** وهي تكون على شكل عقود الإدارة وفق اتفاقيات تقوم بمقتضاها الشركة الأجنبية بإدارة وتسيير كل أو جزء من الوظائف المتعلقة بمشروع معين في الدولة المضيفة مقابل عائد محدد **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 501)**.

**2-2-4- الشراكة المالية:** هي مساهمة مؤسسة ما في رأسمال أو أكثر، وتتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وتختلف عن الأشكال الأخرى من خلال **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 222)**: وزن كل شريك، مدة أو عمر الشراكة، وتطور المصالح لكل شريك.

**2-2-5- الشراكة التقنية:** وتتضمن نقل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في العمليات الإنتاجية، واتفاقيات البحث والتطوير ونقل المعرفة والترخيص **(قلش عبد الله، 2006، ص 3)**. وتهدف إلى تطوير المنتوجات وتحسينها مع تقليص التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة بالمنافسة والفعالية **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 223)**، وتؤدي إلى الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات وتخفيض المخاطر، وهذا النوع من الشراكة يوجد بكثرة في المجالات التالية **(فريد النجار، 1999a، ص74)**: شركات الأدوية العالمية، البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى، مجال إنتاج الأسلحة والسلع الإستراتيجية، ميدان إنتاج أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المعلوماتية، الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية والبتروكيماوية، ومشاريع الحفاظ على البيئة.

**2-2-6- أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف:** يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية، وتكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر، وتكون المشاركة إما **(فريد راغب النجار، 1999b، ص 219)**:

**أ-شراكة تعاقدية:** هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري، ومعطية بذلك حرية أكبر لحياة الشراكة، وهذا النوع له خصوصياته يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

**ب-المشاركة بحصص رأس المال:** وفي هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة نصيب أو حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة، وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص.

**2-2-7- أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة:** يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة، فنجد **(قلش عبد الله، 2006، ص 3)**: الشراكة العمومية التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية، الشراكة الخاصة التي تتم بين شركات خاصة، والشراكة المختلطة التي تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

**2-3- أثار الشراكة الأجنبية:** تعتبر الشراكة الأجنبية خيار استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وما صاحبها من تطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فهذا الخيار يحقق للمؤسسات جملة من المنافع والآثار الإيجابية، كما أن هذا لا يعني غياب جانب السلبي للشراكة الأجنبية، ونوضح ذلك فيما يلي:

**2-3-1- الآثار الإيجابية للشراكة الأجنبية:** ويمكننا حصر أهم أثارها على النقد الأجنبي، التكنولوجيا، الإدارة والتنمية الإدارية، العمالة وميزان المدفوعات للدولة المضيفة فيما يلي:

**أ- الأثر على النقد الأجنبي:** إن الشراكة الأجنبية تساهم في زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي نظرا لما تمتلكه الشركات الأجنبية من موارد مالية ضخمة إضافة إلى قدرتها على الحصول على أموال من سوق النقد الأجنبي تمكنها من سد الفجوة ما بين الاحتياجات من الأموال اللازمة للتمويل وبين الأموال المتاحة محليا، إذ أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إلى الدول النامية حيث يتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها ما يلي **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 440- 441)**: حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة الأجنبية وحجم المشروع الاستثماري ككل، وحجم القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من البنوك المحلية.

**ب- التحويل التكنولوجي:** تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على تكنولوجيا المؤسسات الأجنبية التي وسيلة هامة لنقلها إلى المؤسسات المحلية. ويظهر أثار التحويل التكنولوجي بشرط توفر قدرة البلد المحلي على التعلم من التقنيات المستوردة بالاحتكاك للمنافسة من أجل البقاء والاستمرار **(عبد المجيد قدي، 2003، ص 253)**. فالتحويل التكنولوجي إلى الدول النامية يمكنها من التحكم في التكنولوجيا وزيادة تنافسية

منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية لكنه غالبا ما يصطدم بعدة مشاكل ومن بينها **(تشام فاروق، 2004، ص 08)**: عدم أوتوماتيكية التحويل لمحافظة الدول الصناعية على مكتسبتها التكنولوجية، تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة للتفوق العلمي لهذه الدول التي تفرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها.

**ج- الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية:** تعاني الدول النامية على وجه الخصوص من مشاكل نقص الكوادر والمهارات الإدارية وعدم توفر عناصر الإنتاج كما ونوعا، مما يتحتم عليها طلب خدمات ومساعدات الشركات الأجنبية بغية الحد من الآثار السلبية التي تخلفها هذه المشاكل، ويمكن تحديد مساهمة الشركات الأجنبية في مجال الإدارة والتنمية الإدارية كما يلي **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 460-461)**: تقوم بتنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة، تقديم أساليب إدارية حديثة ومتطورة، خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية، والاستفادة من الأساليب الإدارية بالاحتكاك.

د- **الأثر على العمالة:** إن وجود الشركات الأجنبية يساعد على التخفيف من حدة البطالة في الدول المضيفة بخلق علاقات تكامل بين مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة أو المواد اللازمة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل، كما أن مساهمة هذه الشركات في حصيلة الضرائب سيؤدى حتما إلى زيادة إيرادات الدولة مما يترتب عنه خلق فرص عمل جديدة. كما تساعد الشراكة الأجنبية على خلق طبقة من رجال الأعمال بالدولة المضيفة يساهمون في التنمية الوطنية إضافة إلى تنمية طبقات المديرين والمسيرين من خلال اكتسابهم للخبرات والمهارات **(صلاح عباس، 2005، ص 76)**.

**هـ - الأثر على التجارة وميزان المدفوعات:** يمكن للشراكة الأجنبية أن تساهم في وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية نتيجة للتحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية، إضافة إلى دورها الفعال في رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة لها **(تشام فاروق، 2004، ص 08)**، فالآثار الايجابية تتوقف على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق التخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية **(محمد يعقوبي ولخضر عزي، 2004، ص 9)**.

**2-3-2- الآثار السلبية للشراكة الأجنبية: وأهمها ما يلي (صلاح عباس، 2005، ص 79-81)**: تشكل الشراكة الأجنبية نوعا من محاولة التدخل والتأثير على القرارات السياسية للدولة المضيفة أو التأثير على اقتصادها على وجه عام مما يؤثر سلبا على حريتها. وقد تتعمد الشركات الأجنبية تحميل المؤسسات المحلية أكبر قدر من المخاطر مما قد يعرض الاقتصاد المحلي لمخاطر عديدة خاصة في حالة عدم التخطيط وخصوصا إذا كانت نسبة مشاركة

الطرف الأجنبي قليلة مقارنة مع نسبة مشاركة الطرف المحلي. وقد لا يتحقق هدف الدولة المضيفة للشركات الأجنبية والمتمثل في خلق فرص عمل جديدة من خلال الاعتماد على التكنولوجية بدلا من اليد العاملة وهذا يتعارض مع هدف الدولة المستقبلة للشراكات الأجنبية خاصة الدول الكثيفة العمالة، لذا يتطلب التدقيق الجيد قبل اتخاذ القرار الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وتأكد من تحقيق الأهداف المنتظرة، كما يمكن للعمالة الأجنبية أن تفرض سيطرتها على العمالة المحلية مما يؤدي بهذه الأخيرة إلى فشلها في اكتساب الخبرة نتيجة عدم الاحتكاك. تسعي الدول المضيفة من خلال جذبها للشركات الأجنبية إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لكن سرعان ما تقوم الشركات الأجنبية بتحويل أرباحها وأموالها وبكميات كبيرة إلى الخارج مما يؤدي إلى فشل السياسات المخططة مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، لزيادة واردات الدولة من السلع والخدمات **(عبد المطلب عبد الحميد، 2006، ص 210).**

## الخاتمة:

إن صيغ وأشكال التعاون بين المؤسسات الاقتصادية متنوعة ومتعددة وتعتبر الشراكة شكلا من أشكال التعاون، فالشراكة الأجنبية هي تعاون اقتصادي بين مؤسستين مختلفتين في الجنسية تقوم أساسا على تقارب المصالح وتآزر الإمكانيات والموارد وتبادل الخبرات لتحقيق أهداف مشتركة، لاقتحام الأسواق الدولية ومواجهة المنافسة واكتساب التكنولوجيا الحديثة.

ويعتبر التحول في مجال الاستثمار الأجنبي عموما، والشراكة الأجنبية على وجه الخصوص تحديا للسياسة التنموية في بلدنا . بعد فشل الاقتصاد المخطط في مسايرة التغيرات الاقتصادية العالمية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع، فهو بمثابة قطيعة بين النظام الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه والنظام الرأسمالي المعتمد على الحرية الاقتصادية والعقلانية الرشيدة في التسيير. إذ تعد الشراكة الأجنبية اتجاها عالميا، ينطلق حسب خصوصيات كل بلد، والتي يتم على أساسها تحديد برامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . فالنظام العالمي الجديد لم يتشكل دفعة واحدة، بل هو نتاج خلفية تاريخية بفعل ما عرفته المجتمعات الغربية الحديثة من تحولات اقتصادية وحضارية لا سيما في القرن19 وبعده، ووفق توازنات وصراعات مصالحها، ومطامح وأهداف مشروعها الهيمني على صياغة نظام عالمي لاقتسام السيطرة والنفوذ والاستغلال والمواقع على المستوى العالمي . وما لجوء الجزائر إلى إستراتيجية الشراكة الأجنبية إلا استجابة لهذه التطورات والتحولات من جهة، ومن جهة أخرى النهوض بالاقتصاد الوطني بالاعتماد على التسيير العقلاني الذي فشل النظام العمومي في تحقيقه.

## قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

**(1)** الكنز علي، حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشنان للنشر، الجزائر، 1990.

**(2)** أوكيل سعيد وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، مارس 1994.

**(3)** إسماعيل شريف، استقلالية المؤسسات وحدودها في الاقتصاد الجزائري، ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1996/1995.

**(4)** الموسوي ضياء مجيد، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

**(5)** النجار فريد، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرون، إيتراك للنشر، القاهرة، ط1، 1999a.

**(6)** النجار فريد راغب، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999b.

**(7)** أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي رؤية مدير القرن الحادي والعشرون، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000.

**(8)** أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية دراسات وبحوث ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

**(9)** بوضرسة معمر، " الخوصصة أو نهاية الدولة الوطنية "، جريدة العالم السياسي، نوفمبر 1996، العدد 104.

**(10)** بدعيدة عبد الله، " الخوصصة وإعادة الهيكلة، ندوة مقدمة في إطار ندوة الخميس الاقتصادي "، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة- الجزائر، جامعة الجزائر، 95/94.

**(11)** بن عزة محمد الأمين ويتيم محمد، التحالف الاستراتيجي كاختيار للمؤسسات الاقتصادية لمواجهة تحديات العولمة، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 03- 04 ماي 2005.

**(12)** بن حبيب عبد الرزاق وبومدين (م) خوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21- 22 ماي 2002.

**(13)** تشام فاروق، "أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار"، دراسة حالة الجزائر، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 08- 09 ماي 2004.

**(14)** شعلال عزيز، تنظيم عملية العمل في المؤسسة الصناعية الخاصة، ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1988-1989.

**(15)** طاهر حسين، "اقتصاديات البلدان العربية في مواجهة التدويل والعولمة "، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، في الأوراسي، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP)، الجزائر، 28-1997/04/30.

**(16)** عباس علي، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، دار حامد للنشر، الأردن، ط1، 2003.

**(17)** عباس صلاح، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

**(18)** عباس صلاح، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

**(19)** عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظماتها – شركاتها – تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

**(20)** عدون دادي ناصر، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ط1، الجزائر، 1998.

**(21)** عماد صفر سالمان، الاتجاهات الحديثة للتسويق محور الأداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

**(22)** علي حسين علي وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار الحامد، عمان، ط1، 1999.

**(23)** عبد العزيز حسن أمين، إدارة الأهمال وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001.

**(24)** عمورة جمال، الخوصصة وإصلاح نظام تمويل المؤسسات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الخروبة، (1999- 2000).

**(25)** قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

**(26)** قلش عبد الله، "أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة علوم إنسانية، العدد 29، السنة الرابعة، الجزائر، جويلية 2006، موقع الالكتروني www.ulum.nl,/b150.htm.

**(27)** لفكير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992-1993.

**(28)** ماهر أحمد، دليل المدير في الخصخصة، دار الجامعية للطباعة والنشر، كلية التجارة، مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، 1997.

**(29)** هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

**(30)** هانكي ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، تر: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، لبنان،1990.

**(31)** هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2004.

**(32)** يعقوبي محمد وعزي لخضر، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية"، مجلة علوم إنسانية، العدد 14، السنة الثانية، الجزائر، أكتوبر 2004، موقع الالكتروني www.ulum.nl,/a144.htm.

**(33)** جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

**(34)** جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1986.

**(35)** وزارة إعادة الهيكلة الصناعية، تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة إعادة الهيكلة الصناعية، ديسمبر 1994.

**(36)** المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة في الجزائر، « الصناعة الخاصة في الجزائر »، مجلة التخطيط، العدد 02، جوان 1985.

**(37)** مجلة المجال، « تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص »، العدد 271، أكتوبر/نوفمبر 1993.

**(38)** مجلة الاقتصاد والأعمال، "الخصخصة ترياق الأسواق"، المؤتمر السنوي الخاص لأسواق رأس المال العربية، عدد خاص، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، لبنان، أيار/ مايو 1999.

**(39)** الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 48، بتاريخ 08 ربيع الثاني 1416 الموافق لـ 1995/09/03.

**(40)** دورية الاقتصاد، وكالة الأنباء الجزائرية، وحدة الوثائق والمطبوعات، العدد 148، سبتمبر 1987.

**(41)** جريدة الخبر، بوخاوة إسماعيل، « اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه»، العدد 2049، 27 جويلية 1997.

2- **المراجع باللغة الأجنبية:**

**(42)** ABDELADIM Leila, les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie), les Editions Internationales, Alger, 1998.

**(43)** BENOSMANE Mahfoud , « la privatisation en Algérie », revue d'institut de sciences économiques, université de Constantine, Algérie, 1994., p.18.

**(44)** BOUSSOUMAH Mohamed, Les privatisations en question, Ed Economica, Paris, 1994.

**(45)** BENACHENHOU Mourad, « La restructuration industrielle modalités et implications », Economie, document N° 17, édité par L'Agence Algérie , septembre , 1994.

**(46)** BOUZIDI Abdelmadjid, Les années 90 de l'économie algérienne, Ed ENAG, Alger, 1999.

**(47)** BENISSAD Hocine, Algérie: restructuration et réforme économique (1979-1993), OPU, Alger, 1994.

**(48)** BOUYACOUB Ahmed, « L'entreprise publique et l'économie de Marché (1988-1993) », Les cahiers du CREAD, N°39, 1er trimestre 1997.

**(49)** BALANTZIAN Gérard, L'Avantage coopératif, le partenariat, la coopération, l'alliance stratégique, édition d'organisation, Paris, 1997.

**(50)** BETTAHAR Rabah, Le Partenariat et la relance des investissements, édition Bettahar,Algérie, 1992.

**(51)** DERRAS Omar, « Place du secteur privé industriel national dans l'économie Algérienne », in Insaniyat, n° 1, C.N.C, Alger, 1997.

**(52)** HAFSI Taib, L'Entreprise publique et politique industrielle, Ed Mcgraw-Hill, Paris, 1984.

**(53)** HAMDI Kamel, Comment diagnostiquer et redresser une entreprise, Ed. Rissala, Alger, 1995.

**(54)** HOLKBLAT Norbert, « La privatisation en Europe de l'est: Problèmes, Situation et Méthodes », Document de travail, N° 07, CNRS, Paris, 1993.

**(55)** LIABES Djillali, Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982, CREAD, 1984.

**(56)** MORIN Jean-Michel, Précis de sociologie, Editions Nathan, Paris, 1996.

**(57)** OURABAH Mahmoud, Les transformations économiques de l'Algérie, Ed ENAP, Alger, 1982.

**(58)** PELIKAN (P), « The dynamies of Economie Systems or how to transform a failed socialist economy », in: Evolutionary Economies, Document économique, n° 2 , CNRS, Paris, 1992.

**(59)** PENEFF Jean, « Les industriels Algériens », Centre de recherche d'étude sur les sociétés méditerranéens, Ed CNRS, Paris, 1981.

**(60)** GHEZALI Mahfoud, « L'évolution l'entreprise publique et de la planification en Algérie », RASJEP, n° 4, Décembre 1989.

**(61)** SAMSON Ivan, « La transition au marché des économies post-socialistes », in: Dix Grands Problèmes Economiques Contemporains, Document économique, N°1, CNRS, Paris, 1990.

**(62)** SAIDANI Mohamed et BOUTELDJA Abdenacer, Le Partenariat interentreprises en Algérie: réalités et perspectives, le séminaire national sur les politiques économiques, université de Tlemcen, décembre 2004.

**(63)** TERSEN Denis, BRICOUT Jean Luc, L'investissement international, édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996.

**(64)** WEBER Max et EDGAR Morin, La bureaucratie, Ed UGE, Paris, 1975.

**(65)** Gestion et Entreprise, L'INPED, n° 5, Boumerdès-Alger, octobre 1998

**(66)** Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, volume XXI – n 0 2, OPU, Alger, juin 1984.

**(67)** Journal El Watan, Dimanche, 29 Mars 1998, Endettement et déstabilisation sociale, l'expérience Algérienne, article écrit par l'enseignant chercheur, HAMOUM D-EDDINE.

**(68)** Revue d'Information et d'Analyse de l'économie Algérienne – Conjoncture, N° 46, Juillet-Aout 1998.

**(69)** ONS, Information statistique sur la conjoncture, du 1 trimestre 1996, N°20, Nov 1996,

# الشباب والصحة الإنجابية في الدول العربية

أ/سي الطيب فا. الزهراء
قسم علم الاجتماع
جامعة الجزائر 2

**ملخص:**

انعقاد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة 1994، كان الشرارة الأولى التي حولت أنظار واهتمام البلدان إلى مفهوم الصحة الإنجابية، حيث كان لضرورة الجمع بين مسألة التنظيم العائلي وحقوق الإنسان، لا سيما حق الفرد فيما يتعلق بالجنسانية والإنجاب، الأثر الكبير في اكتساب مفهوم الإنجاب بعدا جديدا، إذ لم يعد هذا الأخير مرتبطا فقط بمفهوم الأمومة الآمنة، وإنما تضمن أيضا مفهوما جديدا وهو الجنسانية الآمنة، مع كل ما تحتويه من مفاهيم، لا سيما الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وكذا الحمول غير المرغوب فيها خاصة في أوساط المراهقين والشباب.

في هذا الإطار أوصى المؤتمر في برنامجه بضرورة تكثيف الدراسات والبحوث لقياس مستويات الصحة الإنجابية.

وتجسيدا لهذه التوصيات تم إنجاز المشروع العربي لصحة الأسرة، وأخذت جامعة الدول العربية على عاتقها مهمة تنفيذه بالتعاون مع الهيئات الحكومية لمجموعة من الدول العربية، وذلك انطلاقا من إنجاز مسوح تهدف إلى توفير بيانات تفصيلية حول صحة الأسرة عموما والصحة الإنجابية على وجه خاص، إضافة لأوضاع الشباب واتجاهاتهم في هذا المجال، لتمكين هذه الدول من رسم السياسات والإستراتيجيات الصحية.

سنتطرق في هذا المقال إلى مقارنة نتائج مسوح تم تنفيذها خلال الفترة ما بين 2001- 2002 في بعض الدول العربية وهي : تونس، سوريا، الجزائر وجيبوتي، وهي مسوح سلطت الضوء على اتجاهات وممارسات الشباب إزاء الصحة الإنجابية.

**مقدمة:**

إن الكلام عن صحة المجتمع يعني الكلام بصفة عامة عن كل ما يتعلق بالشؤون الصحية لكافة أفراد المجتمع، فهذا المفهوم يتضمن صحة الفرد وصحة الأسرة معا، ولا شك أننا عندما نتطرق إلى قضايا صحة الأسرة فإنه من الضروري أن نقف عند أحدها إن

لم نقل أهمها، ألا وهي الصحة الإنجابية، هذه الأخيرة التي أصبحت مسألة مفتوحة للنقاش وتحظى بسياسات وبرامج مختلفة تهدف أساسا إلى تحسين نوعية حياة الفرد، وعدت مؤخرا، بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد بالقاهرة في عام 1994، المدخل الجديد لحل مشكلة النمو السكاني المتزايد في العالم خاصة في المجتمعات النامية.

وانطلاقا من هنا، وضع في إطار هذا المؤتمر، تعريف للصحة الإنجابية على أنها: "حالة رفاه كامل بدنيا وعقليا واجتماعيا في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته، وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة".[1]

وقد اعتبر البعض أن الصحة الإنجابية تنسب إلى الأم فقط نظرا لأنها تحظى بالنصيب الأكبر من خدمات الصحة الإنجابية، فهي التي تنجب فلا بد أن يوفر لها المجتمع أمومة آمنة ويقدم لها الرعاية قبل وأثناء وبعد الحمل، كما أنها هي التي تقدم لها معظم خدمات ووسائل تنظيم الأسرة.

ولكن الرجل أيضا ليس بمنأى عن الصحة الإنجابية بداية من فترة البلوغ والمراهقة يحتاج إلى المعرفة الصحية بمظاهر البلوغ وكافة الأمور الخاصة بالأمراض التناسلية، حتى يتجنب أي مخاطر صحية ونفسية، ثم تأتي مرحلة الزواج وما يستلزمه من حدوث الإنجاب.

كما أن الرجل أو الذكر بصفة عامة هو أحد طرفي العلاقة الجنسية وما يترتب عليها من مخاطر انتقال الأمراض الناتجة عن الاتصال الجنسي.[2]

وفي هذا السياق، يتضح أن الصحة الإنجابية تنسب إلى الفرد عامة ذكرا كان أم أنثى، وفي جميع مراحل حياته العمرية، وبالتالي أصبح الاهتمام موجها ليس فقط لشريحة معينة من السكان، الأزواج والمرأة على وجه الخصوص، وإنما ارتبط وبشكل كبير بفئة المراهقين والشباب، فهؤلاء سيكونون آباء الجيل القادم، وستترك القرارات والسلوكات التي سيتخذونها بشأن العلاقات الجنسية، الزواج والإنجاب أثرا هائلا على حياتهم وهو ما ينعكس بالضرورة على مجتمعاتهم وأممهم.[3]

والمعروف أن في غالبية البلدان العربية، يتسم موضوع الحياة الجنسية والإنجابية للمراهقين والمراهقات بقدر كبير من الحساسية السياسية والثقافية نتيجة لممانعة الآباء والمربين والقادة

---

[1] المنظمة الدولية لرعاية الأسرة، العمل من أجل القرن الحادي والعشرين، الصحة والحقوق الإنجابية للجميع، نيويورك، 1996، ص10.

[2] هشام مخلوف، عزت الشيشيني، السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، جمعية الديموغرافيين المصريين، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2006، ص...

[3] صندوق الأمم المتحدة للسكان، الصحة الإنجابية للمراهقين، التقرير السنوي، نيويورك، 1999، ص7.

الدينيين وصناع السياسات، التطرق بشكل واضح وعلني لهذه المسائل، لهذا السبب لا تصل معلومات وخدمات الصحة الإنجابية بشكل كاف لمعظم الشباب، خاصة من قبل الهيئات الصحية المختصة، فيجد هؤلاء أنفسهم يتجهون غالبا إلى جهات غير رسمية، للتزود بهذه المعلومات، وتلبية فضولهم المعرفي فيما يخص مختلف قضايا الصحة الجنسية والإنجابية.

ومن أجل تحديد مستوى المعارف التي يحملها المراهقون والشباب وكذا اتجاهاتهم حول قضايا الصحة الإنجابية، وبغرض الارتقاء بمستوى الصحة الإنجابية من خلال انتهاج السياسات والبرامج المحكمة التي تخدم هذا الغرض، اعتمدت هذه الدول العربية لتحقيق ذلك على مختلف الدراسات والبحوث.

وفي هذا السياق نشير إلى إحدى أهم هذه الدراسات التي تناولت موضوع الصحة الإنجابية من خلال تسليط الضوء على صحة الأسرة، وبوجه أدق الأفراد المكونين لها، أي الأطفال والشباب، الأمهات والأشخاص المسنين والمتمثلة في المشروع العربي لصحة الأسرة.

من أهداف هذا المشروع الأساسية، توفير بيانات تفصيلية ودقيقة عن صحة الأسرة والصحة الإنجابية في الدول العربية، وذلك من خلال إجراء مجموعة من المسوحات، وقد انصب اهتمامنا على المسوحات التي أجريت في أربع (04) دول عربية وهي : تونس، سوريا، الجزائر، جيبوتي. ذلك أن مسح الأسرة في هذه الدول تميز بتنوع أبعاده ومحاوره التي تتصل بالأسرة، وتأكيده على دراسة معارف الشباب وممارساتهم وسبل الوقاية التي تهدد صحتهم، هذا بالإضافة إلى توفر المعطيات.

ومن خلال دراستنا لهذه المسوح، سنركز بشكل أساسي على معارف واتجاهات الشباب في هذه المجتمعات العربية إزاء الصحة الإنجابية، هل هناك تقارب أو تشابه أم اختلاف؟ ما هي درجاته؟ وما هي أسبابه؟

وسنسعى للتحليل والتفسير من خلال مقارنة نتائج المسوح العربية، انطلاقا من التركيز على محور المعارف والاتجاهات حول الإنجاب وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسيا.

1- **الإنجاب وتنظيم الأسرة:**

إن تنظيم الأسرة لا يعني فقط استعمال وسائل منع الحمل للحد من حجم الأسرة، وإنما يعني أيضا إدارة الخصوبة وتحسين الصحة الإنجابية، وبفضل توفير وتطوير التقنيات الحديثة

لمنع الحمل وتميزها كأداة فعالة للصحة العامة، تمكن العديد من الأسر من تجنب حمل غير مرغوب فيه، أو غير متوافق مع احتياجات الأسرة، أو حمل غير آمن.[1]

لقد سعت المسوح في الدول العربية إلى إبراز الرؤية الآنية والمستقبلية للشباب فيما يخص المسألة الإنجابية وتنظيم الأسرة، كون هؤلاء يمثلون أزواج المستقبل، فكل القرارات والسلوكيات التي سينتهجونها بشأن الإنجاب وتكوين الأسرة ستؤثر بشكل أساسي على حياتهم، وتنعكس بالضرورة على مجتمعاتهم.

في العموم، لقد أظهرت نتائج المسوح الأربعة أن هناك توحدا في مواقف الشباب في الدول العربية، على ضرورة اتباع تنظيم الأسرة، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كان الشباب في المجتمع الجزائري أكثر تأكيدا على هذا الموقف (71,7٪) مقارنة بما سجل بالنسبة للمجتمع الجيبوتي (34٪)، حيث صرح الشباب في هذا البلد، وبنسب مرتفعة إلى حد كبير، على عدم موافقتهم إطلاقا على استخدام وسائل تنظيم الأسرة مستقبلا (44٪) وكان الذكور الأكثر إصرارا على هذا الموقف (49٪ مقابل 39,2٪ عند الإناث).[2]

الشيء الذي انعكس على المعرفة بمختلف وسائل تنظيم الأسرة، التي ظهرت أقل نسبيا، لدى الشباب في المجتمع الجيبوتي والسوري، حيث قاربت النسبة 66٪، في حين كانت بصورة أشمل بالنسبة للشباب التونسي والجزائري، بنسب تقدر بحوالي 97٪ و80٪ على التوالي.

وتمثلت حبوب منع الحمل من الوسائل المعروفة بين الشباب في هذه الدول العربية (80,3٪ من الذين يعرفون ولو وسيلة واحدة لتنظيم الأسرة) وبنسب مختلفة بين الذكور والإناث، حيث يلاحظ أن الأخيرات نسبتهن أعلى 88,0٪ من الذكور.[3]

وتجدر الإشارة، إلى أن ثاني وسيلة من حيث الفعالية، وهي اللولب، قد تعرف عليها الشباب التونسي بنسب عالية (93٪ إناث و68٪ ذكور)[4]، في حين لا تزال هذه الوسيلة غير معروفة بشكل كبير في أوساط الشباب الجزائري، خاصة الذكور (7,8٪ مقابل 39,2٪ عند الإناث)[5].

من جهة أخرى، تبين أن الواقي الذكري، هي وسيلة معروفة في أوساط الشباب، الذكور على وجه الخصوص، وبدرجة أكبر في المجتمع التونسي (89٪) والمجتمع الجيبوتي (43,4٪)،

---

[1] نهى الشريف، دراسة قاعدية حول مواضيع ذات علاقة بالصحة الإنجابية والجنسية بين المراهقين والشباب في فلسطين، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، آب 2007، ص15.

[2] جامعة الدول العربية، جمهورية جيبوتي، المسح الجيبوتي لصحة الأسرة، التقرير الرئيسي، فبراير 2004، ص132.

[3] نهى الشريف، مرجع سابق، ص15.

[4] جامعة الدول العربية، وزارة الصحة العمومية، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، المسح التونسي لصحة الأسرة، التقرير الرئيسي، سبتمبر 2002، ص230.

[5] نهى الشريف، مرجع سابق، ص 15.

ذلك أن في هذين المجتمعين، صرح الشباب الذكور بشيوع الممارسات الجنسية بين أصدقائهم غير المتزوجين (65٪ و56,6٪ على التوالي)، وأن هؤلاء يلجؤون غالبا لاستعمال الواقي الذكري أثناء هذه الممارسات (74٪ و46,8٪ على التوالي)

**جدول رقم 01 :** الاتجاهات الإنجابية في عدد من الدول العربية (%):

| الاتجاهات الإنجابية | البلدان العربية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | تونس 2001 | سوريا 2001 | الجزائر 2002 | جيبوتي 2002 |
| الموافقون على استعمال وسائل تنظيم الأسرة بدون شروط | - | 49,6 | 71,6 | 34,1 |
| الموافقون على استعمال وسائل تنظيم الأسرة بشروط | - | 20,4 | 08,8 | 17,2 |
| غير الموافقين على استعمال وسائل تنظيم الأسرة | - | 11,1 | 11,0 | 44,0 |
| من يعرفون طريقة واحدة على الأقل لتنظيم الأسرة | 96,6 | 65,0 | 80,3 | 66,3 |
| متوسط عدد الأطفال المرغوب إنجابه | - | 3,7 | 3,2 | 6,2 |

**المصدر :** جامعة الدول العربية، المشروع العربي لصحة الأسرة، 2007.

فيما يتعلق بالاتجاهات الإنجابية، فقد برز من خلال نتائج المسوح العربية، أن هناك اتجاها واضحا للشباب نحو التحكم في سلوكهم الإنجابي، وتحقيق حجم أسرة مقبول مستقبلا، في كل من الجزائر وسوريا، حيث صرح الشباب برغبتهم في إنجاب عدد متوسط من الأطفال (3,2 و3,6 على التوالي). في حين لا يزال الشباب في المجتمع الجيبوتي يفضل تحقيق حجم أسرة كبير، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال المرغوب إنجابه مستقبلا 6,2 طفل، مع الإشارة إلى أنه لا توجد فروق جوهرية بين رغبات الذكور والإناث.

وبالتالي، يبقى المجتمع الجيبوتي، دون غيره من المجتمعات العربية الأخرى، يعرف تأخرا في هذا الميدان، وتواصل سيطرة الذهنيات التقليدية المحبذة للإنجاب الكثير، نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعرفها، كانتشار الفقر، وارتفاع نسب الأمية، وضعف نسب الاستيعاب، خاصة في التعليم الابتدائي، مع بروز الفوارق الكبيرة بين الذكور والإناث[1].

[1] جامعة الدول العربية، جمهورية جيبوتي، مرجع سابق، ص 2.

فكما هو معلوم، التعليم، خاصة بالنسبة للمرأة، يلعب دورا كبيرا في تغيير الذهنيات المرتبطة بالإنجاب، ويؤثر بشكل مباشر على استعمال وسائل تنظيم الأسرة. وهو ما يفسر اتجاه الشباب بالنسبة لهذه المسائل في المجتمعات العربية الأخرى، كتونس والجزائر، اللذين يعرفان نسبا عالية للمتعلمين من الذكور والإناث.

2- **الأمراض المنقولة جنسيا:**

تشير العديد من الإحصاءات العامة في الوطن العربي، إلى أن الأمراض المنقولة جنسيا في ازدياد مستمر، مما ينعكس بدوره سلبا على الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، لا سيما على الحمل والخصوبة وانتشار العدوى، في غياب سبل الوقاية.[1]

لهذا السبب اهتمت الدول العربية بوضع البرامج والاستراتيجيات لتجنيب هذه الفئة المخاطر المترتبة على هذه الأمراض وعلى رأسها مرض السيدا، ولقد اعتمدت من أجل تحقيق ذلك على المسوح والدراسات التي وفرت معطيات مفصلة عن مستوى معارف الشباب حول هذه القضايا.

في هذا السياق، بينت نتائج المسوح العربية، موضوع الدراسة، أن الشباب على علم باحتمال حصول أمراض معينة من جراء الممارسات الجنسية غير المأمونة، ولكن تتدنى معرفة هؤلاء بالأمراض الجنسية المعدية باستثناء مرض السيدا، حيث نسجل معرفة واسعة للشباب بهذا المرض، ولكن بنسب متفاوتة بين البلدان الأربعة.

من جهة أخرى، أثبتت النتائج أنه بالنسبة للجزائر، ما يعادل 15٪ من الشباب لا يعرفون أي مرض من الأمراض المنقولة جنسيا، وأن الذين صرحوا بمعرفتهم لهذه الأمراض، كانت الأغلبية الساحقة منهم تعرف مرض السيدا 95,5٪، أما المعرفة بالأمراض الأخرى فكانت أعلى نسبة منها هي 7,4٪ لمن يعرفون مرض الزهري، وللإشارة فهي أقل نسبة تسجل بالنسبة للمعرفة بهذا المرض مقارنة بالأقطار العربية الأخرى.

[1] نهى الشريف، مرجع سابق، ص16.

**جدول رقم 02 :** المعرفة بالأمراض المنقولة جنسيا في عدد من الدول العربية(%):

| الأمراض الجنسية المعروفة | البلدان العربية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | تونس 2001 | سوريا 2001 | الجزائر 2002 | جيبوتي 2002 |
| مرض السعدانة | 20,1 | 02,4 | 0,1 | 03,1 |
| مرض الفطر | 40,4 | 10,3 | 01,8 | 14,9 |
| مرض السيلان | 36,7 | 10,0 | 02,0 | 18,6 |
| مرض الزهري | 28,1 | 13,8 | 07,4 | 36,6 |
| مرض السيدا | 86,2 | 85,4 | 95,5 | 94,7 |

**المصدر :** جامعة الدول العربية، المشروع العربي لصحة الأسرة، 2007.

ويبدو أن انتشار المعرفة بمرض السيدا دون غيره من الأمراض الجنسية المعدية في أوساط الشباب العربي، يرجع بالدرجة الأولى، إلى تكثيف جهود التوعية والإرشاد بمخاطر انتشار هذا المرض، دون غيره من الأمراض، وانعكاساته على الصحة الإنجابية للشباب، وإدماج ذلك على مستوى المناهج الدراسية، بالإضافة إلى تنفيذ حملات الإعلام والتثقيف والاتصال خاصة من خلال وسائل الإعلام، امتثالا لما دعا إليه برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة سنة 1994: "جميع الدول والحكومات إلى إدماج الإعلام والتثقيف، وتقديم المشورة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، في جميع خدمات الصحة الإنجابية، وتوفير جميع الوسائل للتقليل من معدل انتشار وانتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز".[1]

الشيء الذي انعكس على الواقع، حسب ما جاء في المسوح الأربعة، التي أظهرت أن الشباب العربي على دراية واسعة بهذا المرض، وبطرق انتقاله وكيفية تجنبه، وبالفعل تعرف الشباب في الأقطار العربية على أهم طرق الإصابة بمرض السيدا، وصرحت الغالبية منهم بأن أولى هذه الطرق هي العلاقات الجنسية، تليها نقل الدم الملوث ثم الحقن.

من جهة أخرى، تبين أن أكثر الشباب الذين ذكروا عدم استخدام الواقي الذكري، كإحدى طرق الإصابة بمرض السيدا، ينتمون إلى المجتمع الجيبوتي (40,3٪)، في الوقت نفسه صرح أكثر من نصف هؤلاء (57٪) أن العلاقات الجنسية الآمنة، هي الوسيلة الرئيسة لتجنب العدوى بالسيدا، مما يعني انتشار المعرفة بمرض السيدا وطرق الإصابة به، والوقاية

[1] نفس المرجع، ص16.

منه بين شباب المجتمع الجيبوتي مقارنة بشباب باقي الأقطار العربية، ذلك أن هذا المجتمع يعرف انتشارا لمرض السيدا بسبب كثافة أعداد اللاجئين من البلاد المجاورة كإثيوبيا والصومال.[1] وهو ما جعل من توعية الأفراد وإرشادهم بمخاطر هذا المرض من الأولويات.

في المقابل، يظهر أن معرفة الشباب في المجتمع الجزائري بمختلف طرق الإصابة بمرض السيدا، خاصة ما يتعلق منها بنقل الدم، الحقن وعدم استخدام الواقي الذكري، تبقى محدودة نوعا ما، حيث لا تتعدى ثلث الشباب، وهي تمثل أقل النسب مقارنة بما سجل في الدول العربية الأخرى، وهذا يعني أن هناك تأثيرا واضحا لثقافة الصمت، إذ لا يزال موضوع السيدا، نظرا لارتباطه بالعلاقات الجنسية غير الشرعية، يتسم بالحساسية ورفض الخوض فيه ومناقشته، إن لم نقل تجاهله من قبل المجتمع ككل.

**جدول رقم 03: المعرفة بطرق الإصابة بمرض السيدا في عدد من الدول العربية(%):**

| المعرفة بطرق الإصابة | البلدان العربية | | |
|---|---|---|---|
| | سوريا 2001 | الجزائر 2002 | جيبوتي 2002 |
| العلاقات الجنسية | 87,0 | 98,7 | 92,6 |
| نقل الدم | 61,0 | 33,5 | 60,0 |
| الحقن | 39,0 | 33,3 | - |
| عدم استخدام الواقي الذكري | - | 08,4 | 40,3 |

**المصدر** : جامعة الدول العربية، المشروع العربي لصحة الأسرة، 2007.

## خاتمـــة:

انطلاقا من النتائج المستخلصة، خرجت المسوح العربية الأربعة بتوصيات موحدة تؤكد على حاجة الشباب إلى مزيد من المعرفة والتثقيف الصحي، وضرورة الاهتمام بتوعيتهم بأخطار الأمراض المنقولة جنسيا بما فيها مرض السيدا، وكذا تمكينهم من الحصول على المعلومات الوافية والخدمات في مجال الصحة الإنجابية والجنسية.

فعلى الرغم من تمتع فئة الشباب بصحة أفضل، وهي أقل عرضة للأمراض مقارنة بفئة الأطفال والمسنين، إلا أنها لا تزال تواجه مخاطر تتعلق بصحتها الإنجابية، كاحتمالية التعرض لحمل غير مرغوب فيه وكل ما ينتج عنه من انعكاسات صحية واجتماعية،

[1] جامعة الدول العربية، جمهورية جيبوتي، مرجع سابق، ص1.

بالإضافة إلى الإصابة بأحد الأمراض المنقولة جنسيا، هذه الأخيرة التي يجهل الشباب عنها الكثير، حسب ما برز من خلال المسوح العربية.

لهذا السبب يتوجب الاهتمام بتوجيه الشباب لتفادي أي مخاطر وإعدادهم لتكوين أسرة سليمة وصحية، ويكون ذلك بمساهمة وتظافر جهود كل من المؤسسات الإعلامية والتربوية وكذا الصحية.

## قائمة المراجع:


1- المنظمة الدولية لرعاية الأسرة، **العمل من أجل القرن الحادي والعشرين، الصحة والحقوق الإنجابية للجميع**، نيويورك، 1996.

2- مخلوف هشام، الشيشيني عزت، **السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة**، جمعية الديموغرافيين المصريين، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2006.

3- صندوق الأمم المتحدة للسكان، **الصحة الإنجابية للمراهقين**، التقرير السنوي، نيويورك، 1999.

4- الشريف نهى، **دراسة قاعدية حول مواضيع ذات علاقة بالصحة الإنجابية والجنسية بين المراهقين والشباب في فلسطين**، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، آب 2007.

5- جامعة الدول العربية، جمهورية جيبوتي، **المسح الجيبوتي لصحة الأسرة**، التقرير الرئيس، فبراير 2004.

6- جامعة الدول العربية، وزارة الصحة العمومية، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، **المسح التونسي لصحة الأسرة**، التقرير الرئيس، سبتمبر 2002.

7- جامعة الدول العربية، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الديوان الوطني للإحصائيات، **المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002**، التقرير الرئيس، جويلية 2004.

8- جامعة الدول العربية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، **مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية**، التقرير النهائي، 2002.

9-Ministère de la santé, Office national de la famille et de la population, **Les jeunes au quotidien**, Environnement Socio-culturel et comportement de santé, Tunisie, 1996.

**10**-Centre national d'études et d'analyses pour la planification, **connaissances attitudes et pratiques des jeunes en matière de planification familiale,** Rapport de Synthèse, Vol 1, Alger, 1995.

**11**-center for communication programs, John Hopkins Bloomberg Shool of public health, Santé reproductive, La participation des hommes vue sous un nouvel angle, **population reports**, Vol XXVI, N°2, Maryland, Octobre 1998.

**12-**Musette Mohamed Said et al, **Regards critiques sur les jeunes et la santé en Algérie**, CREAD, Alger, 2004.

# عدم التيقن الطبي من منظور فلسفة الطب

د/ عبدالحليم بوهلال
أستاذ فلسفة العلوم والمنطق الرياضي
جامعة زيان عاشور الجلفة

**مقدمة:**

إن الاهتمام بالطب لم يكن وليد اليوم، ولا خاصية للحضارة الغربية المعاصرة، بل ظهر مع الإنسان، منذ أن ترجل على ظهر هذه البسيطة، فالحفاظ على صحته، وتخفيف الآلام وإزالة الأمراض عنه، استوجبت ميلاد هذا النوع من المعرفة والصنعة، فكان أن ظهر الأطباء عبر التاريخ، فلم تخلُ حضارة منهم، ولم تعدم إسهاماتهم في هذا المجال العلمي الحيوي، ففي بابل عُني بالطب البشري والبيطري، وفي مصر ازدهر التشريح والفسلجة، ومع الحضارة الإغريقية عمل **أبوقراط** على تحرير الطب من السحر والشعوذة، فأسس للعلمية في الطب. أما في الحضارة الإسلامية فقد برز **الرازي** و**عبداللطيف البغدادي** و**ابن النفيس** وغيرهم، بإسهاماتهم الطبية المبتكرة، وتطبيق المنهج العلمي الصارم، إذ نجح الأول في تطبيق علم البيئة في الطب، وبرع الثاني في علم العظام، واكتشف الثالث الدورة الدموية [1]، لتتسلم أوربا هذا التراث الطبي فتبدع فيه.

لكن ورغم ما توصل إليه الطب من تقدم، خاصة في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن، إلا أنه لا يزال موضع نقاش بين الأطباء أنفسهم، وفلاسفة العلم، حول مفاهيمه، وطرائقه في التشخيص والعلاج، وحول علاقته بالفلسفة والأخلاق، وحول مسألة اليقين الطبي، فما هو الطب؟ وما هي فلسفته؟ وهل تحقق اليقين في الطب؟

**العرض:**

يتناول علم الطب كموضوع له تشخيص المرض ثم العمل على إيجاد الدواء المناسب له، فالطب يحوز على خصائص العلم، من حيث هو نظري وتطبيقي في نفس الوقت. فلأنه يسعى جاهدا من أجل فهم الإنسان سواء كان سويا أم مريضا، بغية وقايته من المرض ابتداء، ومحاولة شفاء من وقع فيه، ذلك أن الصحة، والتي تعرفها منظمة الصحة العالمية على أنها حالة من الرفاه الكامل الطبيعي العقلي والاجتماعي، وأن الصحة صفة ظاهرية تماثل أي

[1] محمد سليم صالح وعبد الرحيم عشير، **علم حياة الإنسان**، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1986، ص 16- 17.

صفة ظاهرية أخرى تتضمن التعامل مع الطراز الجيني والبيئة[2]، يبقى الحفاظ عليها من أولويات الطب. معتمدا في ذلك على ما تمده له العلوم الأخرى من مساعدة، كالفيزياء والكيمياء الحيوية وعلم التشريح وعلم الأحياء، فهو نظري. ولأن الطبيب فيه يستعمل التقنيات المختلفة والمتعلقة بالتشخيص والعلاج، فهو تطبيقي[3].

ويسلك الطبيب أثناء تشخيص المرض عدة مناهج، إذ يستخدم منهج الاستقراء عندما يلاحظ مريضه فيفحصه، فيفترض علته، معتمدا في ذلك على خبرته ومهارته، فيخلص في الأخير إلى تحديد العلاج المناسب. كما يكون قد استعان بمنهج الاستبطان، فيسأل المريض عن ألمه ومكانه من جسده، وأوقاته، ولأنه قد لا يوفق في عمليتي التشخيص والعلاج، فتجده مضطرا إلى استعمال طريقة المحاولة والخطإ، فيعمل على كشف أسباب الخطإ فيتجلى أمام ناظريه الصواب.

أما فلسفة الطب، فتهتم أساسا بتحديد المفاهيم المتداولة في عالم الطبيب والمريض، كالصحة والمرض وغيرهما. وذلك من أجل فهم معانيها بدقة. كما تهتم بما يسمى بالأخلاق الطبية، حيث تعمل على تحليل ما يكونه الطبيب من أفكار حول مريضه، باحثة عن العلاقة المثلى التي ينبغي أن تسود بينهما، كما تتناول بالنقد كل ما قد ينجم من مشاكل أخلاقية عن استخدام تقنيات التكنولوجيا المبتكرة، ومثال ذلك ما نتج عن تطبيق الهندسة الوراثية والإخصاب الصناعي وأطفال الأنابيب[4]، وأخيرا تنظر في المكانة التي ينبغي أن ينالها المريض، إذ يجب أن تبقي على إنسانيته، فتحفظ له كرامته، لذلك تجدها تناقش ما ترتب عن ذلك من مشكلات مثل ما يسمى بالموت الرحيم. كما تقوم بفحص ما توصل إليه الطب من نتائج، بغية إصدار الحكم المناسب حول مدى موضوعيتها ويقينيتها .

إن مشكلة اليقين في الطب، تعتبر من أهم المسائل التي توقف فيلسوف الطب عندها فاحصا ومناقشا، كون القضية تتعلق بمصير الإنسان، فحياة المريض مرتبطة بمدى نجاح التشخيص وملاءمة العلاج، إذ يلقي المريض نفسه بين يدي الطبيب مستسلما، واثقا، لا يناقش، مطبقا كل الأوامر، فتصبح مسؤولية الطبيب حينئذ أعظم.

إن تأمل الطب علما وممارسة، ثم فحص الوضعية النفسية والاجتماعية للطبيب والمريض في ظل التطور الهائل الذي لحق بهذا العلم وبالمجتمع ككل، يجعلنا لا نتردد في الحديث حول

---

[2] المرجع السابق، ص539.

[3] أحمد محمود صبحي ومحمود فهمي زيدان، **في فلسفة الطب**، دار النهضة العربية، ب ط، بيروت، 1993، ص121.

[4] المرجع السابق، ص123.

غياب اليقين في الطب، بل أن نقر بهذه الحقيقة، إذا ما أردنا أن نتجنب بعض آثار هذه المشكلة، فنبحث وبشكل دائم عن التصحيح، يقول **رينيه فوكس(F. René)** عنها: "**وهي مسائل ذات طبيعة موقفية وفلسفية، مثلما هي ذات طبيعة معرفية وعملية. ولعل من أهم تلك المسائل، كما يشهد بذلك أجيال من طلبة الطب، هي تعلم الإقرار بالحضور الدائم للشعور بعدم التيقن في مجال الطب**"[5].

وما يثبت عدم التيقن الطبي، هو قصور الأسس المعتمدة في التشخيص والعلاج، إذ نجد أنفسنا أمام نظريتين في الطب، الأولى، وتسمى بالنظرية الآلية أو الميكانيكية، يقول عنها **كينو**(L. Kuénot)*: "**إن هذه النظرية الآلية هي في جوهرها مناهضة للغائية، وباطنها الميتافيزيقي، هو (الواحدية الهايكلية) التي هي فلسفة مادية للوحدة، وترى أن الانسان الذي هو قسم من الأشياء المتطورة يستطيع بعقله أن يفهم العالم فهما شاملا**"[6]، حيث تعتقد أن الإنسان مجرد جسم، يتألف من أعضاء وأنسجة وشرايين، وأن لكل عضو وظيفة محددة، ومستقلة عن باقي وظائف الأعضاء المتبقية، لذلك على المعالج أن يهتم فقط بالعضو المريض. إذ بمقدوره معرفة الكيفية التي يعمل بها العضو، مما يجعل أمر تفسيره أمرا ممكنا، على أساس أن الظواهر الحية تخضع لمبدإ الحتمية، وهو نفس المبدإ الذي تخضع له الظواهر الجامدة، يقول **كلود برنارد**( Claude Bernard)** : "**إلا أنه يجب أن تكون هناك حتمية في الظواهر الحيوية تتحكم فيها، وإلا كانت قوة عمياء لا قانون لها وهذا أمر غير ممكن. ومن هنا ينتج أن ظواهر الحياة ليس لها قوانينها الخاصة بها**"[7].

إن الطبيب، ووفقا لهذه النظرية، لا يبالي بشعور المريض أثناء العلاج، إذ لا يهتم بالآلام التي قد يحس بها، حيث يغفل تماما أنه أمام إنسان يحس ويشعر، وكل ما يهمه فقط هو وصف الدواء أو إجراء العملية الجراحية، إنه يستبعد تماما ذاتية المريض أثناء عمله التشخيصي والعلاجي[8].

---

[5] رينيه. س. فوكس، **التعليم الطبي والأخلاق الحيوية**، ترجمة: عاطف أحمد، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت العدد102، أكتوبر 2000، ص150.

* ل كينو(1886- 1951)، عالم بيولوجي فرنسي.

[6] L. Kuénot : **Invention et Finalité en Biologie**, Flammarion, Paris ,1941 .P.41

** كلود برنارد، طبيبي فرنسي، من أنصار التفسير الحتمي في البيولوجيا، يعتبر أول من أدخل المنهج التجريبي في الطب.

[7] Claude Bernard : **Introduction à L'étude de La médecine Expérimentale**, Garnier-Flammarion, Paris,1966,P109

[8] أحمد محمود صبحي ومحمود فهمي زيدان، **في فلسفة الطب**، (مرجع سابق)، ص132.

واضح أن النظرية الآلية لا يمكن لها أن تصمد أمام النقد الإبستمولوجي، فهي تتناقض وطبيعة الإنسان عندما اعتبرته مجرد آلة جامدة ميتة، في حين أنه يتمتع بالحياة والشعور، ثم إنها أهملت ظروف الجسم ككل، فقد يُحدث الدواء أعراضا مضرة بوظائف الأعضاء الأخرى، كما أن الحالة المرضية قد تكون متعلقة بحالات المريض النفسية، وظروفه الاجتماعية. مما يجعل إهمال هذه الحقيقة من طرف الطبيب يبعده عن معرفة علة المرض، يقول **ماكس بيروتز** *** **(Max Perutz)**: "**ولقد حولت خطوات التقدم الواسعة، التي تحققت في السنوات الخمسين الأخيرة الماضية، تعليم الطب نحو التأكيد على الأساليب العلمية للتشخيص والمعالجة. وفي بعض الأحيان نحو إهمال العلاقة الشخصية بين الطبيب والمريض التي كانت موجودة من قبل، فكانت النتيجة أن الأطباء يمكن أن يشخصوا المرض، ولكنهم يفشلون في اكتشاف السبب الذي لا يمكن أن تكشف عنه سوى معرفة المريض الشخصية**"[9]، ثم إن تخفيف الآلام عن المرضى هو من أولويات الطبيب، وهذا ما يسعى إليه بالفعل الطب، إذ نجد أثناء العمليات الجراحية يخضع المريض لعمليات التخدير الجزئية أو الكلية، من أجل أن يتجنب الشعور بالألم .

أما الثانية، وتسمى بالنظرية التكاملية، فيتزعمها الطبيب الفيلسوف **ليدرمان** ( E.K. Ledermann)، لا تعتبر الإنسان مجرد آلة معقدة، كما ترفض أن تكون وظائف أعضاء جسمه مستقلة عن بعضها البعض، بل إن الجسم يعمل في تناسق وانسجام، ذلك أن أعضاءه مرتبطة ارتباطا غائيا، من أجل تحقيق غاية واحدة هي استمرار الحياة، فالتنفس مثلا تحكمه منبهات كيماوية بفعل كميات من الأوكسجين وثاني أوكسيد الكربون، كما تتحكم في ظاهرة التنفس منبهات عصبية تنشأ عن المنبه التائه، الذي ينظم عمق التنفس، وهذه المنبهات متكاملة ومرتبطة داخليا، كما أن التنفس يتأثر بالحالات النفسية للإنسان[10]، وتدعو هذه النظرية إلى تخفيف الآلام عن المريض، إنها تتناول جسم المريض الحي ككل بالدراسة، على أساس أن الوظائف الحيوية تعمل مع بعض، مما يجعل الطبيب أثناء التشخيص لا يهتم بالعضو المريض فقط، بل ينظر إلى الجسم ككل، واضعا في اعتباره أن الواقعة النفسية كما تؤثر في الواقعة الجسمية، فإنها تتأثر بهذه الأخيرة أيضا.

*** ماكس بيروتز، ولد عام1975، عالم كيمياء ألماني، اكتشف بنية ووظيفة خضاب الدم(الهيموغلوبين)،فتحصل نتيجة ذلك على جائزة نوبل عام 1962.

[9] ماكس بيروتز، **ضرورة العلم**، ترجمة وائل أتاسي وبسام معصراني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة العدد 245، الكويت، 1999. ص89.

[10] أحمد محمود صبحي ومحمود فهمي زيدان، **في فلسفة الطب**،(مرجع سابق)، ص135.

إن هـذه النظريـة، وإن تجـاوزت نقـائص الأولى، إلا أنهـا تبقـى قاصـرة، كونهـا لا تهـتم بمحيطه الاجتماعي، مما يجعل تحقيق اليقين المطلوب في الطب معلقا، لذلك لا بد من نظرية ثالثة، تضع في اعتبارها ظروف المريض المحيطة به، على أساس أن الجوانب العضوية والنفسية والاجتماعية متفاعلة فيما بينها، والإحاطة بها تعين الطبيب على النجاح في عمله. فتخفف الآلام التي يشعر بها المريض، أو تزيلها، يقول **ألكسيس كاريل**[****]: **"ففي الفسيولوجيا، والصحة، والطب كما في دراسة التعليم والاقتصاد السياسي والاجتماعي انهمك العلماء انهماكا شديدا في النواحي العضوية والأخلاط والجانب العقلي للإنسان، ولكنهم لم يقفوا أي قدر كبير من الاهتمام لتكوينه العقلي المؤثر، وحياته الداخلية، وأخلاقه، ومطالبه الدينية، والعلاقات الوثيقة العامة بين وجوه النشاط العضوي والفسيولوجي، والعلاقات الوثيقة بين الفرد وبيئته العقلية والروحية، فلا مناص إذن من إحداث تغيير أساسي"**[(11)].

هذا وقد تنبهت أغلب المدارس الطبية في الولايات الأمريكية المتحدة لذلك، فأصبحت تعتمد على المبحث البيئي والمسمى بالأخلاق الحيوية (Bioéthiques)، بغية إيجاد تكامل بين الطب والعلوم الاجتماعية[(12)]، وقد ظهر مصطلح الأخلاق الحيوية مع نهاية الستينات من القرن العشرين، نتيجة مشاكل نجمت عن التطورات العلمية والتكنولوجية، كالإجهاض والعلاج الجيني وإحلال الأعضاء أي زرع الأعضاء والأعضاء الاصطناعية والموت الرحيم[(13)]، لذلك فإن القادرين على فهم المريض، هم فقط أولئك الذين يعرفونه كأجزاء ووحدة من جميع جوانبه التشريحية والفسيولوجية والعقلية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية.

ومن أسباب عدم التيقن الطبي، جهلنا التام بطبيعة الحياة، فالطب المعاصر يثبت أننا نكاد لا نعرف شيئا عن ماهية العلاقات الموجودة بين الهيكل العظمي والأعضاء ووجوه النشاط العقلي الروحي، فنحن نجهل الأسباب التي تحدث التوازن العصبي ومقاومة التعب والكفاح ضد الأمراض[(14)]، وهذا ما يجعل مشكلة المرض ما زالت بعيدة عن الحل، على الرغم من كل هذه الانتصارات الطبية الباهرة التي نشاهدها اليوم، يقول **ألكسيس كاريل: "وواقع الأمر أن جهلنا مطبق. فأغلب الأسئلة التي يلقيها على أنفسهم أولئك الذين يدرسون**

---

[****] ألكسيس كاريل (1873- 1944)،طبيب جراح فرنسي، نال جائزة نوبل عام 1912، من أشهر كتبه: " الإنسان ذلك المجهول"

[(11)] ألكسيس كاريل، **الإنسان ذلك المجهول**، ترجمة: شفيق أسعد جميل، مكتبة المعارف، ط3، بيروت، 1980، ص ص 57- 58.

[(12)] رينيه. س. فوكس، **التعليم الطبي والأخلاق الحيوية**،(مرجع سابق)، ص140.

[(13)] المرجع السابق، ص144.

[(14)] ألكسيس كاريل، **الإنسان ذلك المجهول**،(مرجع سابق)، ص18.

**الجنس البشري تظل بلا جواب، لأن هناك مناطق غير محددة في دنيانا ما زالت غير معروفة".**[15] فرغم تطور علمي الطب والأحياء، إلا أننا لا نزال عاجزين عن الإحاطة بحقيقة جسم الإنسان الحي، مما يجعل كل اكتشاف جديد لطريق علاج أو دواء، أمرا معرضا للتفنيد، ما دام سر حركة الجسم ليس في متناول فهمنا، فالحياة تتجاوز حدود المكان والزمان، فلا يبقى أمامنا إلا أن نعمل بنصيحة **نيلز بور******* **(N.Bohr)** التي تنص على: "**وفي هذه الحالة فإن وجود الحياة يجب أن يعتبر حادثا أوليا لا سبيل إلى تفسيره. أي يؤخذ كنقطة انطلاق في البيولوجيا، تماما مثل ما أن كوانتوم العمل الذي يظهر كعنصر لا معقول في الميكانيكا الكلاسيكية**"[16].

ثم إن علم الطب، وفي غياب معرفة كاملة بحقيقة هذا الكائن الحي، يصبح سيره مترددا، إذ تجده دائما يراجع خطواته، فإن تقدم خطوة تراجع خطوات إلى الوراء، فتنقص الموضوعية فيه، ولا يبقى إلا الاعتماد على موهبة المعالج، وخير دليل على ذلك بقاء الكثير من الأمراض مجهولة العلل، واكتشاف بعض العلاجات في ظروف غير ملائمة، توقفت على التكوين النفسي والعقلي والعلمي للطبيب، ومثال ذالك ما حدث مع **باستور** واكتشافه، يقول **ألكسيس كاريل:** "**ومن الواضح أن العلم لا يتبع أية خطة علمية، وإنما يتطور اعتباطا، ويتوقف تقدمه على الظروف العرضية، كولادة رجال يتمتعون بالنبوغ، وتكوين عقولهم والاتجاه الذي يتخذه حب استطلاعهم**".[17]

وما يجعل بلوغ اليقين في الطب بعيد المنال أيضا، هو فكرة التخصص، ذلك أن وظائف أعضاء الجسم تعمل في انسجام وتكامل، بل إن بقاء الإنسان حيا متوقف على هذا التفاعل التكاملي، ثم إن هذا الجانب الجسمي من شخصيته، مرتبط بشكل وثيق بجوانبه الأخرى، كالنفسية والاجتماعية والميتافيزيقية، فإذا ما تخصص طبيب في وظيفة عضو ما، وغابت عنه حقيقة باقي الأعضاء، كان تشخصيه، ثم علاجه، ناقصا، ويزداد هذا القصور بإهمال آثار الجوانب النفسية والاجتماعية والميتافيزيقية على المريض، فالطب يشكل حلقة متكاملة لا يجوز تجزئتها[18]، مثله كمثل الكون الذي هو حلقة متصلة أيضا، لا يقف على حقيقته إلا

---

[15] المرجع السابق، ص17.

***** نيلز بور(1885- 1962)، فيزيائي دنماركي، نال جائزة نوبل سنة1922، وضع أنموذجا للذرة وطور نظرية الكم، من مؤلفاته:" الفيزياء الذرية والمعرفة البشرية".

[16] F.Jacob **: La logique Du vivant** , Gallimard, Paris.1970,P.265.

[17] ألكسيس كاريل، **الإنسان ذلك المجهول**، (مرجع سابق)، ص37.

[18] مجموعة من المؤلفين، **الموسوعة الطبية الميسرة (ميراك- التشخيص والمعالجة)** ج1، ترجمة حسان أحمد قمحية، تقديم مفيد جوخدار، المركز التقني المعاصر- دهر ابن النفيس، ط1، دمشق، 1995، المقدمة.

من أحاط بجميع أجزاء هذه الحلقة، يقول **ألكسيس كاريل**: "**وكذلك فإن الإفراط في تخصص الأطباء يسبب ضررا أكثر، ذلك لأن الطب قد قسم الإنسان المريض إلى أجزاء صغيرة لكل جزء منها أخصائي. فحينما يبدأ أحد الأطباء حياته العملية بالتخصص في دراسة عضو صغير في الجسم، فإن معلوماته عن بقية أجزاء الجسم تصبح أولية حتى يصبح عاجزا عن فهم هذه الأجزاء بما فيها العضو الذي تخصص فيه**".[19]

ثم إن محاولة فهم الإنسان من خلال تشريح جثته وهو ميت، لن تملك معرفته الناجمة عن هذا الفعل أي قيمة يقينية، ومرد ذلك الاختلاف الكبير الحاصل بين تركيبة ووظيفة الجسم الحي، ومكونات الجسم الميت الذي فقد الوظيفة بفقدان الحياة، والذي لن يلبث أن ينحل، فهذه المحاولة قد تضلل أكثر مما تنير الطريق، يقول **ألكسيس كاريل**: "**ليس في استطاعة الإنسان أن يفهم الكائن الحي بدراسة جسم ميت لأن أنسجة الجثة الهامدة تكون قد جردت من الدم الذي يدور فيها كذا من وظائفها. وحقيقة الأمر أن العضو الذي يفصل من وسيطه المغذي يعتبر لا وجود له على الإطلاق**".[20]

ومن جهة أخرى، فإن انحراف البحث الطبي عن مساره، وربط هذا المجال الحيوي بالتجارة، تحت ضغط شيوع الفكر المادي، تحول بموجبه كثير من الأطباء إلى تجار، همهم الأول جمع المال على حساب صحة المريض، فلم يعد التشخيص الجيد والعلاج الناجح هدفا، فأصبح المريض سلعة، تخضع إلى قوانين السوق، فترتبت عن ذلك مشاكل صحية وأخلاقية واجتماعية جمة، فكثرت الأخطاء الطبية، وظهرت عيادات الإجهاض، وانتشر بيع الأعضاء، فلم يعد هناك حديث عن مدى اليقين في التشخيص أو العلاج، يقول **رينيه فوكس**: "**حيث إن التغيرات في العلوم الطبية، والتكنولوجيا والممارسة وما أحاط بها من أحوال اجتماعية وثقافية، ساهمت كلها في ظهور تجليات جديدة لعدم التيقن الطبي، كما أدت من بعض الجوانب إلى زيادة أو تعقيد أنماط قديمة من عدم التيقن**".[21]

وتعتبر الثورة البيولوجية وما نجم عنها من أسباب عدم التيقن الطبي، فرغم اكتشاف البنية ثنائية الحلزون ذاتية الاكتمال لل A.D.N أو ما يسمى بالحامض الريبي المنقوص الأوكسجين، ثم ظهور البيولوجيا الخلوية والجزيئية الجديدة، إلا أن هذه التطورات لا تكشف لا زمان ولا مدى تقدم الطب، بل لا يوجد ما يؤكد أن ذلك سيحدث فعلا، خاصة وأن أمراضا معدية قديمة بدأت في الظهور من جديد، يقول **رينيه فوكس**: "**فاختبارات الوراثة**

---

[19] ألكسيس كاريل، **الإنسان ذلك المجهول**، (مرجع سابق)، ص61.

[20] المرجع السابق، ص87.

[21] رينيه. س. فوكس، **التعليم الطبي والأخلاق الحيوية**، (مرجع سابق)، ص150.

**الجزيئية ما زالت في طفولتها، ولم تثبت أي من محاولات العلاج بالهندسة الوراثية نجاحها بعد، وثمة هوة غير قابلة للعبور قائمة بين المعارف الجزيئية والوراثية التي تحققت، وبين المستوى الطائفي والباثوفسيولوجي (علم اختلال وظائف الأعضاء) الذي يتعامل معه الطب الإكلينيكي. كذلك فإن ظهور أمراض معدية معينة وعودة أقدمها وهي العملية التي أصبحت لافتة منذ ظهور وانتشار مرض الإيدز، شكل مصدرا رئيسا آخر لعدم التيقن الطبي من الطرازين القديم والجديد معا".**[22]

ثم إنه كلما زادت دقة وسائل التشخيص والعلاج، أصبحت أكثر خطورة، إذ ترتب عنها آثار جانبية خطيرة جدا، لم يتوقعها الأطباء، كما لم يتمكنوا من تجنبها، غدا مصدرا آخر من مصادر عدم التيقن الطبي[23].

هذا بالإضافة إلى أن هناك من يشكك في التقارير الطبية التي ترد معلنة عن أدلة تزعم أن الطب المعاصر في أزهى أوقاته، كونها لم تتساءل حول مصداقية هذه التقارير، ومن هو الذي يملك فعلا الحق في الحكم على أدلتها بأنها كافية، وما هي أفضل السبل لفهم ووصف الحكم الإكلينيكي السليم، ولعل الجدل الأخير الذي وقع حول مرض أنفلونزا الخنازير وعلاجه خير دليل على ذلك، يقول **رينيه فوكس**: **"والطب المبني على الأدلة وما يدور حاليا من جدال حول قيمته وحدوده إنما يشير إلى حالة عدم التيقن المعرفي التي تسود أجواء الطب المعاصر".**[24]

ثم إن الهندسة الوراثية التي تهتم بدراسة التركيب الوراثي للكائنات الحية بغية الوقوف على القوانين التي تتحكم في الصفات الوراثية، وذلك من أجل تعديلها أو إصلاح عيوبها، وهذا ما يسمى بالجينوم البشري[25]، لا تزال في مهدها، تجهل ماهية الكائن الحي، ومتعثرة في تقدم بحثها، فإن وصلت إلى بعض النتائج القليلة جدا، فإنها تكون قد أهدرت الكثير من حياة بعض الكائنات موضع التجربة، والأكثر من الوقت والمال، بل وأفرزت صراعا مع الدين والأخلاق، مما يجعل هذه الهندسة بعيدة عن اليقين، جعلت **ماري ويكسلر**، وهي واحدة من علمائها تقر قائلة: **"وعلى الرغم من أنني أحس بأن هذه الفجوة، التي لا نملك إزاءها سوى**

---

[22] المرجع السابق، ص ص 150- 151.

[23] المرجع السابق، ص 151.

[24] المرجع السابق، نفس الموضع.

[25] فتيحة زرداوي، **وقع تطور العلوم الطبية على الأخلاق**، ضمن كتاب: **الفلسفة وقضايا العصر**، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، ط1، الجزائر، 2008.ص 187.

**التنبؤ لا الوقاية، ستكون في غاية الصعوبة – إذ سترهق نظما طبية واجتماعية واقتصادية تقع بالفعل تحت ضغط خطير من قبل أن يظهر مشروع الجينوم البشري-** "[26].

وما يثبت عدم التيقن الطبي هو أنه، ورغم تطور الطب إلا أنه لم يجد أدوية نوعية لمعظم الفيروسات[27]، وإن وجد لقحات نوعية لبعضها فقط. وها هي الموسوعة الطبية الميسرة تقر بذلك: "**غالبا ما تستخدم العوامل المضادة للجراثيم من دون استطباب حقيقي مشروع Valid Indication (كما هي الحال في الأمراض الحموية)، تُستخدم بشكل غير مناسب، فلا تعطي سوى نتائج سريرية واهية. ومن أكثر هذه الأخطاء معالجة الحمى، التي قد لا تكون بالضرورة ناجمة عن خمج جرثومي**".[28]

وتكمن أسباب الخطر في الإصابة بالفيروسات في كونها أكثر الكائنات الحية تعرضا لحدوث الطفرات لبساطتها، مما يجعل تكون أنواع جديدة لها لدى المصاب أمرا قائما، ثم إنها تتميز بسرعة التكاثر لسهولة نسخ A.D.N أو A.R.N المتمم، فيزداد عدد الفيروسات، ثم إنه عند الإصابة بعدة أنواع من الفيروسات، فإنه ينشأ عن ذلك تراكيب وراثية جديدة، فتظهر سلالات فيروسية جديدة، فيزداد الخطر لدى المصاب، كما أن معظم الفيروسات تضعف المناعة وقد تعطلها، مثل فيروسات الإيدز، كما أن بعضها يسرع في الانقسام الخلوي، فتحدث الأورام، مثل فيروسات الثآليل، ثم إنها تستطيع اختراق الحاجز المشيمي لدى الحامل، فيتأثر الجنين سلبا، وهناك آثار أخرى خطيرة للفيروسات[29].

## الخاتمة:

نستطيع أن نقول في الأخير، إنه رغم تطور الطب، إلا أنه لا يزال طفلا ينمو متعلما، يسلك طريقة المحاولة والخطإ، وإنه لعمري مسلك خطير، لأنه يحاول في الإنسان، وكل خطإ قد يقتله، لذلك كان لا بد أن يقر الأطباء بهذه الحقيقة، فلا يقين متحقق، مما يستوجب البحث عن مصادر أخرى للمعرفة الطبية، ثم لا بد أن يكون الطبيب فاضلا، فيكون فيلسوفا على حد تعبير **جالينوس**.

---

[26] ماري ويكسلر، **الاستبصار والحيطة: ترجيعات من مشروع الجينوم البشري**، ضمن كتاب: **الشفرة الوراثية للإنسان**، تحرير: دانييل كيقلس وليروي هود، ترجمة: أحمد مستجير، سلسلة عالم المعرفة، العدد217، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، يناير 1997، ص266.

[27] محي الدين طالو العلبي، **الإيدز والأمراض الجنسية**، دار الهدى، ط2، عين مليلة، الجزائر، 1989، ص40.

[28] مجموعة من المؤلفين، **الموسوعة الطبية الميسرة (ميراك- التشخيص والمعالجة)** ج1، (مرجع سابق)، ص49.

[29] محي الدين طالو العلبي، **الإيدز والأمراض الجنسية**، (مرجع سابق)، ص ص 39- 40.

## المصادر والمراجع بالعربية:

1/ أحمد محمود صبحي ومحمود فهمي زيدان، **في فلسفة الطب**، دار النهضة العربية، ب ط، بيروت، 1993.

2/ ألكسيس كاريل، **الإنسان ذلك المجهول**، ترجمة: شفيق أسعد جميل، مكتبة المعارف، ط3، بيروت، 1980.

3/ رينيه. س. فوكس، **التعليم الطبي والأخلاق الحيوية**، ترجمة: عاطف أحمد، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت العدد102، أكتوبر 2000.

4/ فتيحة زرداوي، **وقع تطور العلوم الطبية على الأخلاق**، ضمن كتاب: **الفلسفة وقضايا العصر**، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، ط1، الجزائر، 2008.

5/ ماري ويكسلر، **الاستبصار والحيطة: ترجيعات من مشروع الجينوم البشري**، ضمن كتاب: **الشفرة الوراثية للإنسان**، تحرير: دانييل كيقلس وليروي هود، ترجمة: أحمد مستجير، سلسلة عالم المعرفة، العدد217، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، يناير 1997.

6/ ماكس بيروتز، **ضرورة العلم**، ترجمة وائل أتاسي وبسام معصراني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة العدد 245، الكويت، 1999.

7/ محمد سليم صالح وعبدالرحيم عشير، **علم حياة الانسان**، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1986.

8/ محي الدين طالو العلبي، **الإيدز والأمراض الجنسية**، دار الهدى، ط2، عين مليلة، الجزائر، 1989.

9/ مجموعة من المؤلفين، **الموسوعة الطبية الميسرة (ميراك- التشخيص والمعالجة)** ج1، ترجمة حسان أحمد قمحية، تقديم مفيد جوخدار، المركز التقني المعاصر- دهر ابن النفيس، ط1، دمشق، 1995.

## المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1/ Claude Bernard : **Introduction à L'étude de La médecine Expérimentale**, Garnier-Flammarion, Paris. 1966.

2/ F. Jacob **: La logique Du vivant** , Gallimard, Paris. 1970.

3/ L. Kuénot : **Invention et Finalité en Biologie**, Flammarion , Paris ,1941 .

# واقع البحث النفسي والتربوي في الجزائر

## دراسة سوسيو – نفسية بمستشفى مصطفى باشا الجامعي

أ/ محسن عبد النور
جامعة بجاية
قسم علم الاجتماع

**مدخل:**

تندرج هذه الدراسة في محور "واقع البحث النفسي والتربوي في الجزائر" وهي تخص الأطفال المصابين بالسرطان وتفاعلهم مع الوسط الأسري ومع النظام الطبي الخاص بالمستشفى، حيث شملت الدراسة 29 حالة مصابة بالسرطان تتنوع ما بين الذكور والإناث كما تتنوع أيضا من حيث نوع الإصابة. أما سن الحالات فمر على استشفائها مدة معينة وهو ما ساعدنا على الكشف عن خصوصيات الحياة النفسية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال داخل المستشفى.

ومن بين التقنيات التي استخدمناها في هذه الدراسة نجد الاختبارات الإسقاطية النفسية حيث نهدف من وراء استخدام هذه التقنية إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات الميدانية والتي تساعدنا لا محالة في تقديم تحليل نفسي اجتماعي لوضعية الأطفال المصابين بالسرطان بالجزائر.

**1- أسباب اختيار الموضوع:**

إن التلقائية في اختيار دراسة المواضيع ليست من سمات ومميزات البحوث والدراسات العلمية وإنما هي الرغبة في اكتشاف المجهول وتقديم الجديد وإفادة الآخرين، وانطلاقا من هذا المبدإ العام جاءت محاولتنا هذه للتعريف بالخصائص والمميزات الأساسية لاستخدام الإسقاطية في البحوث الميدانية.

- الرغبة في إبراز أهمية علم النفس وعلم الاجتماع باعتبارهما قادرين على تقديم الكثير للعلوم الأخرى وخاصة الطب وذلك نظرا للعلاقة التكاملية التي تربط بين جميع العلوم.

- التزايد المستمر في الإصابة بمرض السرطان في الجزائر وخاصة عند الأطفال جعلنا نجتهد ونقدم دراسة اجتماعية لهؤلاء المصابين وهذا طبعا في ظل قلة هذا النوع من الدراسات.

2- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

- **الطفولة:** يشير مفهومها إلى تلك المرحلة المبكرة من حياة الإنسان ويعد الطفل في هذه المرحلة دائما في حالة اعتماد واضح على المحيطين به وهو الطرف المستجيب لعمليات التفاعل الاجتماعي والتي يزود عن طريقها بأساليب التنشئة الاجتماعية (د. إبراهيم مرعي، 1999، ص.121)

**التعريف الإجرائي:** الطفولة هي أول مراحل حياة الفرد وخلالها يلقن جميع أنواع الحياة النفسية، الانفعالية، العلائقية، الاجتماعية.

- **السرطان:** يعني مجموع الأمراض التي تتميز بالنمو الفوضوي وغير المنضبط للخلايا والتي تصبح فيما بعد أوراما تغزو الأنسجة الطبيعية وتدمرها وهنا تحدث عملية النمو الانبثاثي، أي انتقال المرض إلى أعضاء أخرى من الجسم عن طريق الدم أو عن طريق الجهاز اللمفاوي. وهذا ما نطلق عليه اسم الأورام الخبيثة (مالكوم شوارتز، 1992، ص.81).

**التعريف الإجرائي:** السرطان هو المرض الخبيث القادر على تدمير الخلايا والأنسجة الطبيعية الخاصة بالإنسان، وهذا صعب التحكم في انبثاثاته.

- **الاستشفاء:** هو المكوث بالمستشفى لغرض العلاج لمدة معينة وقد أعطى له "سبيتز" "Spitz" مفهوما مرضيا يدل على الاضطرابات الناتجة عن الحرمان العاطفي بالنسبة للطفل وذلك بسبب الانفصال عن الأم أو عن البديل عنها (Pequignot-Henri,1976,p.74)

**التعريف الإجرائي:** الاستشفاء هو مكوث الطفل في المستشفى بغرض تلقى العلاج ومن أجل الوصول إلى هدف الاستشفاء، مدى قصيرا، أو طويلا، وهذا راجع إلى طبيعة المرض الذي يصاب به الطفل.

- **الآليات الدفاعية:** عمليات نفسية لا شعورية يستخدمها الأنا للسيطرة على أي تغيير في الطاقات النفسية والذي من شأنه أن يعرض سلامة الفرد السيكولوجية إلى الخطر (. خير الله عصار، 1984، ص.52)

- **التعريف الإجرائي:** الآليات الدفاعية هي مجمل ردود الأفعال التي تصدر من عند الفرد وذلك من اجل مواجهة المواقف التي يتعرض لها الغرض منها على العموم هو التخفيف من حدة الضغوط والمشاكل النفسية.

3- **الإشكالية:**

يشير مفهوم الإسقاط في الاختبارات الإسقاطية في علم النفس إلى كل ما يضيفه الشخص على المعطيات المبهمة والغامضة لهذه الاختبارات والتي يحددها بناؤه النفسي سواء من حيث الدلالة

أم من حيث المعنى، وبذلك يمكن للأخصائي النفسي أن يتوصل وعن طريق تطبيق هذه الاختبارات إلى الكشف عن السمات النفسية المميزة للفحوص (كارين ماكوفر، 1987، ص.06)

وانطلاقا من هذا التقييم لا بأس أن نطرح التساؤلات الآتية:

- في ماذا تتجسد أهمية الرسومات الإسقاطية في البحوث الميدانية؟

- هل استخدام الرسومات الإسقاطية ولوحدها كافية للباحث ليتوصل عن طريقها إلى نتائج موضوعية لبحثه؟

- إلى أي مدى يمكننا أن نثبت صحة أو نفي هذا القول؟

**"إن استخدام الرسومات الإسقاطية يبقى حكرا على الاخصائيين النفسائيين".**

**4- تعريف الاختبارات الإسقاطية النفسية:**

- **الاختبارات الإسقاطية:** هي عبارة عن موقف مثير (كل شكل أو صورة) يتميز بأعلى درجة من الغموض فيستجيب استجابة يستطيع من خلالها الفاحص اكتشاف جوانب مختلفة من شخصية المبحوث وهكذا يصبح الموقف المثير في الاختبارات الإسقاطية، عبارة عن ستار يسقط عليه المفحوص حياته الداخلية (عطوف محمود ياسين، 1981، ص.40)

**أ- تعريف اختبار الشجرة:** لقد أنجز هذا الاختبار من طرف روني ستورا René Stora وهو الأقرب إلى الاستعمال في الوطن العربي حيث إنه اختبار إسقاطي يعتمد على الورقة والقلم وتقدم إلى المفحوص ورقة بدون خطوط لأن الخطوط تساعده وتوقظه عند عملية الإسقاط، ونطلب منه أن يرسم شجرة، ما عدا شجرة الحوامض بالنسبة لسكان شمال الجزائر، وتقص شجرة النخيل بالنسبة لسكان الجنوب لأنهما من الأشجار الشائعة، أما بالنسبة لسكان أوروبا فتقص شجرة الصنوبر، وعندما ينتهي من الرسم نكتب اسمه، جنسه، سنه، وتاريخ إجراء الاختبار على ظهر الورقة، ثم نقدم له أخرى ونطلب منه رسم شجرة ثانية غير الشجرة السابقة. وعندما ينتهي نضع أيضا على ظهرها المعلومات وبعدها نقدم له ورقة ثالثة ونطلب منه أن يرسم شجرة لا يمكن أن يكون لها وجود على أرض الواقع (خيالية)، ويتم بعد ذلك تحليل معطيات الاختبار على أساس أن (الشجرة الأولى هي الاجتماعية والثانية هي العائلية والثالثة هي الشخصية، ويعتمد التحليل على حمل الأشجار المرسومة موقعها من الورقة الجذع ، أعلى الشجرة الأغصان، وتحليل نوعية الخط من حيث الانحناء، التقطع الوضوح) (Anzieu. D Stora. R,1980;p. 308)

**ب- اختبار العائلة:** هو أيضا اختبار إسقاطي يعتمد على الورقة وقلم الرصاص (الورقة بدون خطوط) ويطلب من المفحوص أن يرسم (أية عائلة)، وعندما ينتهي من هذا الرسم يطلب

منه: ماذا جرى من قبل؟ وماذا يجري حاليا؟ وماذا سيجري فيما بعد؟ ونقول له هذه العائلة التي رسمتها سوف تحكي لنا تفاصيل علاقاتها، أين هم؟ وماذا يفعلون هنا؟ (Carman Louis.1992 ,p;19-20) كما نطلب أيضا منه توضيحات خاصة بالأشخاص الذين رسمهم من خلال الأسئلة التالية: عرف كل الأشخاص الذين رسمتهم بدءا بالأول (دوره في العائلة، جنسه وسنه)، من هو الأكثر لطفا؟ ومن هم أكثر سعادة؟ ومن هم أقلهم في ذلك؟ وما هي التفضيلات العائلية لبعضهم البعض؟ ثم بعد كل إجابة نطرح السؤال: لماذا؟ وبعدها نطلب منه أن يذكر لنا من يفضله هو في هذه العائلة، وأخيرا نقارن العائلة المرسومة بالعائلة الحقيقة.

**5- سير الدراسة ميدانيا:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على اختبارين إسقاطيين هما اختيار الشجرة واختبار العائلة وهما يساعدان على معرفة حياة المبحوثين النفسية وطبيعة العلاقات العائلية ومدى التجاوب مع المحيط وهذا ما يخدم أهداف الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ويرجع الهدف أيضا من اختيار هذين الاختبارين على وجه الخصوص إلى كونهما باستطاعة أي مبحوث القيام بهما وذلك راجع إلى إنجازهما الذي لا يتطلب سوى قلم رصاص وأوراق بيضاء كما لا يتطلب إنجازهما أي جهد عضلي أو فكري.

ولقد طبقنا هذين الاختبارين على الحالات التي مر على استشفائها مدة طويلة وذلك حتى نستطيع الكشف عن مدى تأثير هذا الاستشفاء على الجانب الانفعالي والاجتماعي والعلائقي للحالات كما يجب أن ننوه أيضا بأن معطيات ونتائج هذين الاختبارين قد دعمت أيضا بتصريحات الأمهات المرافقات لأبنائهن المصابين بالسرطان والمستخرجة بطبيعة الحال من المقابلات والسير الحياتية المرضية لهؤلاء الأطفال، كما دعمت أيضا بمعطيات شبكة الملاحظات اليومية وهذا فقط من أجل أن نقدم ملخصا عاما لكل حالة أجرت الاختبارين وذلك بغية الوصول إلى أهداف الدراسة العامة والعنصر القادم يبين لنا تفصيلات وظروف إجراء الاختبارين لحالة واحدة وهي نموذج عام للحالات المتبقية.

**6 - تقديم اختبار الشجرة للحالة:**

**6- 1. تطبيق الاختبار:** في بادئ الأمر تردد في إجراء الاختبار وادعى النوم وبعد الإلحاح عليه باشر في رسم الأشجار على الأوراق في الاتجاه الجانبي مع طلب الاستفسار عن الهدف من إجراء هذه الرسومات ولقد تميز رسم الشجرة الأولى بتباطؤ وثقل شديدين أما الشجرة الثانية والثالثة فلقد رسمهما بسهولة ولقد عبر كتابيا في الشجرة الثالثة.

- مدة رسم الاختبار 5 دقائق و3 ثا
- الشجرة الاجتماعية: اتجاه> و لقد دامت مدة الرسم 1 دقيقة و51 ثا.

- الشجرة العائلية: اتجاه > ولقد دامت مدة الرسم 1 دقيقة و43 ثا.
- الشجرة الشخصية: اتجاه > ولقد دامت مدة الرسم 1 دقيقة و29 ثا.

**6- 2. تحليل الاختبار:**

**أ- الشجرة الاجتماعية:** إن الجانب الاجتماعي يدل على أن الحالة: منتظم، مؤدب، ولديه الحاجة للانتماء إلى المحيط واتباع قوانينه كما لديه أيضا انعدام الأمن العاطفي والإحساس بالذنب وبالقلق (الشجرة في الوسط) ويتميز أيضا بالتردد والتغير ولديه موهبة الملاحظة والتحكم في المزاج ( تظليل على الجذع بأكمله) انهياري في بعض الأوقات، ضعيف المقاومة ومنطو على نفسه ويتمركز حول ذاته كما لديه نقص في الحب (الأغصان متجهة نحو الأسفل) وبالإضافة إلى هذا فهو يشعر بالنقص تجاه الآخرين، حزين ولديه نقص في الحيوية والشك في قيمته (عدم وجود الأوراق)، متعطش للنجاح ويحب الظهور أمام الآخرين ولا يفكر في الغد ويعيش كل يوم في يومه ويريد نتائج سريعة، طفلي وأحيانا ساذج (وجود الفاكهة).

**ب- الشجرة العائلية:** على مستوى العائلة فإن الحالة: يضع عالم الرغبة والميولات في الدرجة الأعلى وله إحساس واضح بالحدود، ينقصه النمو وله نشاط كبير على مستوى الخيال (أعلى الشجرة يرافقه الحد الأعلى للورقة) وهو أيضا بين أفراد عائلته يتميز بالتردد متغير ولديه قدرة على التحكم في المزاج، ويتميز بموهبة الملاحظة (تظليل على الجذع بكامله)، لديه أيضا قدرة على الانبساط والتغيير، ويتميز بالحيوية والخفة وهو طفلي ويحب سطحية الأشياء، متأثر بالأجزاء الصغيرة ومتعطش للتجارب المعيشة ويحب أن يظهر أمام الناس ولديه حساسية كبيرة ونقص في الصرامة وأحيانا أخرى ينتابه النسيان والضعف في الانتباه (أوراق ساقطة على الأرض).

**ج. الشجرة الشخصية:** شخصية الحالة حسب الشجرة الأخيرة يبدو عليها طغيان عالم الرغبة والميولات ولديه إحساس بالهدوء، كما ينقصه النمو ولديه خيال واسع (أعلى الشجرة يرافقه الحد الأعلى للورقة)، عنيد ومقلد، مدرسي صلب كما أنه يغالط في إعطاء صورة عن نفسه ولديه مشاكل في التكيف مع الوضوح في أفكاره العامة (الجذع بخطين متوازيين)، معجب بذاته وهو طفل مدلل، مسرور وينقصه التنبؤ الخارجي والمنهجية، سطحي ويحب الظهور أمام الآخرين، يعيش الوقت في وقته، أناني، ويهمه الظهور أكثر من الواقع (وجود الأزهار)، لديه نكوص، وتعتبر محاولة التعلق بالوجه الإنساني كرد فعل عن الشخصية.

**6- 3- استنتاج لاختبار الشجرة:** على العموم الحالة 7 عنيد، مقلد ومدرسي ويغالط في إعطاء صورة عن نفسه ولديه مشاكل في التكيف وهو طفل مدلل، أما الجانب العائلي فهو أيضا متردد ومتغير بين أفراد أسرته، ويتميز بموهبة الملاحظة والقدرة على التعبير

والاستنباط، طفلي وسطحي ومتعطش للتجارب المعيشة ويحب دائما الظهور أمام الآخرين ومن الجانب الاجتماعي فهو يعاني الحرمان من العلاقة الاجتماعية ولديه الحاجة الماسة لإقامتها، متردد وضعيف المقاومة كما أنه يتمركز حول ذاته وينطوي على نفسه في كثير من الأحيان.

7- **تقديم اختبار العائلة للحالة:**

**7- 1- تطبيق الاختبار:** عند البداية تسأل الحالة عن الهدف من القيام بهذا الرسم وبعد ذلك استهل الرسم من اليسار إلى اليمين حيث بدأ برسم الأصغر ثم الأخ الآخر فوالديه بينما رفض رسم نفسه بحجة تواجده بالمستشفى ولقد بدأ برسم الأشخاص ابتداء بالرأس ثم الجذع ثم اليدين فالرجلين، أما بالنسبة للتفضيلات العائلية فهو يفضل أخاه الأصغر وهو يدرك أيضا تعلق هذا به.

- المدة التي استغرقها في التفكير للرسم قدرت بـ 35 ثا.
- المدة التي استغرقها في الرسم دامت 4 دقائق تقريبا.
- جاء الرسم في الاتجاه > الجانبي للورقة.

**7- 2- تحليل الاختبار:** تتكون العائلة الحقيقية للحالة من الوالدين وأخوين ذكرين والحالة قد أتت مطابقة للعائلة المرسومة ما عدا غياب الحالة عن الرسم وذلك بحجة تواجده بالمستشفى وهذا هو الجانب السلبي في الأسرة وبالرغم من ذلك فقد ترك فراغا في الرسم بين الأب والأخ، كما أنه بدأ الرسم بأخيه الأصغر والذي يعطيه قيمة كبيرة، أما على المستوى البياني فلقد كان الرسم من اليسار إلى اليمين، وهذا ما يوضح الحركة التطورية الطبيعية للشخصية ووضعية الرسم جاءت على اليمين مما يدل على اتكاء الحالة على أب متسلط وبإعجاب ووجدانية متناقصة تجاه الأم والتي يشعر بأنها غير آمنة وغير مرضية وبالإضافة إلى هذا فإن الرسم جاء بخطوط واضحة وهذا ما يعبر عن قوة النزوات وتحرر الحدس، وما يعبر أيضا عن وجود العدوانية وبالإضافة إلى هذا فإن الجذع جاء بخط واحد وهذا ما يدل على وجود الإحساس بالذنب، كما أنه خص الشخصيات ببعض الفروق الجنسية أساسها الشعر.

- **الرؤوس:** جاءت متلائمة مع الجسم وهذا ما يدل على إدراك الحالة لاستخدام وظيفة العلاقة الاجتماعية.

- **الوجوه:** جاءت ذات أشكال مختلفة وهذا ما يشير إلى وجود مشاكل في الاتصال مع المحيط والرغبة في الحماية.

- **العيون:** جاءت مفتوحة وواضحة عند كل أفراد الأسرة ما عدا الأب وهذا ما يدل على إدراك الحالة لما يحيط به أما الأب فقد كانت عيناه على شكل نقاط وهذا ما يدل على الرؤية الضيقة من طرف الحالة تجاه الوالد.

- **الأفواه:** جاءت واضحة ومبتسمة وهذا يدل على وجود العلاقة الجيدة بين أفراد العائلة.

- **الآذان:** غير موجودة عند الوالدين وهذا يدل ربما على إحساس الحالة بالبرود العاطفي وغياب الاتصال من طرف الوالدين، أما وجود الآذان عند الآخرين فهذا دليل على وجود الاتصال بينهم.

- **الأنف:** موجود في كل الرسم وهذا ما يدل على الرغبة في الحياة.

- الشعر: وجوده يدل على الإحساس بالحماية العائلية.

- **الأطراف العليا:** جاءت مفتوحة مما يدل على البحث عن العلاقة وهو غير راض عن علاقاته.

- **الأطراف السفلى:** موجودة وهي تدل على الحاجة إلى الحركة وربط علاقات مع الواقع وبحاجة أيضا إلى الاقتراب من أفراد العائلة.

7- 3- **استنتاج لاختبار العائلة:** من نتائج هذا الاختبار نستطيع القول بأن الحالة يتكئ على أب متسلط وبإعجاب والديه وجدانية متناقضة تجاه الأم ولقد توفر الجانب الحواسي الشعوري والذي ظهر من خلال السعادة المرسومة على وجوه أفراد العائلة مع وجود بعض مشاكل الاتصال بين أفراد العائلة، وبالرغم من العلاقات الجيدة القائمة بينهم، كما أن الحالة بحاجة ماسة إلى الاجتماعية ويعاني الحرمان من العلاقات الأسرية وهذا يفسر إبعاد نفسه من العائلة المرسومة على الورقة.

7- 4- **ملخص عام للحالة 7:** يبلغ الحالة 7 من العمر 13 سنة، وتتكون أسرته من الوالد الذي يبلغ من العمر 39 سنة، وهو عامل خاص، بينما الأم تبلغ من العمر 35 سنة وهي ماكثة بالبيت، أما الحالة فهو يتصدر قائمة الترتيب العائلي ويليه أخ في العاشرة من عمره وأخ آخر يبلغ من العمر 8 سنوات.

من خلال المقابلات التي أجريت مع الأم حول الحالة ومن خلال نتائج شبكة الملاحظات اليومية ومن خلال أيضا نتائج اختبار الشجرة والعائلة، استنتجنا أن الحالة بحاجة ماسة إلى العلاقة الاجتماعية وإلى إعادة دفء العلاقة الأسرية والذي حرم منها بسبب الاستشفاء الطويل والمرض والعلاج كما أن علاقاته داخل المستشفى تكاد تكون محدودة ومع بعض الأقران المرضى فقط، بينما تتسم باقي العلاقات مع أعضاء السلك الطبي والترفيهي بالجمود وبنقص الثقة تجاههم، كما أن الحالة يتميز بالتردد والتغير وبضعف المقاومة وهذا طبعا نتيجة تلقي

العلاج الكيميائي والذي أثر عليه من ناحية الصورة الجسدية (ضعف النظر والمشي بطريقة عرجاء)، وهذا أيضا ما زاد الحالة انطواء وانعزالا وضاعف لديه التمركز حول الذات وهذا خوفا من اكتشاف الاختلاف بينه وبين الآخرين وقد امتد هذا الشعور حتى إلى أفراد العائلة خاصة الإخوة ولمحاولة فرض نفسه، فقد يلجأ في الكثير من الأحيان إلى عدة ميكانيزمات مواجهة من أهمها: جلب انتباه الآخرين وحب الظهور أمام الآخرين، والنكوص والسذاجة إضافة إلى استخدام موهبة الملاحظة والتقديم ومع أنه مدلل بين أسرته إلا أنه يعاني من مشاكل التكيف مع المحيط ولديه حساسية كبيرة تجاه نظرات الآخرين وكثيرا ما ينطوي وينعزل عن الآخرين عند شعوره بالضعف خاصة عند معاناته من آثار العلاج الكيميائي وتظهر عدوانيته على العموم تجاه الأم عندما يشعر بأنه مهدد من طرف العالم الخارجي ونظرا لطول قامته المختلفة عن بقية أقرانه المرضى فهو قليل الاتصال معهم وذلك نتيجة خجله ببنيته الجسدية الضخمة.

## قراءة تحليلية لنتائج الاختبارات النفسية الإسقاطية:

بعد إجراء اختبار رسم الشجرة واختبار رسم العائلة لعدد من الحالات المدروسة وبعد عرض أهم نتائج الاختبارين الإسقاطيين نأتي إلى تحليل هذه النتائج من منطلق أن المرض، الاستشفاء الطويل من أشكال الحياة الطبيعية للطفل المريض من شأنه أن يحدث عدة تغيرات على المستوى الشعوري، الانفعالي النفسي للطفل المصاب بالسرطان والذي بدوره سيؤثر حتما على سيرورة العلاج وعلى مدى تقبل الطفل المريض لهذه الوضعية حيث وإنه وبمجرد الدخول إلى المستشفى سرعان ما تظهر على الطفل المريض عدة اضطرابات نفسية واجتماعية يكون سببها الأول والرئيس هو الإصابة بالمرض ومما يزيد من حدة التعرض لها هو الاستشفاء الطويل وآثاره المتعددة على الطفل المريض وعلى محيطه الأسري والاجتماعي وأول ما قد يشعر به الطفل وهو داخل المستشفى هو الإحساس بالذنب وإظهار الحزن والأسى نظرا لابتعاده عن الأسرة وتواجده في المستشفى والذي يعتبر عتابا لخطإ قد يرتكبه سابقا وهذا ما لاحظناه عند معظم الحالات التي طبق عليها الاختباران الإسقاطيان حيث توصلنا إلى أن الطفل المصاب بالسرطان وفي كثير من الأحيان يشعر بالذنب وبعدم ثقته بنفسه وفي الآخرين والشعور أيضا بالنقص تجاههم حيث إن هذه الأعراض كثيرا ما ظهرت في نتائج اختبار رسم الشجرة سواء على المستوى الاجتماعي، العائلي أم الشخصي لكل حالة.

ونتيجة الشعور بهذا العجز فإنه يتحتم على الطفل استخدام عدة أساليب دفاعية وذلك للتخفيف من حدة التوتر الذي يعيشه وفي مقدمة هذه الميكانيزمات نجد الانطواء والانعزال وقد يعبر هذا السلوك الانسحابي عن فشل الطفل في التأقلم مع متطلبات الاستشفاء مما يؤدي حتما إلى الشعور بالإهمال بالنبذ والإبعاد وهذه الجروح النرجسية قد تظهر من خلال

أبعاد رسم الحالة لنفسه في الاختبار الإسقاطي الثاني من الرسم أو تبيان كره أحد الوالدين أو كليهما أو إبعاد أحد الإخوة أو معظمهم من الرسم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على شعور الطفل بالإهمال من طرفهم كقلة الزيارات وتباعدها وعدم استطاعة تحقيق طلبات ورغبات الطفل من طرف الأسرة أو نتيجة الغيرة التي قد تنتابه نتيجة تواجد كل أفراد أسرته مع بعض في حين أنه هو مبعد عنهم في المستشفى ومن هنا نستطيع القول بأن للاستشفاء الطويل وآثار العلاج المتبع دورا كبيرا في شخصية الطفل المصاب بالسرطان ويظهر هذا جليا في مجموعة الاضطرابات النفسية التي يتعرض لها داخل المستشفى وأبرز هذه الاضطرابات على الإطلاق نجد العدوانية بنوعيها الذاتية والعدوانية الموجهة نحو الآخرين وإنما تصدر هذه العدوانية للدلالة على مدى الخيبة والإحباط اللذين يشعر بهما الطفل المريض كما قد تخفي هذه العدوانية وراءها إحساسا دفينا بالضعف لدى الطفل المصاب بالسرطان وبذلك قد يلجأ لاستخدامها بغرض ذلك الضعف والعجز وقد ظهرت هذه العدوانية بوضوح في الرسومات الإسقاطية التي أجراها الأطفال المبحوثون وفي أغلب الحالات كانت العدوانية موجهة نحو الوالدين بالدرجة الأولى ونحو أفراد الأسرة كما كانت أيضا العدوانية موجهة نحو الذات ومن مظاهر هذه الاضطرابات أيضا نذكر قضم الأظافر، التبول اللاإرادي، فقدان الشهية أو العجز عن ابتلاع الطعام أو الإسهال المزمن ومجمل هذه الأعراض إنما تدل فقط على القلق والتوتر عند الطفل المريض والذي يكون أيضا محملا بكراهية أو خوف أو نفور وهذا نتيجة شعوره بعدم الأمن العاطفي والوجداني وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الشعور بالنقص تجاه الآخرين والتعرض إلى الإحباط الشديد مما يستدعي بالطفل إلى محاولة الهروب من الواقع وعدم القدرة على مواجهته وذلك يكون الاستغراق في أحلام اليقظة والتركيز على النشاط الخيالي الواسع من أنفع الوسائل التي تساعد على التخفيف من حدة تلك الوضعيات الضاغطة التي يعيشها الطفل المصاب بالسرطان أثناء استشفائه إذ أن معظم الحالات المدروسة بينت في الاختبارين الإسقاطيين مدى الرغبة في الحياة و بينت النتائج أيضا نشاط خيالهم الواسع كما بينت أيضا مدى رغبتهم في التخلص من تلك الضغوطات التي يعانون منها جراء المرض، الاستشفاء الطويل وأساليب المعالجة المتبعة.

وبالمقابل لهذا فإن ثمة إستراتجية أخرى يستطيع بها الطفل المصاب بالسرطان أن يخفف من حدة توتره وانفعاله وهي جلب انتباه الآخرين خاصة الوالدين والعاملين بالمستشفى ونتيجة لخوفه من ظهور فشله تمام الآخرين فقد يعمد إما إلى الحركة والنشاط الزائدين مثلما هو الأمر للحالة 1 أو التوجه إلى السلوك العدائي وبأنواعه المختلفة سواء الموجهة نحو الذات كما هو الأمر عند الحالات (2.17.19) أم الموجهة نحو الآخرين وخاصة الأم وهذا ما نجده عند الحالات (3.11.13.12.21) أو ذلك الموجه نحو الأطفال المرضى وهو ما نميزه عند الحالة (15).

وعلى العموم ظهر هذا السلوك أيضا في نتائج اختبار رسم الشجرة و العائلة عند معظم الحالات التي طبق عليها الاختباران حيث تجسد هذا في مدى القدرة على الانبساط والتعبير ومدى التعطش للتجارب المعيشة وأيضا تجسد في تميز الحالات المدروسة بموهبة الملاحظة والتقديم ومدى إدراك بعض الحالات لما يحيط بها وخاصة على المستوى العلائقي الأسري.

وبالإضافة إلى هذا قد نجد أيضا قلق الانفصال الذي يعتبر من أهم الاضطرابات التي قد تصيب الطفل المصاب بالسرطان حيث إن الانفصال عن الأم وبالدرجة الأولى والانفصال عن الأسرة وعن المحيط الطبيعي الخاص بالطفل بصفة عامة يثير الخوف والقلق ويبعث الشعور بالاضطراب وبالضيق كما يمكننا ملاحظة الكثير من الفروق الفردية في ردود فعل الأطفال بعد هذا الانفصال ويأتي في مقدمة هذه الفروق: الجنس والمحيط اللذان يلعبان دورا رئيسا في ازدياد حدة هذا الانفصال وغالبا ما يصاحب هذا القلق الخوف من الظلام، الاكتئاب، الاعتمادية والانطواء وقد يتأثر الطفل بهذا الحرمان والإهمال في فترة المرض كما أن هذا الأخير يرغمه أيضا على الحد من نشاطه ويجعله في حاجة إلى الاعتماد على الآخرين وفي حاجة دائمة إلى الحركة وإذا وصلنا إلى نتائج الاختبارين فسنلاحظ حتما مدى تطابق هذا التحليل مع النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق الاختبارين حيث توصلنا إلى حاجة معظم الحالات التي طبق عليها الاختباران الإسقاطيان إلى الاجتماعية وإلى ربط علاقات مع الآخرين وحاجة ماسة أيضا إلى الحركة وإلى الرغبة في الوصول إلى الشعور بالوجود والانتماء إلى المحيط كما بينت الرسومات أيضا مدى معاناة الحالات من الانفصال عن الأسرة حيث ظهر الشعور بتخلي الوالدين وبإهمال باقي أفراد الأسرة من طرف الحالات المدروسة تجاه أسرهم وهذا بالرغم من التضحيات التي تقدمها أسرهم في سبيل المساعدة على تقبل الاستشفاء.

الإقبال على مواصلة العلاج وأن الشعور بعدم الإشباع العاطفي من طرف الأطفال المبحوثين إنما هو ناتج أيضا عن الشعور بالنقص والشعور بعدم الثقة في الآخرين وهذا ما قد يؤدي بالطفل المصاب بالسرطان أيضا إلى معاناته من اضطراب نفسي آخر وهو الغضب بنوعيه، الأول والذي يتميز بالثورة والصراخ وإتلاف الأشياء حيث يستطيع الطفل من خلاله أن يفرغ شحنة الغضب والنوع الثاني والذي يتميز بالانطواء وبالانسحاب أو الاضطراب عن تناول الطعام حيث يعتمد هذا الأسلوب على الكبت وهنا الطفل عكس الحالة الأولى لا يفرغ شحناته الانفعالية بل تظل تؤرقه ولا يبوح بها لأحد فيعمد إلى الانسحاب من الواقع وبصمت شديد حيث ظهر هذا السلوك عند الكثير من الحالات التي طبق عليها الاختباران الإسقاطيان وقد تجسد في الفترات الهيجانية المتعاقبة التي مر بها الطفل المصاب بالسرطان والغضب دون أسباب والرغبة في الانسحاب من الواقع وصعوبة مواجهته حيث كانت طريقة الرسم بخطوط رفيعة ومتقطعة وهذا ما يدل عن الرغبة في الخفاء والميل إلى الانطواء والانسحاب.

وعلى العموم فإن مرض السرطان يعد تجربة نفسية قاسية لكل من الطفل المصاب، أسرته، وحتى الفريق المعالج وتؤدي فترة وظروف الاستشفاء التي يعيشها الطفل المريض إلى ظهور تغيرات في السلوك وفي التعامل مع الآخرين نتيجة الابتعاد عن أوساط الحياة الاجتماعية والأسرية على وجه الخصوص ويعتبر الأساس في معظم الاضطرابات النفسية عند الأطفال المصابين بالسرطان هو شعورهم بعدم الأمن والطمأنينة وتفكك الروابط الأسرية نتيجة الاستشفاء الطويل والابتعاد عن المنزل. وهذا ما يجعل الأطفال يبحثون عن أساليب تعويضية من خلالها يستطيعون التخفيف من حدة الشعور الخاص بالحرمان، القلق، التوتر والخوف وأهم هذه الأساليب نجد: العدوان، الغضب، جلب انتباه الآخرين، أحلام اليقظة وذلك لتخفيف حدة الشعور بتلك الاضطرابات حيث إن صاحب العجز الجسمي أو المرض الخطير له حاجاته النفسية من أهمها على الإطلاق حاجته النفسية من أهمها على الإطلاق حاجاته إلى تقدير الآخرين له وإن إشباع هذه الحاجة لدافع مهم في إشباع باقي الحاجات وأهمها الحاجة لتقدير نفسه وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى إشباع الحاجات الاجتماعية وبقية مطالبه و يعتبر الشعور بالانتماء من أهم الركائز التي من شأنها أن تساعد الطفل المصاب بالسرطان على الانطلاق نحو أهداف أخرى قد تغذي قدراته الاجتماعية في التفاعل والتعاون مع الآخرين وهذا ما يؤدي به حتما إلى الشعور بالوجود الاجتماعي، وبأنه في مستوى بقية أقرانه ويبدو هذا الشعور قويا في الظهور عند المراهقين خاصة ويقول أندرسون في هذا الصدد مايلي: (إن أبرز خصائص النمو الاجتماعي السوي هو دائرة).

# التربية البدنية والرياضية ما بين الدافعية والمعوقات في الطور الثانوي (15 – 18 سنة)

## دراسة ميدانية في الطور الثانوي.

د. بوعجناق كمال،
أستاذ محاضر قسم "أ"
أ. العربي محمد
أستاذ مساعد قسم "أ"
المركز الجامعي خميس مليانة

**ملخص:**

تعتبر التربية البدنية والرياضية مادة أكاديمية لها دورها الفعال في تكوين وبلورة شخصية التلميذ من كل النواحي: البدنية؛ النفسية؛ الاجتماعية؛ الخلقية والمعرفية، وفي تكوين الفرد الصالح القادر على العمل والإنتاج والقيام بواجباته نحو ذاته وأسرته ومجتمعه ووطنه كما قامت الدولة جاهدة في جعلها مادة إجبارية ورسمية حتى أصبح يمتحن فيها التلاميذ في نهاية كل طور دراسي من أجل إبقائها قائمة، نظرا لأهميتها البالغة. ورغم ذلك نجدها تعاني معوقات مختلفة تؤثر على دافعية التلاميذ لممارستها في المدارس والمؤسسات التربوية، وهي النتيجة التي سنتوصل إليها في هذا المقال.

**الكلمات الدالة:** التربية البدنية والرياضية – الدافعية – المعوقات.

**اختصارات**: **ت.ب.ر** = التربية البدنية والرياضية.

**Résumé:**

L'éducation physique et sportive est une matière académique qui joue un rôle primordial dans la formation de la personnalité de l'élève, dans tous les aspects: physique, psychologique, social, moral, et dans la composition de la bonne personne qui est capable du travail et de production et capable de faire son devoir envers lui-même et envers sa famille, sa communauté et son pays. L'Etat a fait des efforts pour en faire une matière obligatoire et officielle jusqu'à ce qu'elle devienne un examen officiel pour les élèves à la fin de chaque pallier afin de garder cette matière importante, elle souffre cependant de plusieurs contraintes différentes qui influent négativement sur la motivation des élèves pour la pratique dans les établissements scolaires, et c'est ce que nous allons déduire dans cette recherche.

## مقدمـــــــة :

كل ما جاء في المنظمات العالمية التي تدافع عن حقوق الإنسان وكذلك منظمة اليونسكو (UNESCO) أن من حق كل إنسان في المجتمع اختيار نشاطاته الاجتماعية وكذا الرياضية بكل حرية من أجل الحفاظ على صحته النفسية والبدنية والاجتماعية والفكرية، ومن هذا المنطلق وجوب ضمان ممارسة التربية البدنية والرياضية لكل فئات المجتمع وبالأخص في المؤسسات التربوية التي تقوم على تكوين الفرد الصالح النامي في جميع قواه الفكرية والخلقية والبدنية والنفسية والاجتماعية ومنه قامت وزارة التربية الوطنية بإدماج هذه المادة التربوية من ضمن البرنامج الشامل لها هادفة من خلال ذلك لتحسين صحة التلاميذ وما يكسبونه من ناحية المحرك النفسي الذي يزيد في مقدرتهم على تحمل التعب ومقاومة الجهد مما يساعد على استعمال قواهم في العمل المطلوب منهم استعمالا محكما مما يؤدي إلى زيادة المردود الفردي والجماعي في عالم الشغل.

وتعتبر ت.ب.ر مجال دراسة وبحث لعدة باحثين وتربويين في علاقتها بالتربية العامة حيث يقول (**محمد عوض بسيوني وآخرون 1992**) إن التربية هي عملية تفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية بغرض تحقيق التوافق والتكيف بين الإنسان والقيم والاتجاهات التي تفرضها البيئة، إذ التربية بهذا المعنى هي ظاهرة ممارسة حيث يتعلم الإنسان عن طريقها سواء في القسم أم المكتبة أم الملعب ونستخلص من ذلك أن حصة ت.ب.ر كأحد أوجه الممارسات التي بها تتحقق هذه الأهداف التي تتمثل في النمو الشامل للتلاميذ مع تحقيق احتياجاتهم المختلفة طبقا لمراحلهم السنية وبذلك تتحقق الأغراض التربوية التي رسمتها السياسة التعليمية والدولة في مجال النمو البدني والنفسي والفكري والاجتماعي بحيث يقول (**محمد شلتوت الأزهري**) إن سعادة الفرد معقودة بسلامة وقوة جسمه وروحه لأن الحياة كلها آلام وأمال ومنه للتربية البدنية والرياضية أثر كبير على قوة الجسم والروح وبذلك تقوى الإرادة والعزيمة والصبر ويزيد التحدي للوصول إلى الأهداف.

يقول (**أنور الخولي، 1998**) والمفكر البريطاني **مرجان Morgan** إن ت.ب.ر توظف الحيوية والحرية والحركات المهارية زيادة عن القيم والإشباع والرضا، وعن (**محمد حسن علاوي وسعد جلال، 1992**) عن دوافع الممارسة الرياضية المباشرة، وهو الشعور بالمتعة والارتياح للتغلب عن التعب الذي يتطلب الشجاعة والجرأة وقوة الإرادة.

وهذا ما تمنحه ت.ب.ر للتلميذ في المؤسسات التربوية على غرار المواد الأكاديمية الأخرى وهي المادة الوحيدة التي يعبر فيها التلميذ عن مكبوتاته وضغوطاته وتوتراته المختلفة للشعور بالتوازن والارتياح والطمأنينة وإلى جانب ذلك اكتشاف المواهب واقتناؤهم ووضعهم على سكة النجاح

والشهرة من خلال تهيئتهم لرياضة النخبة بفضل المنافسات الداخلية والخارجية المبرمجة، للوصول إلى كل هذه الأهداف المذكورة سالفا لا بد من تهيئة أبنائنا لذلك بفضل نقل ثقافة إيجابية حول ممارسة ت.ب.ر ومن خلال ذلك نغرس رغبات واتجاهات ودوافع لممارستها في كل المراحل السنية وكل الأطوار الدراسية لذلك ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا حول مختلف المعوقات التي لها انعكاساتها السلبية على دافعية التلاميذ لممارسة ت.ب.ر في الطور الثانوي.

## إشكاليـــة البحـــث:

تعتبر ت.ب.ر جزءا لا يتجزأ من التربية العامة وكما جاء به (**عبد الرشدان وآخرون، 2002**) أنها إعداد المواطن الصالح لذاته وأسرته ومجتمعه ووطنه وأمته والمحافظة على طابع الحياة السائدة في ظروفها وشروطها الخاصة وكذا نمو الفرد نموا صحيحا وسليما لكي يعيش في سعادة ورقي وازدهار ( و**واصف البارودي، 1979**) يقول هي تلك العملية التي تعمل على توجيه النمو البدني للإنسان باستخدام التمرين البدني سواء كان في الألعاب الفردية أم الجماعية وجاء به **باتريك سنرس** (Patrick Seners) في كتابه (**حصة التربية البدنية 2002**) أن من الأهداف الخاصة وخصوصيات ت.ب.ر هناك تصنيفات منها (**هارو** Harrow) 1972 في المجال النفسي الحركي، **بلوم**(Bloom) 1969 في المجال المعرفي (**و بلوم وكراث ؤوه** Bloom et Krathwoh) 1970 في المجال العاطفي وكذلك (**فرهايجن** Verhaegen) 1974 يقترح الثلاثة مجالات السالفة للتربية البدنية والرياضية.

وما جاء في (**منهاج ت.ب.ر لوزارة التربية الوطنية مارس 2006**) أن التربية البدنية لها دورها في تكوين وبلورة شخصية التلميذ من جميع النواحي وفي كل المجالات معتمدة في ذلك على النشاط الحركي الذي يميزها وما ذكره (Maurice Piéron) في كتابه (**بيداغوجية النشاطات البدنية والرياضية 1997**) أنها تمنح للمتعلم رصيدا صحيا وتوازنا نفسيا سليما وتفاعلا وتعايشا في المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه مع إثبات النفس والاندماج السريع والفعلي.

كما أن التربية الحديثة أصبح لها صدى كبير حسب (**هنري لامور** Henri Lamour) في كتابة Traité thématique de pédagogie de l'EPS لكونها تتفاعل مع العلوم الأخرى المحيطة بها والتي أصبحت تثريها وتعطيها قيمتها ووزنها الحقيقي بفعل البحوث العلمية والدراسات المختلفة. حتى أصبحت مقررة في كل الأطوار التعليمية.

ورغم كل هذه الإيجابيات المذكورة سالفا نجد بعض التصورات والثقافات عن ت.ب.ر. لا زالت سائدة ولها تأثيرها السلبي وهو ما ذكره (**مكارم حلمي أبو هرجة وآخرون 2002**) عن المفاهيم الخاطئة التي تواجهها ت.ب.ر على أنها مضيعة للوقت والجهد وهي فترة راحة بين كل درسين وأنها تدرس من طرف أي شخص كان وعبارة عن حصة "افعل ما تشاء" وليس لها قيمة

كالمواد الأخرى وتكلم عن ذلك (**بوشر bucher) 1960** على أن البعض ينظر إليها كتقوية العضلات وجهد وعرق ومضيعة للطاقة الجسمية. وكل هذه الأفكار عبارة عن اتهامات باطلة وظالمة في حق مادة تربوية ورجال جاهدوا وناضلوا من أجل إبقائها قائمة في كل الأطوار التعليمية. نظرا لأهميتها البالغة وما نجده في الدول المتطورة حاليا أنها تستثمر في العنصر البشري وتعمل جاهدة على تحقيق الصحة البدنية والنفسية والفكرية له،من أجل الرفع بالاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا والسياسة والرياضة المدنية والعسكرية لبلادها.

وفي مؤسساتنا التربوية نلاحظ حاليا إقبالا نحو هذه المادة التربوية بالمقارنة مع الماضي بكل دافعية ورغبة في اللعب والتنفيس والحركة والتنافس والرضا وإثبات الذات ولا يتحقق ذلك إلا في أحضان هذه المادة العلاجية والوقائية والتربوية في آن واحد.

ورغم كل هذه الإيجابيات نجد هذه المادة تعاني عدة عراقيل ومعوقات نظرا لاختلاف الأفراد في ثقافتهم ومكانتهم الاجتماعية وذهنياتهم وأعرافهم وتقاليدهم، وهذا ما يقف في وجهها لتحقيق أهدافها التربوية النبيلة (وهذا ما ذكره الأستاذ الدكتور نافي رابح في بحثه حول تمثيلات القيم والمعايير الممنوحة للتربية البدنية والرياضية من طرف تلاميذ الثانوي 1999) وما نحن بصدد البحث فيه ودراسته نظريا وميدانيا كمادة مقررة قائمة بين دوافع الممارسة والمعوقات التي تعيق أهدافها النبيلة وما لها من انعكاسات مختلفة على دافعية التلاميذ.

**ومنه نطرح المشكلة العامة:**

هل هناك معوقات مختلفة لها انعكاسات سلبية على درجة دافعية التلاميذ لممارسة ت.ب.ر؟

## الفرضية العامة:

هناك معوقات مختلفة لها انعكاسات سلبية على درجة دافعية التلاميذ لممارسة ت.ب.ر.

## الفرضيات الجزئية:

-معامل ت.ب.ر يؤثر على دافعية التلاميذ لإقبالهم على ممارستها وهذا باختلاف الجنس.

-نقص الوسائل البيداغوجية والأجهزة والمرافق الرياضية لها انعكاسات سلبية على إقبال التلاميذ لممارسة ت.ب.ر. وهذا باختلاف الجنس.

-السلوكات البيداغوجية للمربي تؤثر على درجة دافعية التلاميذ لممارسة ت.ب.ر وهذا لصالح الإناث أكثر من الذكور.

-إن الفشل بعد المحاولة في أداء بعض المهارات الحركية والفنية في مادة ت.ب.ر له آثاره السلبية على الناحية النفسية لدى التلاميذ مما يؤثر على دافعية الممارسة باختلاف الجنس.

– إن طبيعة حصة ت.ب.ر واحتواءها على مختلف الألعاب والمقابلات والمنافسات يؤثر على دافعية التلاميذ وإقبالهم على ممارستها وهذا لصالح الذكور من الإناث.

– التنشئة الاجتماعية لدى التلاميذ يمكن أن تكون من ضمن المعوقات التي تؤثر على الممارسة الرياضية إذا كانت عمل في طياتها أفكار وثقافة خاطئة حول ت.ب.ر باختلاف الجنس.

## أسباب اختيار البحث:

- معرفة مختلف المعوقات التي تصادفها مادة ت.ب.ر.
- إظهار حقيقة ت.ب.ر على أرض الواقع.
- معرفة الحقائق التي تجعل التلميذ وأهله يتسترون وراء الشهادات الطبية والإعفاءات والإعذارات والانقطاعات الجزئية والكلية عن ممارسة ت.ب.ر
- معرفة الجهات الاجتماعية التي تؤثر سلبا وإيجابا على ممارسة ت.ب.ر.

## أهداف البحث :

– تقديم الاقتراحات العامة التي تساعد على إيجاد السبل الأنجع من أجل ممارسة ت.ب.ر وإبقائها في الساحة التربوية من أجل صنع المواطن الصالح.

– فتح الفرص لدراسات مستقبلية لمعالجة هذه المعوقات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من ت.ب.ر و الكشف عن المواهب والطاقات الموجودة بين أحضان المؤسسات التربوية.

– مثل هذه الدراسات تساهم في تطوير الرياضة بشكل عام و ت.ب.ر بشكل خاص.

## تحديد المفاهيم الأساسية الواردة في البحث:

**التربية البدنية والرياضية:**

– يعرفها **مكارم أبو هرجة وآخرون (2002)** على أنها الجزء الكامل من التربية العامة تتم عن طريق الأنشطة المختارة على أسس علمية مطبقة تحت إشراف مؤهلين من أجل تحقيق النمو الشامل و المتزن للفرد.

– ويعرفها (**عصام الدين متولي عبد الله 2008**) بأنها ذلك الجزء من التربية الذي ينتج عنه تغيرات بدنية وعقلية واجتماعية ونفسية في الفرد خلال ممارسته للنشاطات الرياضية واكتسابه للخبرات الحركية.

– **مفهوم الدافعية**: حسب **(أسامة كامل راتب 1990)**

– **الدافعية**: هي استعداد الرياضي لبذل الجهد من أجل تحقيق هدف معين وحتى يتسنى فهم هذا التعريف تجدر الإشارة إلى عناصر هامة:

– **الدافع**: هو العملية الداخلية التي تضطر الشخص إلى الفعل **(ادواردج موراي كتابة الدافعية والانفعال 1988).**

**(ويقول أحمد عزت راجح 1979)** في كتابه إن الدافع هو حالة داخلية جسمية أو نفسية تثير السلوك في ظروف معينة وتواصله حتى ينتهي إلى غاية معينة.

**الباعث (الهدف)**: عبارة عن مثير خارجي يحرك الدافع و ينشطه و يتوقف ذلك على ما يمثله الهدف الذي يسعى الرياضي إلى تحقيقه من قيمة.

**التوقع**: مدى احتمال تحقيق الهدف **(أسامة كامل راتب 1990)**

## مفهوم الدافعية في علم النفس التربوي:

**(حسب عبد المجيد نشواتي 1996)** يستخدم مفهوم الدافعية إلى ما يحض الفرد على القيام بنشاط سلوكي ما ، وتوجيهه نحو وجهة معينة ، وقسم علماء النفس الدوافع إلى بيولوجية ونفس اجتماعية.

## مفهوم الدافعية حسب معجم علم الاجتماع:

(حسب **ديكن ميتشل وترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن 1986)** هو المنبه الذي يحفز الكائن الحي على السلوك والحركة لنيل أهدافه وغاياته.

**المعوقات: (حسب علي بن هادية ، 1991)** كل ما يعيق الشيء أي يقف في طريقه ويمنعه ويمكن تعريف المعوقات بأنها المشاكل والأشياء التي تعرقل السير العادي لأمر من الأمور.

## الدراسات المرتبطة والمشابهة للموضوع:

التطرق إلى الدراسات السابقة والمشابهة يعتبر لمختلف الجهود المبذولة من خلال الباحثين السابقين وعرفانا لهم بما وفروه من آراء و نظريات واقتراحات تفيد الباحثين مستقبلا ، كما تساعد على إثراء البحوث الجديدة كما تستعمل للحكم والمقارنة والإثبات والنفي.

### دراسات غربيـة:

1- **دراسة ساب هوب بانس ستاريكر** 1978 ( sapp – haubens stricker)

حول الدافعية عند النشء وأسباب عدم استمرارهم في ممارسة الرياضة وأظهرت النتائج أن 15% من العينة عبروا أن رغبتهم في الانسحاب ليس لخبرات سلبية وإنما لديهم اهتمامات أخرى.

2- **دراسة إسكان لون لويس وايت** (1988 scan Lon Lewis wait )

دراسة حول الضغوط النفسية وعلاقتها بتأثير الآباء والمدربين وتحقيق المتعة لدى المصارعين الناشئين، وبينت النتائج ما يلي:

- الضغوط مرتفعة عند الذين لهم سمة القلق وخبرات الفشل أكثر في المنافسة.
- ضغوط ناتجة عن الآباء للاستمرار في ممارسة الرياضة.

- المساندة الاجتماعية من الآباء والمدربين بالنسبة للناشئين المصارعين أدت إلى الاستمتاع بالرياضة وأكثر رضا بها وأقل تأثرا بالضغوط النفسية.

**دراسات عربية:**

- **(دراسة حسن أبو عبيدة 1953)**

دراسة العلاقة بين سمة القلق التنافسي الرياضي وبعض مصادر الضغوط النفسية لدى ناشئ كرة القدم، أظهرت النتائج ما يلي:

- تأثير نتائج الفشل المتوقعة كالخزي والخجل.
- النقد السياسي من المدرب والآباء والزملاء والجمهور.
- درجة الخوف من التقييم الخارجي.

**دراسات جزائرية:**

- **دراسة رابح نافي 1999:**

الكشف عن تمثيلات القيم والمعايير الممنوحة للتربية البدنية والرياضية من طرف تلاميذ الثانوي كانت النتائج أن سبب عشوائية تدريس هذه المادة كان لها أثرها التربوي غير المرضي والتلاميذ في معظمهم قد كان لهم حكم مسبق في مسألة ت.ب.ر قبل الوصول إلى الثانوي، وكذلك الوضعية المتأزمة للمجتمع الجزائري متعددة المزايا (سياسية- اقتصادية - ثقافية مع زعزعة الإيديولوجيات والمعايير والقيم).

ومن جهة أخرى الطبقية الاجتماعية والمكانة العائلية والدخل، تؤثر في نظرة وثقافة التلميذ سلبا أو إيجابا حول ممارسة ت.ب.ر.

- **دراسة عبد الناصر بن التومي 1998:**

حول أسباب عزوف تلميذات الريف عن ممارسة ت.ب.ر في الثانويات الجزائرية وأظهرت النتائج:

- عدم توفر قاعات خاصة
- انخفاض معامل ت.ب.ر
- عدم توفر مربين مختصين
- عدم توفير الإعلام الرياضي

- **دراسة راضية بن يوسف 2001:**

موقف التلميذات من مادة ت.ب.ر في الوسط الثانوي وأظهرت النتائج ما يلي:

- الاختلاط المدرسي
- غياب الثقافة الرياضية
- عدم تهيئة الأرضية
- نقص في السياسات التربوية

- **دراسة عبد المجيد شعلال 1998:**

حول معوقات النشاط الرياضي اللاصفي وطرائق معالجتها وكانت النتائج:

- النقص الكبير في الأجهزة والعتاد الرياضي وقلة الملاعب وعدم صلاحياتها
- عدم قيام الجمعية الرياضية المدرسية للثانويات بدورها
- انعدام خطة للتدريبات والمنافسات خاصة بالنشاط الرياضي اللاصفي
- عدم مشاركة ومساهمة الإدارة في تطوير النشاط الرياضي اللاصفي

## منهجيـــة البحـــث:

استخدمنا المنهج الوصفي المسحي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا **(عمار بوحوش ومحمد محمود الذينبات 2001)** وهذا راجع إلى أن طبيعة الموضوع هي التي حتمت علينا اختيار هذا المنهج دون غيره من المناهج الأخرى.

## الدراسة الاستطلاعية:

وللوقوف على الخصائص السيكومترية للمقياس قمنا في الوهلة الأولى بمعرفة إمكانية قياس الموضوع وقابليته للدراسة وذلك بالزيارات والمقابلات الميدانية لعدة مؤسسات تربوية في ولاية البليدة بوضع استبيان مفتوح قصد الوقوف على مختلف المعوقات لعينة عشوائية من التلاميذ عددهم 60 تلميذا وكانت الإجابات مفيدة جدا ليتم ضبط محاور الاستبيان النهائي للدراسة.

**وسائل البحث**: من ضمن أدوات و وسائل هذا البحث:

**المسح المكتبي**: الاطلاع على المواضيع ذات الصلة بالموضوع

**المقابلات الميدانية**: التنقل إلى الميدان عدة مرات إلى عدة مؤسسات تربوية بالولاية لمعرفة أهم المعوقات التي تؤثر سلبا على دافعية التلاميذ لممارسة ت.ب.ر

**الاستبيان**: يستخدم بطريقة شائعة في البحوث للحصول على بيانات أو معلومات من عدد كبير من الأفراد اقتصادا للوقت والجهد **(عبد الرحمان عدس 1993)**

وكان الاستبيان يحتوي على 57 عبارة موزعة على 4 محاور (شخصية - تربوية – تنشئة اجتماعية - اجتماعية مادية (اقتصادية).

## صدق وثبات الاستبيان:

حساب **معامل الثبات لسبيرمان برون ( SPEARMAN)** بتقديم استمارات لعينة تتكون من 20 تلميذا حذفت من عينة البحث وإعادتها بعد حوالي (15 – 20 يوم) معامل الثبات يساوي 0,86 وهذا ما كان إيجابيا جدا.

وصدق الاستبيان بعد عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين من أجل الموافقة والتغيير والحذف.

## مجتمع وعينة الدراسة:

حسب إحصائيات (2008 – 2009) في مصلحة التنظيم التربوي لمديرية التربية لولاية البليدة عدد الثانويات مقدر بـ 33 ثانوية وعينة الدراسة كانت بطريقة عشوائية على التلاميذ ذكورا وإناثا لبعض الثانويات التي مست 16 ثانوية، ما يعادل 12 دائرة أي حوالي 640 تلميذا منها 280 ذكور و360 إناث.

**المعالجة الإحصائية**: استخدم الباحث

- **المعالجة الوصفية**: التكرارات (ت) والنسب المئوية (%) والمجاميع ($\sum$)
- **المعالجة التحليلية**: ($ك^2$) **(BRAVI PEARSON)** ومعامل الارتباط (ر)

## عرض نتائج البحث الخاص بكل محور(عام) ذكور وإناث:

1 – **المحور الأول( المعوقات الشخصية)** :

**جدول 1:** يمثل تكرار ونسب مئوية لعبارات المحور الخاص بالمعوقات الشخصية:

| ع | رقم العبارة حسب الاستبيان | الإجابة / العبارات | نعم | | بدون رأي | | لا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ت | % | ت | % | ت | % |
| 1 | 1 | - ضعف إمكانياتي البدنية | 112 | %63,2 | 38 | %3,82 | 450 | %88,4 |
| 2 | 6 | - عدم تحسن مهارتي الحركية | 157 | %88,5 | 59 | %5,93 | 384 | %7,63 |
| 3 | 11 | - تطابقي أمراض المزمنة | 129 | %72,7 | 100 | %10,06 | 371 | %73,7 |
| 4 | 16 | - تعيقني إصاباتي التي | 136 | %76,6 | 95 | %9,55 | 369 | %73,3 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تعرضت لها سابقا | | | | | | |
| 5 | 21 | - أفضل أن أكون دوما لوحدي | 128 | %7,21 | 67 | %6,74 | 405 | %8,04 |
| 6 | 26 | - تنقصني الثقة في نفسي كثيرا | 139 | %7,83 | 62 | %6,23 | 399 | %7,92 |
| 7 | 31 | - خبرتي السابقة سيئة عن التربية البدنية | 121 | %6,82 | 72 | %7,24 | 407 | %8,08 |
| 8 | 36 | - أتضايق عندما أحاول وأفشل في مهارتي الحركية | 330 | %18,60 | 50 | %5,03 | 220 | %4,37 |
| 9 | 41 | - أتضايق من قامتي | 93 | %5,24 | 64 | %6,43 | 443 | %8,80 |
| 10 | 46 | - أتضايق من وزني الزائد أمام زملائي | 66 | %3,72 | 101 | %10,16 | 433 | %8,60 |
| 11 | 50 | - أتضايق من نحافة جسمي أمام زملائي | 64 | %3,60 | 119 | %11,97 | 417 | %8,28 |
| 12 | 54 | - أشعر بالنقص أمام زملائي المتميزين رياضيا | 147 | %8,28 | 95 | %9,55 | 358 | %7,11 |
| 13 | 56 | - يضايقني تغيير ملابسي مع أصدقائي | 152 | %8,56 | 72 | %7,24 | 376 | %7,47 |
| المجموع | | | 1174 | %100 | 994 | %100 | 5032 | %100 |

2- **المحور الثاني المعوقات الخاصة (بالتنشئة الاجتماعية):**

**الجدول 2:** يمثل تكرارات ونسبا مئوية لعبارات المحور الخاص بمعوقات التنشئة الاجتماعية:

| ع | رقم العبارة حسب الاستبيان | الإجابة / العبارات | نعم | | بدون رأي | | لا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ت | % | ت | % | ت | % |
| 1 | 2 | - نظرة أسرتي سلبية حول التربية البدنية | 42 | %2,5 | 39 | %3,59 | 519 | %10,23 |
| 2 | 7 | - نظرتي الدينية لا تسمح لي بممارسة الرياضة | 58 | %3,53 | 72 | %6,62 | 470 | %9,26 |
| 3 | 12 | - وسائل الإعلام لا | 356 | %24,1 | 87 | %8,01 | 117 | %2,30 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تدعم الرياضة المدرسية | | 0 | | | | |
| 4 | 17 | - أصـــــــــدقائي لا يشـجعونني على ممارسـة الرياضة | 157 | %9,55 | 84 | %7,73 | 359 | %7,07 |
| 5 | 22 | - أعـــرافي وتقاليـــدي لا تســـمح لـــي بممارســـة الرياضة | 61 | %3,71 | 66 | %6,07 | 473 | %9,32 |
| 6 | 27 | - نظرتي عن البنت الرياضية سلبية | 76 | %4,62 | 73 | %6,72 | 451 | %8,89 |
| 7 | 32 | - ثقـــافتي الرياضـــية محدودة | 236 | %14,36 | 91 | %8,37 | 273 | %5,38 |
| 8 | 37 | - تعتـبر التربيـة البدنيـة مضيعة للوقت والجهد | 36 | %2,19 | 54 | %4,97 | 510 | %10,05 |
| 9 | 42 | - يضايقني الاختلاط في حصة التربية البدنية | 203 | %12,35 | 69 | %6,35 | 328 | %6,46 |
| 10 | 47 | - تشغلني التربية البدنية عن دراستي ومراجعتي | 68 | %4,13 | 59 | %5,43 | 473 | %9,32 |
| 11 | 51 | - أشـــعر بالضـــيق في حصـــة التربيـــة البدنيـــة لكوني متحجبة | 118 | %7,18 | 187 | %17,21 | 295 | %5,81 |
| 12 | 55 | - أتضايق من أستاذي في التربية البدنية | 71 | %4,32 | 102 | %9,39 | 427 | %8,42 |
| 13 | 57 | - أتضـايق مـن أسـتاذتي في التربية البدنية | 121 | %7,36 | 103 | %,48 | 376 | %7,41 |
| المجموع | | | 1643 | %100 | 1087 | %100 | 5071 | %100 |

3- المحور الثالث الخاص بالمعوقات التربوية (المؤسساتية):

**الجدول 3:** يمثل تكرارا ونسبا مئوية لعبارات المحور الخاص بالمعوقات التربوية (مؤسساتية):

| ع | رقم العبارة حسب الاستبيان | الإجابة / العبارات | نعم | | بدون رأي | | لا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ت | % | ت | % | ت | % |
| 1 | 3 | - أستاذي لا يفيدنا كثيرا معرفيا | 70 | %1,96 | 30 | %3,68 | 240 | %7,74 |
| 2 | 4 | - تضايقني معاملة أستاذي السلطوية | 70 | %1,96 | 40 | %4,91 | 230 | %7,42 |
| 3 | 8 | - تزعجني الفوضى في حصة التربية البدنية | 140 | %3,92 | 20 | %2,45 | 180 | %5,81 |
| 4 | 9 | - أتضايق من نقص الحوار مع أستاذي | 136 | %3,81 | 24 | %4,17 | 170 | %5,48 |
| 5 | 13 | - أتضايق عندما لا يشجعني أستاذي | 200 | %5,60 | 20 | %2,45 | 120 | %3,87 |
| 6 | 14 | - يضايقني التهديد والتوبيخ دوما من أستاذي | 144 | %4,03 | 30 | %3,68 | 166 | %5,36 |
| 7 | 18 | - أشعر بعدم الاطمئنان في حصة التربية البدنية | 70 | %1,96 | 44 | %3,68 | 226 | %7,29 |
| 8 | 19 | - ملاحظات وعتابات أستاذي تضايقني | 80 | %2,24 | 40 | %4,91 | 220 | %7,10 |
| 9 | 23 | - الإدارة في مؤسستنا لا تحفزنا ولا تشجعنا على ممارسة الرياضة | 226 | %6,33 | 30 | %3,68 | 84 | %2,71 |
| 10 | 24 | - مؤسستنا لا تلبي حاجياتنا في توفير المتطلبات الرياضية | 210 | %5,88 | 40 | %4,91 | 90 | %2,90 |
| 11 | 28 | - يضايقني عدم توافر المرافق الرياضية في مؤسستنا | 235 | %6,58 | 45 | %5,52 | 60 | %1,93 |
| 12 | 29 | - لا يرضيني معدل التربية البدنية المنخفض كثيرا | 232 | %6,50 | 38 | %4,66 | 70 | %2,26 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 | 33 | - تتعبني كثافة المواد الأخرى | 235 | %6,58 | 25 | %3,07 | 80 | %2,58 |
| 14 | 34 | - يضايقني التوقيت المخصص للتربية البدنية في آخر اليوم | 170 | %4,76 | 35 | %4,29 | 135 | %4,35 |
| 15 | 38 | - لا يسرني ممارسة التربية البدنية في الجو البارد والحار | 200 | %5,60 | 30 | %3,68 | 110 | %3,55 |
| 16 | 39 | - يضايقني ممارسة التربية البدنية بدون قاعة مغطاة | 207 | %5,79 | 35 | %4,9 | 98 | %3,16 |
| 17 | 43 | - لا يريحني اللعب في ملعب غير صالح للاستعمال | 284 | %7,95 | 21 | %2,57 | 35 | %1,13 |
| 18 | 44 | - لا أشعر بالمتعة خلال ممارسة التربية البدنية | 60 | %1,68 | 46 | %5,65 | 234 | %7,55 |
| 19 | 48 | - أتضايق من حصة التربية البدنية التي يغلب عليها طابع الجهد والقوة والاندفاع | 130 | %3,64 | 60 | 7,37 | 150 | %4,84 |
| 20 | 49 | - نقص الألعاب والمقابلات يشعرني بالملل واليأس | 190 | %5,32 | 40 | %4,91 | 101 | %3,55 |
| 21 | 52 | - تضايقني التمارين الروتينية | 180 | %5,04 | 59 | %7,24 | 101 | %3,26 |
| 22 | 53 | - أنزعج من قسمنا المكتظ. | 100 | %2,80 | 52 | %6,38 | 188 | %6,07 |
| المجموع | | | 3569 | %100 | 814 | %100 | 3097 | %100 |

4- المحور الرابع الخاص بالمعوقات الاجتماعية المادية:

**الجدول 4:** يمثل تكرارا ونسبا مئوية لعبارات المحور الخاص بالمعوقات الاجتماعية والمادية:

| ع | رقم العبارة حسب الاستبيان | الإجابة / العبارات | نعم | | بدون رأي | | لا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ت | % | ت | % | ت | % |
| 1 | 5 | - أشعر باليأس عندما لا أستطيع شراء مستلزمات الرياضة | 180 | %15,54 | 38 | %10,18 | 122 | %7,97 |
| 2 | 10 | - يضايقني عدم توفر شروط الراحة في منزلنا | 89 | %7,68 | 27 | %7,23 | 224 | %14,65 |
| 3 | 15 | - وجبتي الغذائية فقيرة من الحريرات | 70 | %6,04 | 50 | %13,40 | 220 | %14,38 |
| 4 | 20 | - يزعجني استعارة ملابس الرياضة في كل حصة | 130 | %11,22 | 59 | %15,83 | 151 | %9,87 |
| 5 | 25 | - ملابسي لا تساعدني على الأداء الحركي | 44 | %3,79 | 37 | %9,91 | 259 | %16,93 |
| 6 | 30 | - يضايقني أن أمشي كثيرا لكي أصل إلى مؤسستي | 187 | %16,14 | 35 | %9,38 | 118 | %7,71 |
| 7 | 35 | - أتعب بسرعة خلال أدائي للحركات الرياضية | 163 | %14,07 | 38 | %10,18 | 139 | %9,09 |
| 8 | 40 | - أشعر بالتعب العام في نهاية اليوم | 222 | %19,17 | 24 | %6,43 | 64 | %6,14 |
| 9 | 45 | - دخل أسرتي لا يكفي متطلباتنا | 73 | %6,30 | 65 | %17,42 | 202 | %13,21 |
| المجموع | | | 1158 | %100 | 373 | %100 | 1529 | %100 |

## خلاصة تحليل النتائج لكل الجداول بصفة عامة للذكور والإناث معا:

بعدما تعرضنا إلى تحليل النتائج الخاصة بكل محور بصفة عامة دون الفصل بين الذكور والإناث لعينة مقدرة بـ 600 تلميذ تمكنا من معرفة المعوقات بصفة عامة.

والتي تمثلت في الجدول بقيم تكرارية عالية والنسبة المئوية كذلك وأغلبية الآراء كانت متجهة حول ما يلي:

بالنسبة للمحور الخاص بالمعوقات الشخصية كانت لصالح العبارة رقم 36، والتي كانت تدل على أن الفشل في أداء المهارات الحركية تجعل من التلاميذ يشعرون بالضيق مما له نتائجه السلبية.

وبالنسبة للمحور الخاص بمعوقات التنشئة الاجتماعية كانت أغلبية الآراء والتكرارات والنسب المئوية تدل على العبارة رقم 12 التي كان الغرض منها أن وسائل الإعلام لا تدعم الرياضة المدرسية.

وهذا ما جعل التلاميذ لا يدركون أهميتها في مختلف المجالات مما يؤثر كذلك على الممارسة سلبا.

وبالنسبة للمحور الخاص بالمعوقات التربوية أغلبية التكرارات والنسب المئوية المرتفعة تدل على العبارة رقم: 28 التي تأكد بأن عدم توفر المرافق الرياضية في المؤسسات التربوية من ضمن الأسباب الأولى لنقص الرغبة والإقبال على الممارسة.

وبالنسبة للمحور الخاص بالمعوقات الاجتماعية و المادية، كانت بالنسبة للعبارة رقم: 40 التي تدل عن التعب العام الذي يصيب التلاميذ في نهاية اليوم نظرا لسوء عملية التعويض والاسترجاع الطاقي ونقص الوجبة الغذائية المتوازنة والغنية بالضروريات التي تجعل من التلميذ يتحمل التعب والجهد سواء كان فكريا أم بدنيا.

## خلاصة تحليل النتائج لكل الجداول عند الجنسين، ذكور وإناث، على حدة:

بعدما قمنا بعرض وتحليل النتائج عند الجنسين توصلنا إلى كون بعض المعوقات مشتركة ما بين الذكور والإناث.

مما يدل على أن هناك معوقات تؤثر على التلاميذ بصفة عامة من حيث الإقبال والنفور والانسحاب الجزئي وربما الكلي من ممارسة التربية البدنية والرياضية ومنها نذكر:

**من ضمن المعوقات الشخصية عند كلا الجنسين وجدنا:**

- أتضايق عندما أحاول وأفشل في مهاراتي الحركية، وما له علاقة بنفسية التلميذ أو التلميذة، وبالنسبة للمعوقات التي لها صلة بالتنشئة الاجتماعية وجدنا أن وسائل الإعلام لكلا الجنسين لم تغرس فيهم حب الممارسة وذلك بمختلف أجهزتها المرئية والمقروءة والسمعية،

وبالنسبة للمعوقات التربوية وجدناها عند الذكور لكونهم يحبون المقابلات والمنافسات الرياضية الداخلية والخارجية.

إن أول معوق بالنسبة لهم هو نقص الألعاب والمقابلات مما يشعرهم بالملل واليأس، وهذا ما يؤثر على دافعتيهم وإقبالهم حول ممارسة التربية البدنية.

وبالنسبة للإناث وجدنا عدم صلاحية الملاعب والأجهزة الرياضية مما يشعرهن بعدم الارتياح خوفا من الإصابات المختلفة.

وفيما يخص المعوقات الاجتماعية المادية كانت كل الآراء تصب في العبارة أو المعوق الذي يلمح إلى التعب العام في نهاية اليوم نظرا لنقص التعويض واسترجاع الطاقة.

## الاستنتاج العام:

من خلال هذه المناقشة توصلنا بأن هناك **معوقات شخصية** لها علاقة بنفسية التلميذ عندما يحاول ويفشل عند تعلم المهارات الحركية مما يكون لديه إدراكا سلبيا لقدراته (البدنية والمهارية والفنية) وما يؤثر عليه سلبا .

وهناك **معوقات تربوية (مؤسساتية)** ترجع إلى نقص الألعاب والمقابلات والمنافسات الرياضية خلال حصة التربية البدنية والرياضية وكذلك نقص الوسائل والأجهزة والمرافق الرياضية وعدم صلاحيتها مما يشعر التلميذ بالإعاقة لممارسة التربية البدنية.

وكذلك هناك **معوقات تنشئية** خاصة بوسائل الإعلام التي لا تدعم الممارسة الرياضية المدرسية وإعطاءها قيمتها المستحقة في الساحة الإعلامية حتى لا تغرس لدى الناشئين والتلاميذ حب الرياضة والإقبال عليها.

وكل هذه المعوقات قد توصل إليها عدة باحثين ودارسين في المجال الرياضي بما فيه أيضا علم النفس الرياضي وعلم الاجتماع الرياضي.

## بعض المراجع باللغة العربية:

- أمين أنور الخولي، **أصول التربية البدنية والرياضية**، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 1998.

- أسامة كامل راتب، دوافع التفوق في النشاط الرياضي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990

- أحمد عزت راجح، **أصول علم النفس**، دار المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، 1979.

- إدوارد موراي، ترجمة أحمد عبد الغزيز سلامة مراجعة محمد عثمان نجاتي، **الدافعية والانفعال**، دار الشروق، ط1، 1988.

- عصام الدين متولي عبد الله، **مدخل في أسس وبرامج التربية الرياضية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008.

- عبد الله الرشدان وآخرون، المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق، الأردن، ط4، 2002.

- عبد المجيد نشواتي، **علم النفس التربوي**، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ط3، 1996.

- عمار بوحوش؛ محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2001.

- عبد الرحمان عدس، **أساسيات البحث التربوي**، كلية التربية، الجامعة الأردنية، دار الفرقان، ط3، 1999.

- مكارم أبو هرجة وآخرون، **مدخل التربية الرياضية**، مركز الكتاب والنشر، مصر، ط2002،1

- محمد حسن علاوي؛ سعد جلال، **علم النفس التربوي الرياضي**، دار المعارف، مصر، القاهرة ط6، 1992.

- واصف البارودي، محاضرات في التربية والتعليم، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، ج2 1979.

### بعض المراجع باللغة الفرنسية:

- Henri Lamour, **Traité thématique de pédagogie de l'EPS ;** édition VIGOT - Paris 1986.

- Maurice Piéron, **Pédagogie des activités physiques et du sport ;** Revue d'EPS – Paris 1992.

- Patrick Seners, **La leçon d'EPS**; 2ème édition VIGOT – France 2002.

### القواميس والمعاجم:

- ديكن ميتشل ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، **معجم علم الاجتماع**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

- علي بن هالة، **القاموس المدرسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

# الجنوسة والجريمة
# (المرأة ونوعية الجرائم المرتكبة في المجتمع)

أ. سعداوي زهرة
أستاذة مساعدة- أ- بقسم علم الاجتماع
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-

**الملخص:**

كانت دراسات الجريمة، شأنها شأن المنهجيات الأخرى في علم الاجتماع تتجاهل النصف الآخر للمجتمع حتى عهد قريب، ومن هنا ثار أنصار المدرسة النسوية وبدأت تبرز توجهات نظرية وبحوث ميدانية خاصة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي من خلال أعمال مهمّة للباحثين والباحثات أين تركز معظمها عن الاختلاف النوعي للجرائم بين الرجال والنساء وأنّ الأعمال الإجرامية التي تشكل خرقا للقانون من جانب النساء إنّما تجري في سياقات تختلف عمّا يفعله الرجال،كما أنّ تجربة النساء مع المحاكم الجنائية تتأثر بعدة افتراضات جنوسية متحيّزة تتعلّق بأدوار الذكور والإناث هذا من جهة.

ومن جهة أخرى التركيز الشديد في معظم الدراسات النظرية والميدانية على ظاهرة انتشار العنف ضدّ النساء سواء في البيت أم الشارع. ولكن في الآونة الأخيرة لاحظنا اهتماما وميلا لإظهار التفاوت والتّنوع بين أنواع الجرائم التي يرتكبها الرجال والنساء.ومهما تعددّت الآراء والتوجهات النظرية في هذا الميدان فلا شكّ أنّ الترابط بين الجريمة والنوع يتخذ في كثير من جوانبه شكلا جنوسيا واضحا لا علاقة له بالعوامل البيولوجية البحتة ولا بالأصول النفسية الخالصة إذ ينظر اليوم إلى كثير من الخصائص النسائية باعتبارها محصلة للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة مثلما يتلقى الرجل منظومة واسعة من القيم وأنماطا واضحة من السلوك ما يعكس في الأخير حتى نوعية جرائمهم.

1- **خصائص ونوعية جرائم النساء:**

مما لا شكّ فيه أنّ موضوع الجريمة كان محور دراسات عديدة في مختلف التخصصات العلمية قديما وحديثا. إلاّ أنّ موضوع جريمة المرأة لا يُشكل حجما كبيرا في تراث علم الجريمة. ومعظم الكتابات تهتم بجرائم الرجال أكثر من جرائم النساء رغم أنّ جريمة المرأة قد تطورت في العقود الأخيرة في كل المجتمعات بدون استثناء ولو بدرجات متفاوتة وذلك ربّما يعود إلى التغيرات التي لحقت بوضعية المرأة والمتمثلة في تحررّها وحصولها على العديد من الحقوق منها حق التعليم

والعمل خارج البيت حيث أصبحت تنافس الرجل في كل المجالات وعرضة مثله إلى العديد من التداعيات الإيجابية والسلبية التي منها موضوعنا هذا ألا وهو الجريمة.

والحديث عن جرم النساء يختلف عن جرم الرجال من خلال مختلف العناصر التي تقتضيها الطبيعة البيولوجية للجنسين من جهة والطبيعة الاجتماعية التي تحكم أدوارهما في المجتمع من خلال رسم وتحديد قوانين ومعايير لكل من الرجل والمرأة من جهة أخرى. وهو ما يُفضي في الأخير إلى شكل وقالب خاص بنوع الجريمة التي تقوم بها المرأة في المجتمع من خلال طبيعة جرائمها، طرق ممارستها، دوافعها في الجرم.. فكلها عناصر أحيانا كثيرة تكون مختلفة عن جرم الرجل. وهو ما سنحاول توضيحه في هذه الورقة.

إذا كانت الدراسات التي أجريت عن العلاقة بين الجنس وبين الظاهرة الإجرامية قد أثبتت اختلافا واضحا بين إجرام كل من المرأة والرجل سواء من حيث الكم أم الكيف، فإنّ التساؤل المطروح يدور حول السبب الذي يقف وراء هذا الاختلاف؟ وإذا تجاوزنا الجدل الذي ثار حول حقيقة هذا الاختلاف الكمي والنوعي بين إجرام الرجل والمرأة نجد هناك اتجاهين أساسيين في تفسير هذا الاختلاف:

يعتمد الاتجاه الأول على الاختلاف البيولوجي أي الاختلاف في التكوين البدني والنفسي، فإذا ما نظرنا إلى أنّ تكوين المرأة أضعف بدنيا من الرجل دلّ ذلك على قلّة إقدامها على ارتكاب جرائم العنف، أو على التجائها إلى وسائل سهلة إذا ما أقدمت على ارتكاب هذه النوعية من الجرائم مثل القتل بالسم. ومن الناحية النفسية فإنّ التغيرات الفيزيولوجية التي تمرّ بها المرأة في فترات مختلفة من حياتها والمرتبطة في الأصل بطبيعتها كأنثى كالحمل والوضع والرضاعة وفترات الحيض هذه التغيرات تقف وراء ارتكابها نوعية معينة من الجرائم.

وهناك تفسير ثان وهو التفسير الاجتماعي الذي يستند في اختلاف إجرام الرجل عن إجرام المرأة إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها كلّ منهما. فضآلة الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع وعدم خروجها إلى الحياة العامة هو الذي يُقلل من فرص ارتكابها للجريمة. وما يمكن استخلاصه من استعراض الاتجاهات السابقة في تفسير اختلاف جرائم المرأة عن إجرام الرجل هو أنّه يجب عدم إغفال أي من الاعتبارات أو التفسيرات السابقة، بل إنّه يجب النظر إليها نظرة تكاملية وعدم الاستناد إلى أجد هذه التفسيرات على سبيل الانفراد، فقد خلص الاتجاه الحديث إلى أنّ اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل يرجع في حقيقة الأمر إلى

اختلاف التكوين البدني والنفسي لكلّ منهما وفي نفس الوقت إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة والتي تحدد حجم الدور الذي تلعبه في المجتمع.[1]

إنّ نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء، هي تلك الجرائم المتميّزة التي تختص بها المرأة، أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هي بمعنى آخر جرائمهنّ الرئيسة. وتتفق ملاحظات معظم المتخصصين على أنّ النساء المجرمات يستخدمن الخداع والمكر في ارتكاب الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال.[2]

ويرى كثير من المتخصصين في علم الإجرام أنّ النساء المجرمات يُظهرن خداعا أكثر مما يُظهره الرجال المجرمون والسبب يمكن أن نجده في الأخلاق، والخصائص الجنسية التي يمليها خفاء سلوك النساء والاختلافات الجسمية الطبيعية والنفسية بين الرجل والمرأة.[3]

والآن لنلق نظرة على نوعية بعض الجرائم النسائية المرتكبة في المجتمعات وكيفية القيام بها. فمن خلال بحث بولاك في ذلك، تبين له أنّ جرائم النساء تقع غالبا في مخالفة الأخلاق الجنسية أما في نطاق الجرائم ضدّ الأشخاص والجرائم ضدّ الأموال، فإنّ أنماط الإجرام الأنثوي ليس واضحا بصورة كافية وهذا حسب اعتقاد بولاك يعود إلى أن النساء كثيرا ما يكنّ على علاقة بضحاياهنّ في هذا النوع من الجرائم مثل الأبناء والأزواج والعشّاق مما يحول دون الكشف عن جرائمهنّ من هذا النوع.

أما عند دراسته البيانات المتاحة عن الحالة الزواجية للذكور والإناث المجرمين المسجونين فقد ظهر أنّ نسبة الإناث المتزوجات أكبر من نسبة الإناث غير المتزوجات وهو وضع مخالف لما هو عليه وضع الذكور الذين تبيّن أنّ نسبة كبيرة منهم غير متزوجين.

وبالنظر إلى العوامل البيولوجية ودورها في الجريمة يبيّن بولاك أنّ القوة البدنية لم يعد لها أهمية فيما يتعلّق بارتكاب النساء للجرائم التي يرتكبها الرجال، فقد ظهر بطلان تلك النظرية التي كانت تزعم أنّ الضعف البدني للنساء يؤدي إلى ارتكابهنّ جرائم معينة ويحولهنّ عن جرائم أخرى[4].

وحسب ما ذكرته سامية الساعاتي في دراستها حول بعض خصائص جرائم النساء أنّ جريمةالقتل من طرف المرأة غالبا ما تتم بالسّم، فهو الأسلوب الرئيس لها وهو ما يمكنها من

---

[1] الساعاتي، سامية.**جرائم النساء**:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1986، ص36

[2] حسن الساعاتي، سامية.**المرأة والمجتمع المعاصر**:الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2006، ص 243

[3] نفس المرجع، ص 244

[4] أنتوني، غدنز.**علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصّياغ: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص292

أن تدرج في عداد الجرائم الخفيّة. وكان قتل المواليد، من الناحية العملية هو الطريقة الوحيدة التي تلجأ إليها الفتيات غير المتزوجات والنساء لإخفاء تورطهنّ ونبذ المجتمع لهنّ.

وفيما يتعلّق بجرائم السطو والسرقة، فإنّه على الرغم من اعتبارها جرائم ذكرية، لكن الواقع الذي كشفت عنه بعض القضايا أنّ النساء يتدخلن أحيانا في ارتكابها سواء بالتحريض عليها أم المساندة فيها، والبغي كثيرا ما تكون سارقة، ولكن لكونها داخلة في علاقة مع ضحاياها فإنهم يمتنعون عن التبليغ عنها، وأحيانا ما تكون شريكة للص وتستعمل البغاء لمجرد الخداع والإيقاع بضحيتها.

وذكر البغاء هنا يستوقفنا للحديث عنها قليلا كونها جريمة نسائية منتشرة في كل المجتمعات ومن أكثر الجرائم النسائية ممارسة عبر التاريخ. فرغم التحريم الفقهي، كان البغاء منظما، وكان مصدر ضرائب في المجتمعات العربية الوسيطة. ويتجه البغاء اليوم إلى القيام بالوظائف نفسها بشكل آخر وانطلاقا من اعتبارات مغايرة، وقد ارتبط البغاء في الوطن العربي بفقر النساء والعائلات وهو عامل محوري يدخل في إطار الضرورة الاقتصادية ومنه أصبح بديلا للشغل، أي كعامل جنسي مأجور تلجأ إليه جيوش الشباب العربي العاطل لمحاربة البطالة. ولا يمكن حصر العامل الاقتصادي في تفسير البغاء في هذا المستوى لأن إرادة الاستهلاك أصبحت بدورها تدفع الكثير من العرب إلى سلعنة الجسد والجنس. فالبغاء لم يعد مقصورا على الأوساط الهشّة اقتصاديا وإنّما يمسّ أفرادا من فئات اجتماعية مختلفة يتوقون إلى العيش في مستوى يفوق إمكانياتهم الماديّة الموضوعية[1].

ومن البغاء نتجه إلى جريمة الإجهاض التي هي الأخرى من أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع وهو مايضلل إلى حدّ كبير حقيقة معدلات الجرائم النسوية في المجتمعات نظرا للطبيعة الخفيّة المميّزة لبعض هذه الجرائم والتي يصعب كشفها. إلى جانب جرائم أخرى أصبحت تقوم بها المرأة وبنسب كبيرة مثل السرقة من المتاجر. فمن المعروف أنّ آلاف النساء يرتكبن جرائم السرقة من المحلات الكبرى ولكن القليل منها هو الذي يُكشف عنه وبعضها يتم التصالح بشأنه إذا انكشف أمره وبالتالي فالقليل فقط من البلاغات يصل إلى الشرطة. ومن الأمور المعروفة في مجتمعاتنا أيضا ما يرتكبه الخادمات من سرقات من مخدومهنّ وقد فسّر لومبروزو ذلك بأنّ الدور الذي تقوم به الخادمة يعرّضها إلى إغراء شديد فترتكب السرقة وفي حالات كثيرة يتم التسامح من طرف المخدومين وبالتالي لا تبلّغ إلى

---

[1] الديالمي عبد الصمد، "**الجنسانية في المجتمع العربي**"، ورقة عمل في حلقة نقاشية، المستقبل العربي، العدد 299، يناير 2004، ص 152

الشرطة ويكتفين فقط بالطرد لهنّ كعقاب، فكلها اعتبارات ينبغي أخذها بعين الاعتبار في التحديد الحقيقي لمعدلات وإحصائيات الجرم الأنثوي في المجتمعات.

سنحاول الآن إعطاء لمحة عن بعض الإحصائيات والمعدلات المتوفرة لبعض جرائم النساء في مختلف المجتمعات ومناقشة هذه النسب وعلاقاتها بنوع الجريمة ومقارنتها بجرم الرجل.

2- **إحصائيات ونسب مختلفة حول جرائم النساء:**

صعب الاهتمام بجرائم النساء بتحديد الحجم الحقيقي لإجرامهنّ، لذلك تتابعت المحاولات التي قام بها العلماء لبلوغ هذه الغاية، خاصة بعد أن نما علم الإحصاء وأصبح من الممكن استخدامه في مختلف المجالات ومن بينها مجال الدراسات التي تدور حول الظاهرة الإجرامية.

ومن ذلك الحين بدأت مساهمة العلماء في هذا المجال ولعلّ أول محاولة في ذلك بادر بها العالم البلجيكي "كيتليه" صاحب أول محاولة في العصر الحديث لتحديد معدل للإجرام وبيان نسبة ما ترتكبه الإناث من جرائم إلى إجمالي ما يقع منها في السنة ثم جاء (جرانييه) وأكد هذه النتيجة عام 1902.[1]

وقد توصلت النتائج في ذلك أنّ المرأة أقل إجراما من الرجل من حيث الكم والنوع والوسيلة المستخدمة في اقتراف الجريمة، وقد أثبتت الإحصائيات الجنائية في مختلف دول العالم هذه الملاحظة، فمن حيث الكم تشير الإحصائيات أنّ الرجل يتفوق على المرأة في معدل الإجرام بنسبة تزيد عن خمس أمثال. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة الرجال المقبوض عليهم عشر أمثال المقبوض عليهنّ من النساء، أما الذين أودعوا سجون الولايات المتحدة والسجون الفدرالية والإصلاحات فتشهد تفوق نسبة الرجال بكثير عن النساء.

أما في الدول العربية فقد ارتكبت المرأة جريمة واحدة مقابل 2744 جريمة ارتكبها الرجل ففي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث 5 %من إجمالي الجرائم التي ترتكب سنويا. وقد أكدت دراسة حديثة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر أنّ جنايات القتل المعمّدة تحتلّ المرتبة الأولى في قائمة الجرائم التي ترتكبها النساء بنسبة (6, 33% ) وتعتبر هذه النسبة قياسا بجرائم العنف الأخرى التي ترتكبها المرأة نسبة كبيرة جدا الأمر الذي يشكل خطورة على المجتمع كله[2].

ومن حيث النوع فهناك بعض الجرائم يكثر ارتكابها من طرف النساء وتتفوق المرأة على الرجل فيها، مثل جرائم الإجهاض وقتل الأولاد وتعريضهم للخطر وشهادة الزور والبلاغ

---

[1] الساعاتي، سامية. **المرأة والمجتمع المعاصر**، مرجع سابق، ص230

[2] يحي، الجعفر. إجرام النساء" دراسة قانونية اجتماعية" WWW.MAKTOOBBLOG.COM

الكاذب وهناك جرائم يكون حظ المرأة في اقترافها أكثر من الرجل مثل جرائم القتل بالسم والسرقات البسيطة وإخفاء الأشياء المسروقة.

وفي المقابل هناك جرائم يقل وقوعها من النساء ويتفوق فيها الرجال مثل جرائم العنف والسرقة بالإكراه والاعتداء على العرض والجرائم المضرّة بالمصلحة العامّة والجرائم الواقعة على أمن الدولة.

أما إذا عرجنا الحديث من حيث وسيلة اقتراف الجريمة وخطورتها فتدل الإحصائيات أنّ المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل ويؤكد ذلك الحقائق التالية:

- يغلب على الجرائم التي يقترفها الرجل استخدام العنف والقوة العضلية في حين تستخدم المرأة الحيلة والمكر في اقتراف جريمتها.

- قلّة جسامة الجرائم التي تقترفها المرأة، فهي أقل خطورة إجرامية من الرجل فجرائم السرقة التي تقترفها النساء هي في الغالب من جرائم السرقات البسيطة وقلّما تقترف جرائم السرقات الموصوفة.

- قلّة أهمية جرائم النساء فأكثرها من الجنح[1].

وبما أنّنا نتكلم عن الإحصائيات ونسب جرائم النساء فإنه من الضروري ونحن في المجتمع الجزائري الوقوف أمام بعض الإحصائيات الخاصة بالمرأة الجزائرية المجرمة.

وللتذكير فقط فخلال بحثي عن هذه النقطة وقعت بين يدي إحصائيات مختلفة بداية من سنة 2000م إلى يومنا وكلّها تابعة لمصالح الدرك الوطني ومصالح السجون إلاّ أنني سأقتصر الحديث عن إحصائيات 2009 - 2010م والتي شهدت تزايدا في نسب اقتراف الجرائم النسوية وبمختلف أنواعها.

فأشارت دراسة أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني حول تورط النساء في مختلف أنواع الجرائم خلال 2009 أنّ عدد النساء الموقوفات بلغ 1068 امرأة مجرمة من مجموع 33145 شخصا موقوفا من كلا الجنسين،من بينهم 23077 مجرما ذكورا. ورغم أنّ عدد النساء الموقوفات يبدو ضعيفا مقارنة مع عدد الرجال، إلا أنّ عدد المجرمات يعتبر مرتفعا مقارنة بالإحصائيات السابقة، وحسب تقرير قيادة الدرك الوطني فإنّ الأرقام المقدمة تبيّن واقع جريمة المرأة في المجتمع الجزائري[2] إذ توضح المعطيات ارتكاب النساء لأكثر من 25 نوعا من الأفعال الإجرامية أبرزها 10 جرائم كانت في السابق وقفا على الرجال فقط 99 امرأة تمّ

---

[1] نفس المرجع.

[2] أ.فاطمة الزهراء.**الإجرام المؤنث يخترق الجزائر** www.djazairess.com

توقيفها من أجل الضرب والجرح العمدي. ولم تترك المرأة مجالا إجراميا خطيرا إلاّ واقتحمته رغم تعدّد الأسباب واختلاف الدوافع، وبممارستها جريمة التهريب قد تكون ضمن شبكات إجرامية مختلفة كشبكات الدعارة وترويج المخدرات، تستعمل كقناع لمحاولة تغليط حواجز الدرك، ونوع آخر من أخطر أنواع الإجرام عالجته وحدات الدرك الوطني في مختلف ولايات الوطن، تتمثل في جريمة السرقة بأنواعها والتي أوقفت بشأنها 67 امرأة سارقة وكان كل هذا خلال الستة أشهر الأخيرة من عام 2009[1].

أما آخر إحصائيات 2010 فقدرت نسبة المشاركة الإجمالية للمرأة في الجريمة بحوالي 3%. غير أنّ هذه الأرقام ورغم قلّتها تدعو إلى دقّ ناقوس الخطر، نظرا إلى طبيعة ونوع الجريمة التي باتت تقترفها المرأة في يومنا هذا، والتي تصل إلى حدّ القتل في بعض الأحيان أو الانتماء إلى عصابات التهريب والتزوير، واستنادا إلى الأرقام ذاتها فقد سجلت مصالح الدرك الوطني خلال نفس الفترة اعتداء 36 امرأة على غيرها من الأشخاص، فيما قامت 21 أخرى بتحطيم ممتلكات الغير وانضمت ما لا يقلّ عن 19 امرأة تحت لواء الإجرام المنظم في إطار شبكات التهريب والتزوير وكذا المتاجرة بالمخدرات. أما الباقيات فتم توقيفهنّ باعتبارهنّ كنّ محل بحث من قبل السلطات القضائية بعد صدور أوامر بالقبض عليهنّ لتورطهنّ في جرائم مختلفة، كماسجلت مصالح الدرك الوطني مساهمة أربع نساء في عمليات تزوير الوثائق الإدارية والأوراق النقدية، وكذا استعمال المزور، في حين أقدمت 5 أخريات على تحطيم أملاك الغير، وواحدة على القتل العمدي[2]. وهو لدليل على أنّ المرأة الجزائرية اليوم أصبحت تحترف كل أنواع الجرائم الممارسة في المجتمع وبطرق مختلفة.

**3- التعامل القانوني والجنائي مع مختلف الجرائم النسائية:**

يرى بولاك أنه من الواضح أنّ إجرام النساء أقلّ ذكرا في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة التي ترتكبها البغايا والسرقات التي ترتكبها الخادمات، والإجهاض، والجرائم التي ترتكب بالنسبة للأطفال، فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي والفعل الفاضح العلني التي لا تقدّم للمحاكمة إذا ارتكبتها امرأة. ويضيف بولاك أنّ النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى ولو كانوا ضحاياهنّ، فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات[3] هذا فضلا عن حقيقة متكررة نلاحظها في مجتمعاتنا، وهي أنّ أغلب ضباط الشرطة وكذلك القضاة والمحلفين يكونون أكثر مرونة

---

[1] Malika, Blgacem.Algérie: « **La délinquance au féminin** », L'Afrique au quotidien, 23-01-2009

[2] المرأة الجزائرية تدخل عالم المافيا من بابه الواسع www.. ennaharonline.com

[3] الساعاتي، سامية. **المرأة والمجتمع المعاصر**، مرجع سابق، ص 229

ورقّة نحو النساء مما هم نحو الرجال، هذا ما أدّى بإجرام الكثير من المتخصصين في هذا الميدان أنّ إجرام النساء هو خفيّ مقنّع إلى درجة كبيرة وهو ما يؤدي إلى أن تكون الإحصائيات والنسب الحقيقية لجرائم النساء أقل مصداقية وأقل تعبيرا عن حقيقة الظاهرة نفسها في المجتمعات.

وترى إحدى الدراسات أيضا أنّه لا يجري الإبلاغ أو الإعلان عن أكثرية الجرائم التي ترتكبها النساء بحكم أنّ الانطباع التقليدي الشائع لا يُضفي على النساء طابعا إجراميا واضحا كما أنّ المحاكم عموما تميل إلى الرفق بالنساء والتساهل معهنّ، ويطرح هنا بعض الدارسين مايسمى بنظرية الشهامة التي ترى أنّ الرفق في معاملة النساء يتخذ مسارين. فقد يميل رجال الشرطة والمسئولون الآخرون إلى النظر إلى المرأة المجرمة باعتبارها أقل خطرا من الرجال، وهم بالتالي يتغاضون عمّا ترتكبه من أفعال قياسا على ما يتعاملون به مع أمثالهنّ من الرجال. أما الاعتبار الثاني، فإنّ الأحكام بالسجن هي أقل نسبيا مما يصدر على الرجال.

ومن المشكلات الرئيسة التي تواجه الباحثين في هذا الميدان تأثير الجنوسة مقابل عوامل أخرى مثل العمر والطبقة الاجتماعية والعرق، وتشير عدد من الدراسات إلى أنّه يجري التعامل مع النساء اللّواتي يرتكبن أعمالا خارجة عن القانون بصورة أقل عداء عمّا يعامل به الرجال، وحتّى دراسات أخرى في مجتمعات غربية تشير أنّ النساء السود في مراكز الشرطة يلقين معاملة أسوأ ممّا تتلقاه النساء البيض. دون أن ننسى ذكر عامل آخر لا يقلّ أهمية عن العوامل السابقة وهو قدرة الكثير من النساء التهرب من أحكام القانون والمحاكم لأنّ هناك نوعا من التواطؤ الضمني في المجتمع تعتبر فيه المرأة بطبيعتها أقرب إلى الخطإ وأحوج إلى الحماية من الرجل.

ويرى العالم أنتوني، غدنز في هذا الشأن أنّه مهما تعددت الآراء والتوجهات فلا شكّ أنّ الترابط بين الجريمة والنوع يتخذ في كثير من جوانبه طابعا جنوسيا واضحا. إذ ينظر اليوم إلى كثير من الخصائص النسائية أو الأنثوية باعتبارها محصّلة للتنشئة الاجتماعية التي تلقّن فيها المرأة مثلما يلقن الرجل منظومة واسعة من القيم وأنماطا واضحة من السلوك، ويزداد هذا التوجه وضوحا عندما نتناول قضايا الجنوح والانحراف والجريمة في سياقاتها المختلفة إذ ندرك التباين الواسع في المفاهيم والممارسات المتصلة بمكانة الرجل والمرأة والأدوار والتوقعات المرتقبة من كل الجنسين[1].

ومع ذلك فإنّ إجرام المرأة يظلّ أقل بكثير من إجرام الرجل في كل المجتمعات وهذا راجع لما يُعتمد عليه من إحصائيات ونسب جرائم النساء من الرجال والتي تشكل المقياس الوحيد في تقدير الحجم الحقيقي للظاهرتين بالرغم من افتقارها إلى سند حقيقي ورؤية واقعية ومحللة

[1] أنتوني، غدنز. **علم الاجتماع**: ترجمة فايز الصّياغ، مرجع سابق، ص 294

للجوانب الخفية من الظاهرة لا سيّما أنّ أكثر أنواعها يغلب عليه الطابع الخفيّ وبالتالي تكون بعيدة عن التمثيل الحقيقي لها. لذا عليه وضع مؤشرات ومتغيرات أخرى وربطها بالظاهرة للتشخيص السليم مثل دراسة العلاقة بين نسب الجرائم وربطها بالاختلافات الاجتماعية المختلفة كالثقافة المجتمعية وقوانين النظام التي تحكمه هذا من جهة وربط الظاهرة من جهة أخرى بالتركيبة السكانية من خلال كثافتهم وحجمهم وتوزيعهم الجغرافي وحياتهم الاقتصادية والساسية والدينية، فكلّها لو وظفت في دراسة مثل هذه الظواهر لكانت النتائج أقرب بكثير إلى حقيقتها دون أن نتجاهل الاستعانة بالمنهج الإحصائي الذي يعيننا حتما في تقدير مثل هذه الظواهر.

## قائمة المراجع:


1- أنتوني، غدنز. **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصّياغ: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005

**2-** الساعاتي حسن، سامية. **المرأة والمجتمع المعاصر**: الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2006

3- الساعاتي، سامية. **جرائم النساء:** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1986

**4-** الديالمي، عبد الصمد. "**الجنسانية في المجتمع العربي**"، ورقة عمل في حلقة نقاشية، المستقبل العربي، العدد 299، يناير 2004

5- المرأة الجزائرية تدخل عالم المافيا من بابه الواسع www.. ennaharonline.com

6- يحي، الجعفر. إجرام النساء "دراسة قانونية اجتماعية" www.maktoobblog.com

7- فاطمة الزهراء. **الإجرام المؤنث يخترق الجزائر** .www.djazairess.com

**8**-Malika, Blgacem.Algérie: « **La délinquance au féminin »**, L'Afrique au quotidien, 23-01-2009.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / markazbassira2009@hotmail.fr
الموقع الالكتروني: www.albassira.net

**دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .**

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

## قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية
ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية
**تصدر أربع مرات في السنة**

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

**الاشتراك في الدوريات:**

- ☐ دراسات أدبية
- ☐ دراسات إستراتيجية
- ☐ دراسات إسلامية
- ☐ دراسات قانونية
- ☐ دراسات اقتصادية
- ☐ دراسات اجتماعية
- ☐ دراسات نفسية

**يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية**
Ccp : 7625589 clé 81

**ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية** يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

**تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة**